

مقالات جارية مع التفاسير

مع تفسير النخلة ومطالع البصرة

للإمام العلامة

أبي القاسم الراغب الأصفهاني

حقيقه وقدم له وعلق حواشيه
مرد ساد الاكتور احسن فرحات
الاستاذ المساعد بجامعة الكويت

دار الازهر

في أصول التفسير

مفاتيح جامع التفسير

مع تفسير النافذة ومطالع البقرة

للإمام العلامة

أبو القاسم الراغب الأصفهاني

حقيقته وقدم له وعلق حواشيه
زور ساد الاكثور احمد حسن فرحات
الاستاذ المساعد بجامعة الكويت

دار الازهر

١٩

دار الازهر
مكتبة دار الازهر
القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٨٤ - ١٤٠٥ هـ م

دار الدعوة
الكويت - ص.ب هاتف

مقدمة المحقق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً . والصلاة والسلام على معلم الناس الخير سيدنا محمد النبي الأُمِّي — الذي أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله — وعلى آله وصحابه ، ومن سار على دبره ونهجه واقتفى خطاه إلى يوم الدين وبعد :

فهذه مقدمة تفسر الراغب الأصفهاني — وهي فصول في أصول التفسير — كانت قد نشرت في عام ١٣٢٩ هـ دون تحقيق ملحقة بكتاب « تنزيه القرآن عن المطاعن » للقاضي عبد الجبار ، وقد قام بنشرها محمد سعيد الرفاعي — صاحب المكتبة الأزهرية — وطبعت بمطبعة الجمالية بمصر .

وقد وقعت على نسخة مصورة من هذه المقدمة مع تفسير للفاخرة وجزء من سورة البقرة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وجاءت تحت عنوان « النكات القرآنية » وهي مصورة من مكتبة طلبة تيرسراي تبركية ، وقد وردت في فهرس المكتبة برقم 1616 EH - 6006 وهي في ٦٧ ورقة ، في كل صفحة ١٩ سطراً — الورقة الأولى مذهبية ، وبعض الكلمات كتبت بالأحمر . والنظ فارسي ، وليس فيها اسم للناسخ ، ولا بيان لتاريخ النسخ ، والظاهر من الخط أنها ليست قديمة . ولا كانت هذه المقدمة على غاية من الأهمية لأنها كما قلت فصول في أصول التفسير كتبت بقلم الراغب الأصفهاني المفسر المرموق — صاحب كتاب المفردات — كان لابد من تحقيقها وإعادة نشرها ، وذلك لأن النسخة المطبوعة والتي حاز ناشروها فضل السبق في طباعتها ونشرها لم تعد وافية بالغرض بالشكل الذي نشرت عليه ، فهي تحتاج إلى خدمة كبيرة في التحقيق والشرح ، لأنها كتبت بغاية الدقة والتركيز والاختصار ، يضاف إلى ذلك أنها لم تطبع إلا في عام ١٩٢٩ هـ ملحقة بكتاب « تنزيه القرآن عن المطاعن » فهي الآن تعتبر بمثابة المفقود لم يشتر صاحب المكتبة الأزهرية إلى النسخة الحظية التي اعتمد عليها في نشر هذه الرسالة ، وإن كانت مقارنتها بالنسخة الموجودة في دار الكتب — مكتبة تيمور — تشير إلى أنه قد اعتمد عليها في نشرها ، وقد اكتفى الناشر بكثافة هذا السطر على الصفحة الأولى من

الراغب الأصفهاني

اسمه ونسبه : هو الحسين بن محمد بن المفضل — أبو القاسم — الراغب الأصفهاني — كما جاء في كتاب « اللبغة في تاريخ أئمة اللغة » للفيروز آبادي ص : ٦٩ — وهو أرجح ما روي في نسبه .
وقد أوردته كذلك الزركلي في « الأعلام » : ٢/٢٧٩ ، وصم رضا كحالة في « معجم المؤلفين » ٤/٥٩٥ وبركلمان في « تاريخ الأدب العربي » : ٥/٢٠٩ — ٢١٢ ، وعند كرد علي في « كنز الأجداد » : ٢٦٨ — ٢٧١ ، وجرحي زيدان في « تاريخ آداب اللغة العربية » : ٣/٤٧ ، والخوانساري في « روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات » : ٢٤٩ .
وجاء في فهرس التيمورية : ٣/١٠٨ : « الحسين بن المفضل بن محمد الأصفهاني الملقب بالراغب » وورد في « بغية الوعاة » : ٣٩٦/٣ باسم المفضل ، وكذلك ورد في مقدمة كتاب « الدريرة » . أما في مقدمة « المفردات في غريب القرآن » من تصنيفه فجاء بلفظ « ابن المفضل » .

وقد أسقط البيهقي في « تاريخ حكماء الإسلام » : ١١٢ — ١١٣ كلمة « الحسين » حيث جاء باسم : « الحكيم أبو القاسم بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني » .
ولادته ونشأته : لا تشير المصادر التي بين أيدينا إلى مكان ولادته ولا إلى زبانه ، وكل ما ورد فيها أنه من أهل أصبهان وسكن بغداد ، وإياه أمر غريب حقاً أن يكون مثل الراغب الأصفهاني مجهول مكان الولادة وزبانه — وهو من هو في فضله وعلمه — وقد حارل الأستاذ محمد كرد علي في كتابه « كنوز الأجداد » : ٢٦٨ — ٢٧١ — أن يبين السبب في ذلك حينما قال :
« لاتصال العلماء والأدباء برجال السلطان وتصرفهم لهم في القضاء والمعاملات ، أو تصرفهم منهم بالمأدومة والتأديب والشعر دخل كبير في استفاضة شهرتهم وتناقل آرائهم وتأليفهم . ولم من عظيم لم يتول قضاء ولا عملاً للدولة بقي على نخول لا يكاد يشعر به ، ولا يعرفه غير بعض أبناء حيه . ومنهم على ما يظهر الراغب الأصفهاني . لم يترجم له حتى أصحاب الطبقات من أهل ملهيه » .

ثم يقول الأستاذ كرد علي بعد ذلك : « أما أين قرأ الراغب وعصم أخذ ، وكيف نبغ ، وكيف

الرسالة : « لا يسوغ لأحد أن يطبع هذه المقدمة إلا إذا أظهر نسخة خطية » .
وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على كلا النسختين المخطوطة والطبوعة ، وقد أشرنا إلى المخطوطة بحرف « ت » وإلى الطبوعة بحرف « ع » . وأما فيما يتعلق بتفسير الفاتحة ومطالع سورة البقرة فاعادنا على المخطوطة وحدها .
وكان عملاً في هذه الرسالة منسباً على تحقيق النص ووضبطه وترحه والتعليق عليه ، وغزو الآيات القرآنية وتخرج الأحاديث النبوية ، ونسبة الأشعار إلى مصادرهما من الدواوين الشعرية ، ما أمكننا ذلك .
وأسكسلاً للفتادة أرى أنه لابد بين يدي هذه الرسالة من كلمة تعرف حياة الراغب الأصفهاني وكتبه الممددة .

وبالجملة فالإمام الراغب عن أجمعت على فضله العلماء الأعلام على اختلاف مشاربهم وتبوع مذهبهم». ونحتم كلامنا في ترجمة الراغب بما ختم به محمد كرد علي حيث قال: «هذه نقفة من سيوة عظيم الشرح وتابعة العقل، ولم نعرفه إلا كما عرفنا أكبر العلماء، مثلهم لأعينا كباراً من أول يوم، وما وقفوا على بيوتهم ونشأتهم ودراساتهم وشيختهم ومعاشهم وصفتهم، وما وقع لهم من الأحداث في حياتهم ما كانوا لا يبرون فيه كبير أمر ومن لا تنصور الرجال إلا به».

عقيدة الراغب الأصفهاني

لقد أرتى الراغب الأصفهاني عقلاً كبيراً، وقدرة فائقة على الجمع بين الأقوال التي يبدو أنها معارضة كما يظهر ذلك من خلال كتبه ومؤلفاته، وكتابه هذا «جامع التفسير» خير مثال لما نقول، وقد جرى في تفسيره على نفس الأصول التي قررها في المقدمة، وهو يجادل دائماً تصحيح كل قول باعتبار يشهد له إن أمكن، ولا يبرئه إلا إذا كان ظاهر الفساد واضح البطلان، وقد وفق الراغب في هذا النهج الذي سلكه توفيقاً كبيراً نتيجة لقدرته الفائقة على السير والتقسيم وإدراك الدقائق والفروق، ورد الجزئيات إلى كليتها، وعدم تعصبه لمذهب معين، ما جعله صاحب شخصية مستقلة في الفهم يصمم إدراجه ضمن مذهب محدد من المذاهب الكلامية المعروفة وهذا ما دعا المترجمين له إلى الاختلاف في بيان عقيدته:

يقول السيوطي في كتابه «بغية الرواة» (١): «وقد كان في ظني أن الراغب معتزلي حتى رأيت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي على ظهر نسخة من القواعد الصغرى لابن عبد السلام ما نصه: «ذكر الإمام فخر الدين الرازي في «تأسيس التقديس» — في الأصول — أن أبا القاسم الراغب من أئمة السنة وقرنه بالقرابي، وهي فائدة حسنة فإن كثيراً من الناس يظنون أنه معتزلي».

فالسويطي رغم اطلاعه الواسع وورائه الكثرة كان يظن أن الراغب معتزلي حتى وجد نصاً للزركشي بين أنه من أهل السنة ويفرح لذلك ويعلق عليه بقوله: «وهي فائدة حسنة فإن كثيراً من الناس يظنون أنه معتزلي» وبعبت هذا الظن هو ما قدّمناه من عدم التزامه بمذهب معين

(١) بغية الرواة: ٣٩٦

نفع؟ إلى غير ذلك من خصائصه وحليته ورحلته؟ فلم تنف على شيء منه يبل الأئمة. وكانت أصفهان في أيامه عُش العلماء والأئمة على ما كانت نيسابور، لم تكن تخرج مدينة من المدن في فارس أمثالهم في كل فن ولا سيما الحديث وحفاظه، هل أننا لا نعرف إن كان الراغب نبأ في تلك المدينة الجميلة، أم إنها موطن أسرته؟ وهو عاش في مدينة أخرى من فارس؟

هنا ما ذكره محمد كرد علي في تعليق إهمال المصادر العلمية لمكان ولادته وتاريخها، وهو أحد الاحتمالات التي يفترضها العقل في مثل هذه الحالة، إلا أنه ليس لدينا ما يرجح ذلك أو يضعفه، ويبقى الأمر موضع تساؤل واستغراب.

أما وفاة الراغب فقد كانت على الأرجح سنة ٥٠٢ هـ كما ذهب إلى ذلك معظم المحققين. شهرته وألقابه العلمية: وصفه صاحب «روضات الجنات: ٢٤٨» بأنه: الإمام الأديب والحافظ المحيى صاحب اللغة والعربية والحديث والشعر والكتابة والأخلاق والحكمة والكلام وعلوم الأثرال وغير ذلك «فضلته أشهر من أن يوصف، ووصفه أرفع من أن يعرف».

وقال فيه البيهقي في «حكماء الإسلام»: ١١٢ — ١١٣: «كان من حكماء الإسلام، وهو الذي جمع بين الشريعة والحكمة في تصانيفه».

وقال محمد كرد علي في «كنوز الأجداد»: «وخاية ما انفصل بنا من أخباره أنه كان صاحب لغة وعربية وحديث وشعر وكتابة وأخلاق وحكمة وأنه عارف بعلم الأثرال وغير ذلك» — وهو نفس الوصف الذي ذكره الجوانساري في «روضات الجنات» — كما وصفه كرد علي بأنه «عظيم الشرح وتابعة العقل».

وقال فيه الزركلي في «الأعلام»: «أديب من الحكماء العلماء».

وقال فيه كحالة في «معجم المؤلفين»: «أديب، لغوي، حكيم، مفسر».

وقال فيه جرجي زيدان في «تاريخ آداب اللغة العربية»: ٤٧/٣ — «كان فقيهاً عالماً في اللغة والأدب، وله علم واسع ساعده في تأليف الكتب النافذة».

وجاء في ترجمته المصدرة بكتاب «تفصيل النشأتين وتحقيق السعادين» المطبوع في بيروت سنة ١٣١٩ بمناظرة الشيخ طاهر الجزائري صفحة ٢:

مختبر . وذلك كما قلنا لا يكفي دليلاً جازماً على أنه كان يلتزم مذهب الأشاعرة دائماً . ولم ينحصر الخلاف بين المترجمين للراغب في كونه أشعرياً أو معتزلياً ، بل إن بعض كتّاب الشيعة ترجم له في طبقات أعلام الشيعة فقد قال آغا برك الطهراني في كتابه « طبقات أعلام الشيعة » : « اختلف في كونه شيعياً ، والعامّة صرحوا بكونه من عامة المعتزلة ، وكذا بعض الخاصة ، لكن الشيخ حسن بن علي الطبرسي صاحب « كامل بابي » صرح في آخر كتابه « أسرار الإمامة » أنه من حكماء الشيعة الإمامية » .

ويبدو أن الدليلين حاولوا نسبته إلى التشيع اعتمداً في ذلك على بعض عباراته التي تجلّ الإمام علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — كأن يقول عنه دائماً « أمير المؤمنين » أو أن يقول أحياناً « عليّ بن أبي طالب » بدلاً من « رضي الله عنه » وقد صرح بذلك الدكتور محمد أحمد خلف الله أثناء تعريفه بالراغب في مقدمة تحقيقه لكتاب المفردات حيث قال : « وكما يختلف الناس في تاريخ وفاته يختلفون في مذهبه الديني فهو سني عند البعض وشيعي عند البعض ومن المعتزلة عند الآخرين » إلى أن يقول : « ويبدو لي من احترامه الشديد للإمام علي — كرم الله وجهه — أنه كان من الشيعة ويذكر الشيخ حسن بن علي الطبرسي أنه كان من حكماء الشيعة الإمامية » .

ولاشك أن هذا لا يصلح دليلاً يعتمد عليه في مثل هذا الجدل وكما ذهب إلى ذلك صاحب « روضات الجنات » حيث قال : « .. وفي بعض الكتب أنه اختلف في تشييعه ، وكأنه لا يترأى من تقويته جانب الحق في بعض مصنفاته ، وأنت خير بأن مثل ذلك لو كان دليلاً على حقيقة الرجل لا وجد للباطل بعد مصداق . كيف ولا يوجد بحمد الله لأشد النواصب إلى الآن مصنف لم يكن فيه شيء من مدح أهل البيت وشطر من مطالب مخالفهم بالكتابة أو التصريح » ثم يقول بعد ذلك :

« واذن فالرجح في تشخيص المذهب الحق إلى الموقفة لأهله في جملة الضروريات والافتقار لأثارهم الحمودة في أصول المذهب وفروعه لا غير » . ويقصد بذلك أن الراغب لم يكن كذلك بالنسبة للشيعة فهو لا يوافقهم في أصل المذهب كما لا يوافقهم في فروعه ، وهذا من أوضاع الواضحات . ثم يقول صاحب « روضات الجنات » عن الراغب : « نعم في كثرة روايته عن أهل البيت المصومين ، ويعني عن سيدنا الإمام العمام علي بن أبي طالب بأمر المؤمنين المطلق وعدم نقله عن سائر الخلفاء مهما استطاع هداية التدرّب الفطن إلى رشدته وهاديته » .

، ومحاولة الجمع بين الأقوال باعتبار متعمدة ما أمكنه ذلك ، إلا إذا كان الأمر لا يصحح بأي اعتبار فإنه يرده ولا يقبله .

ويرى صاحب « روضات الجنات »^(١) أنه أقرب لأن يكون أشعرياً وذلك حين يقول :

« قيل : ويظهر أنه كان أشعري الأصول »

ولا يمكن الجزم بذلك نظراً لعدم الالتزام الكامل كما قلنا بمذهب من المذاهب ، نعم قد يستفاد هذا من بعض المواقف أو بعض الأقوال ، لكن تعميم ذلك يحتاج إلى استقراء ، وذلك بصعب توافره نظراً لنهج الراغب الذي يقوم على قول الأقوال المتعددة باعتبارات مختلفة ، ولعل الذي ينبغي أنه من المعتزلة وثبت أنه من الأشاعرة يعتمد على مثل هذا القول الذي ذكره الراغب في كتابه « المفردات » حيث قال في معرض تفسيره لادة « جبر » :

« .. فأما في وصفه تعالى نحو « العزيز الجبار المتكبر » : فقد قيل سُمّي بذلك من قولهم :

جبرئ القفر لأنه هو الذي يجبرُّ الناس بفائض نفسه .

وقيل : لأنه يجبرُّ الناس — أي : يقهرهم — على ما يريد . ودفع بعض أهل اللغة ذلك من حيث اللفظ فقال : لا يقال من « أفيلئك » : « فقال » ف « جبار » لا ينبغي من « أجبرت » فأجيب عنه بأن ذلك من لفظ « جبر » المروري في قوله : « لا جبر ولا تفويض » لا من لفظ « الإجبار » . وأذكر جماعة من المعتزلة ذلك من حيث المعنى فقالوا : يتعالى الله عن ذلك ، وليس ذلك بمنكر فإن الله تعالى قد أجبر الناس على أشياء لا انفكاك لهم منها حسباً تقتضيه الحكمة الإلهية ، لا على ما تنهيه العروة الجاهلة ، وذلك كما كرههم على المرض والولت والبعث ، وسخر كلا منهم لصناعة يعاطاها وطريقة من الأخلاق والأعمال يتحراها ، وجعله مجبراً في صورة مجبرٍ فأما راضٍ بصنفته لا يريد عنها جلاً ، وأما كاره لها يكابدها مع كراهيته لها لا يجد عنها بدلاً ، ولذلك قال تعالى : ﴿ ففقطموا أمرهم بينهم ثبثاً كل حرب بما لديهم فرحون ﴾ وقال عز وجل ﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ﴾ وعلى هذا الحدِّ وصف بالقاهر وهو لا يقهر إلا على ما تقتضي الحكمة أن يقهر عليه .

وواضح من هذا النصُّ رُده على قول المعتزلة واستعماله لمصطلح الأشاعرة : « جبر في صورة

(١) روضات الجنات : ٢٤٨

اسم « محاضرات الراغب » — تخفيفاً — فاقترن باسمه على الدهر ؟ وهل المتعلم في غيبة عن مدارسة كتابه « تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين » ؟ .

ثم يقول محمد كرد علي : « الراغب لا يتكلم عن نفسه ، بل يقول في العلم والأدب — اللهم إذا حكمتا عليه بما بقي لنا من منيع نراته هذا وهي الكتب الأربعة السابقة — كلام من تقدمه ورضع الدساتير وتخط الخطط وقد امتاز بأن العقل يتجلى في سطوره ، فهو من أعظم العلماء الذين يحسنون استخراج الآي من القرآن ويوردونها عند الاقتضاء دليلاً على ما يريدون الإفاضة فيه .

ومن أعظم من طبقوا الحكمة — أي علم العقل على الشرع — كما امتاز بتسويق فصول كتبه وسهولة عبارتها مع بلاغتها واقتصاره في تقريره على ما يجب أن يبقى في الذهن ولا تعانه النفس لطرله ولفه ودورانه يقول لك الراغب في المفردات : إن أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية ، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه ، كتحصيل اللين في كونه من أوائل المعاون في بناء ما يريد أن يبينه ، وليس ذلك نافعاً في علوم القرآن فقط ، بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع ، فالألفاظ القرآن هي لب كل علم العرب وزيته ، وواسطة كراتمه ، وعليها اعتراد العلماء والفقهاء والحكاماء في أحكامهم وحكمتهم ، وعليها مفرغ حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم » .

ويقول لك في « الذريعة » : « إنه باكتساب الكرمية يستحق الإنسان أن يوصف بكونه خليفة الله تعالى المعني بقوله تعالى : ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ ويقوله تعالى : ﴿ ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون ﴾ ويقوله تعالى ﴿ وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم ﴾ وإن خلافة الله — عز وجل — لا تصح إلا بطهارة النفس ، كما أن أثرى العبادات لا تصح إلا بطهارة الجسم » . وكتاب « الذريعة » هذا قال فيه السيوطي في « بنية الرعاة » : قيل : إن الإمام حجة الإسلام الغزالي كان يستصحب كتاب « الذريعة » دائماً ويستحسنه لنفسه . ويقول لك في « تفصيل النشأتين » :

« إن العقل لمن يهتدي ألا بالشرع ، والشرع لا يتبين إلا بالعقل ، فالعقل كالأسس ، والشرع كالبناء ، ولن يعني أسس ما لم يكن بناء ، ولن يثبت بناء ما لم يكن أسس ، وأيضاً فالعقل كالصبر

ورجع الأمر كله إلى ما سبق أن أشرنا إليه من إجلال علي — رضي الله عنه — وتسميته بأمر المؤمنين . فإما عدم نقله عن سائر الخلفاء مهما استطاع ، فهذا كلام لا يصح لأنه يقول عن سائر الخلفاء الراشدين ولا يفرق بين واحد وواحد ، كل ما هنالك أن الذي يتحكم في النقل طبيعة الموضوع وطبيعة المروي عن الخلفاء وولائه بالنسبة لا يستشهد به عليه .

ورغم هذا الاختلاف المذهبي بين الشيعة من جانب والراغب الأصفهاني من جانب آخر فإنهم بقدرته وتجزئته لا سبق أن أشرنا إليه من بعض عباراته في تجريد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه — بل ربما يستفيدون من كتبه اللغوية خاصة وكما يشير إلى ذلك صاحب « روضات الجنات » : « وكفاه منقبة أن له قبول العامة والخاصة وفيما تحقق له من اللغة خاصة » — يريد بقوله : العامة والخاصة : السنة والشيعة .

وكا رجع صاحب « روضات الجنات » أنه أشعري الأصول كذلك رجع أنه كان من الشافعية في الفروع حيث يقول : « وكان من الشافعية كما استفيد لنا من قفه محاضراته » . ورغم أن الراغب سني غير شيعي يفتن إلا أنه لا يمكن حصره في واحد من مذاهب أهل السنة والجماعة نظراً لسمعة إدراكه وتبؤ نظراته ، وقدرته على استيعاب وجوه الخلاف بترصيحها للأقوال البناية باعتبارات متعددة .

كتبه وموافاته :

لقد ترك الراغب الأصفهاني من بعده عدداً كبيراً من الكتب والمؤلفات النافعة ، وهي تدل على مبلغ علمه وفضله ، وفي ذلك يقول الأستاذ محمد كرد علي في كتابه « كنز الأجداد » : « وكأن لسان الحال نادى من قفوا أو تفاقموا عن التوبة به في كتبهم : إنكم ياهولاء إذا أهملتموني فالدردرة تعلمت بأن تناقل الناس كتبني وانتقموا بها في مختلف الأعصار والأقطار وهل يستغني طالب الوقوف على أسرار التنزيل عن الأخذ من كتابه « المفردات في غريب القرآن » وقد شاع بين الناس باسم « مفردات الراغب » ؟ وهل تُسد حاجة المفسر بغير كتابه « الذريعة إلى مكارم الشريعة » إذا أراد الجمع بين أحكام الشرع ومكارمه علماً وصلوا ؟ وهل يتم أدب المتأدب إذا لم يأخذ من كتابه « محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء » الذي أطلق عليه الناس

بها إلى المعارف . المعارف ضربان « .. وعدد أوراق المخطوط : ١٦٩ ورقمه (٥٦) أدبيات .
٢ — أفانين البلاغة : وقد سماه الراغب في مقدمته « جماع البلاغة » كما في إحدى النسخ الخطية
و « جماع البلاغة » في إحدى النسخ الأخرى وقد جاء في مقدمته :
« الحمد لله طاقة العباد وسعة البلاد حمد المعارف بفضل الموارف . وصلّى الله على من هدانا
بيانه ، وأنزل كتابه على لسانه وحل الأصفاء من عزته ، والأخبار من زمرته .

قال أبو القاسم الراغب : اعلم أن الأدب لا يتنكر على الجملة فضله ، ولا يستتر عند الحصيلة
نبه ، وإن كان في وقتنا هذا قد تقصّصت مواضعه ، وطمست عند العامة معالمه ، وصار ينوه طراً
في هوان بمسقط ذلك الشعب القصي تدبوسهم الأنعام بأخفافها ، وتظلمهم الأنعام بأظلالها ،
إلا من أمّته الله بهفوف وكفافه ، فمنعه عفاؤه عن ذواق لقيم المطامع ، ودفعه كفافه عن وخيم
المطامع ، فصان المعلم بجلقه وصانته ، وازبأ ببراهته وزانته ، فمن لا يكرم نفسه لا يكرم :

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس أنظّموا
ولكن أهانوه فهانوا ودنّسوا مجيهاً بالأطماع حتى تجهمها
ورحم الله أبا عبيدة حيث يقول : من أراد أن يأكل الخبز بالعلم فليترك عليه البراكي زهدنا الله في فضول
المال المورث للبريال ، ورحمنا من يطلب المعلم رعاية لا رواية ، ويمنّ يظهر حقيقة ما يعلمه بما يعمله ، فقد

قال النبي — عليه السلام — : « من ازداد في العلم رثماً ، ولم يزد في الدنيا زهداً ، لم يزد من الله إلا بهماً » .

ولا رأيتك — حرس الله جميل الفصل بك — مائلاً إلى الألفاظ الموقفة ، والمعاني الفضيلة
المورقة ، والبدائع من الكلام التي تقصر عن درجة التعمق المتكلف ، وتجاوز مرتبة النبي
المفسف ، تبتعت نوازل الأشعار وغزرها ، فما عثرت عليه من واسطة يقهر انتخبها ، وما انتبعت
إليه من أعلام جيز اقتصمتها وجمعها ، وما وجدته في كلام البلاء من لفظ يؤد في السحر الحلال
والمعذب الزلال ضمنته إليه فعملت من ذلك كتاباً مثيراً سميت « جماع البلاغة » ، وهي عن
بيت يزول حسنه إذا فطع سلكه ذكرته قرب فقرة لا يبرق مظهرها إلا منظومة ، وربما انتبعت إلى
نكته واردة في معنى ما ، فإذا اختلست في أثناء الكلام كانت تغير ما وردت أيقن إما حقيقة وإما
استعارة فنقلته إليها ، فلا يظن الناظر فيه أن ذلك من جهل بموقعه ، وليشأمله بعين الإحصاف .
وليس هذا الكتاب إلا لمن تجاوز النزلة الدنيا في البلاغة وعرف الاستعارات وأنواع الحوارات ،

والشرع كالشعاع ، ولن يعني البصر ما لم يكن شعاع من خارج ، ولن يعني الشعاع ما لم يكن
بصر ، ولما قال الله تعالى : ﴿ لقد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع
رهضانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ﴾ وأيضاً فالمقل كالسراج والشرع
كالزيت الذي يمدّه فإن لم يكن زيت لم يحصل السراج ، وما لم يكن سراج لم يضيء الزيت ، قال
الله تعالى : ﴿ الله نور السموات والأرض مثل نوره كشمسكة لها مصباح المصباح لي زجاجة
الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زهوية لا حرقية ولا حرقية يكاد نورها يضيء
ولو لم تقسمه لار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ﴾ والله هو الهادي .

وأيضاً فالشرع عقل من خارج ، والمقل شرع من داخل ، وهما متماضدان بل متحدان ،
ولكون الشرع عقلاً من خارج سلب الله تعالى اسم العقل من الكافر في غير موضع من القرآن
نحو قوله : ﴿ صم بكم صمي فهم لا يعقلون ﴾ ولكن العقل شرعاً من داخل قال في وصف
العقل : ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل خلق الله ذلك الدين القيم ﴾ ، فسوى
العقل ديناً ، ولكنهما متحدان قال : « نور على نور » أي : نور الشرع ونور العقل ، ثم قال :
﴿ يهدي الله لنوره من يشاء ﴾ فجعلهما نوراً واحداً ، فالشرع إذا فقد العقل عجز عن أكثر
الأمر عجز العيون عند فقد الشعاع » .

وهكذا يضيء محمد كرد علي في حديثه عن كتب الراغب فيتكلم عن كتابه « محاضرات
الأدباء » وما يمتاز به والمفوائد التي تتحصل لقارئه . غير أن حديث كرد علي عن كتب الراغب
محصور في ما طبع منها ، واستكسلاً للحديث عن كتبه يرى أنه لا مندوحة لنا من التعريف بكتبه
المخطوطة التي وقتنا على خبرها ، وربما :

١ — « تحقيق البيان »^{١٣} وقد ذكره الأستاذ أسعد طلس في مقاله « نقائس المخطوطات الميرية في
المشهد الرضوي المطهر » المنشور في مجلة الجمع العلمي العربي ٢٧٥/٢٤ وقال الأستاذ طلس :
« ولم أر من أشار إلى هذا الكتاب فمن ترجمه . والكتاب فريد وحيد بنفسه في موضوعه ، فيه أمور
في اللغة الميرية والأخلاق والحكمة ، ولكن أوله مخروم ، يبدأ هكذا « .. في صورته المختلفة وذلك
ظاهر من خبر جبرائيل وإيجانه النبي — عليه السلام — تارة .. » وآخره : « .. ذكر الطريق المتوصل
إليه »

(١) ورد في روضات الجنات/٢٤٨/ باسم « تحقيق البيان في تأويل القرآن » والظاهر أنه خطأ . وكذلك ورد
في « الدريرة إلى تصانيف الشيعة » لأبنا برك الطهراني/٤٥٥/ - ٤٦٠ .

﴿لدي حجو﴾ وفي أخرى ﴿لأولي النبي﴾ ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق ويبتل الباطل أنه باب واحد ، ويُعتبر أنه إذا فسّر « الحمد لله » بقوله : « الشكر لله » ، و « لا ريب فيه » : لا شك فيه ، فقد فسّر القرآن وفواه البَيان .

ولا نعلم إذا كان هذا الكتاب قد كتب له أن يرى النور أو لم يكتب ، ويبدو أنه لا وجود له فيما وصلنا من علم عن كتب الرافض حتى الآن .

٦ — كتاب الأخلاق — ذكره بروكلمان — ومنه نسخة خطية في برلين تحت رقم/٥٣٢٩ .
٧ — كتاب « الإيمان والكفر » ذكره صاحب الروضات وقال فيه : « بديع الطرز حسن الفوائد ، قيل وظهر منه أنه كان أشهر الأصول .

٨ — جامع التفسير :

وقد قال فيه السيوطي في « بغية الرواة » : هو تفسير معتبر .. أورد في أوله مقدمات نافذة في التفسير ، وطرزه — أسلمه — أنه أورد جملاً من الآيات ثم فسّرها تفسيراً مبيناً ، وهو أحد ما أخذ أنوار التنزيل للبيضاوي ، غير أن بعضهم جعل مفردات الرافض أحد ما أخذ القاضي البيضاوي في تفسيره ، ولا تنافي بين القولين .

وقال فيه الفيروز آبادي في « البلغة/٦٩ » : التفسير الكبير — في عشرة أسفار — غاية في التحقيق .

ويوجد من هذا التفسير النسخ الخطية التالية فيما وصل إلينا علمه :

— ٩٨ — الجزء الأول منه يتبديء بالبسملة وأضيفت له مقدمة في علم التفسير صورت عن رقم (٩٦ فيض الله) لإكمال هذا الجزء ، وينتهي بآخر المائة ، وبآخره نقص وقد كتب في القرن السادس — ولي الدين جبار الله ٣٩٥٠٨٤ ق . ١٩ × ٣٠ سم .

— ٩٩ — الجزء الثاني منه ، تتبديء هذه الجملة منه بتفسير أول سورة يوسف إلى آخر سورة الأحزاب وقد كتب في القرن الثامن بخط مقروء — ولي الدين جبار الله ٢٣٣٠٨٦ ق . ٢٢ × ٣٠ سم .

— ومنه جزء في أيا صوبيا تحت رقم ٢١٢ ذكره بروكلمان .

— ومنه مصورة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد في ٢٢٤ ورقة حجم ١٩ × ١٠ سم ت ص :

والرجاء أن من ينظر فيه مصمفاً عرف لمصنفه تأثيراً جيداً ، نعوذ بالله من عقله صديق مقطوع ، وهواه علو متبوع ، ونسأله أن يعصمنا من الأزل ، ويُوفقنا لصالح العمل بلفظه ومثله إنه جواد كريم .

٣ — دُرّة التأويل ومُرة التنزيل :

وهو في المتحف البريطاني برقم/٥٣/٥٧٨٤/٥٧٨٤ كما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي وقال فيه : وهو عن الآيات المكررة في مواضع كثيرة من القرآن بالألفاظ مختلفة .

وقد ورد في بعض المصادر باسم « حل مشاهدات القرآن » ويوجد منه نسخة خطية بهذا الاسم في رافض باشا في تركية وهو في/١٨٠٠ ورقة وكل صفحة ٢٣ سطرًا . ويبدو أن هذا الكتاب هو نفس الكتاب المطبوع « دُرّة التأويل ومُرة التنزيل » والنسب إلى الخطيب الإسكافي ، وقد سمعت بأن مقالاً نشر في مجلة مجمع اللغة العربية في عمان يؤكد صحة نسبة الكتاب المذكور للرافض الأصفهاني وينفي أن يكون للخطيب الإسكافي ولكني لم أطلع عليه .

٤ — رسالة منبئة على فوائد القرآن :

وقد ذكرها بروكلمان ، وقال بأن الراغب أشار إليها في أول كتاب « مفردات القرآن » حيث قال في مقدمة كتاب « المفردات » : وأجل بالقوانين الثلاثة على تحقيق مناسبات الألفاظ على الرسالة التي عملتها محتضمة بهذا الباب ، ففي اعداد ما حوته من هذا النحو استثناء في بابه من الشبكات عن المسارعة في سبيل الخيرات ، وعن المسابقة إلى ما حثنا عليه بقوله تعالى : ﴿سابقوا إلى مفخرة من ربكم﴾ سئل الله علينا الطريق إليها .

٥ — تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد :

وقد أشار إليه في مقدمة « المفردات » حيناً قال : « وأتبّع هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل بكتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة فبذلك يعرف اختصاص كل خير بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخوانه ، نحو ذكره « القلب » مرة و « الفؤاد » مرة و « الصدر » مرة ، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة : ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يفتكرون﴾ وفي أخرى ﴿لقوم يتفكرون﴾ وفي أخرى ﴿لقوم يعلمون﴾ وفي أخرى ﴿لقوم يفقهون﴾ وفي أخرى ﴿لأولي الأئصار﴾ وفي أخرى

مقدمة التفسير

« للعلامة الشيرازي »

أبي القاسم الراغب الاصفهاني

رحمه الله تعالى

آمين

(طبعت على نفقة راجي غفوره الكريم)



مكتبة دار الفقه

(الطبعة الاولى سنة ١٣٢٩)

(لا يسوغ لأحد أن يطبع هذه المقدمة الا اذا أظهر نسخة خطية)

طبع بمطبعة الجليلية - بمصر

صفحة عنوان النسخة المطبوعة «ع»

أن لا يكون فساداً وكذلك الحراث والمخترق فالفعل في ذلك اذا كان يطلب بدعاً
والدعاء . ويجب للداعي أن
كدنا وجب أيضاً أن يعرف نفس الشيء
تعالى هو محال أو
الخلق بالقرآن

وبليه ما ثبت في السنة

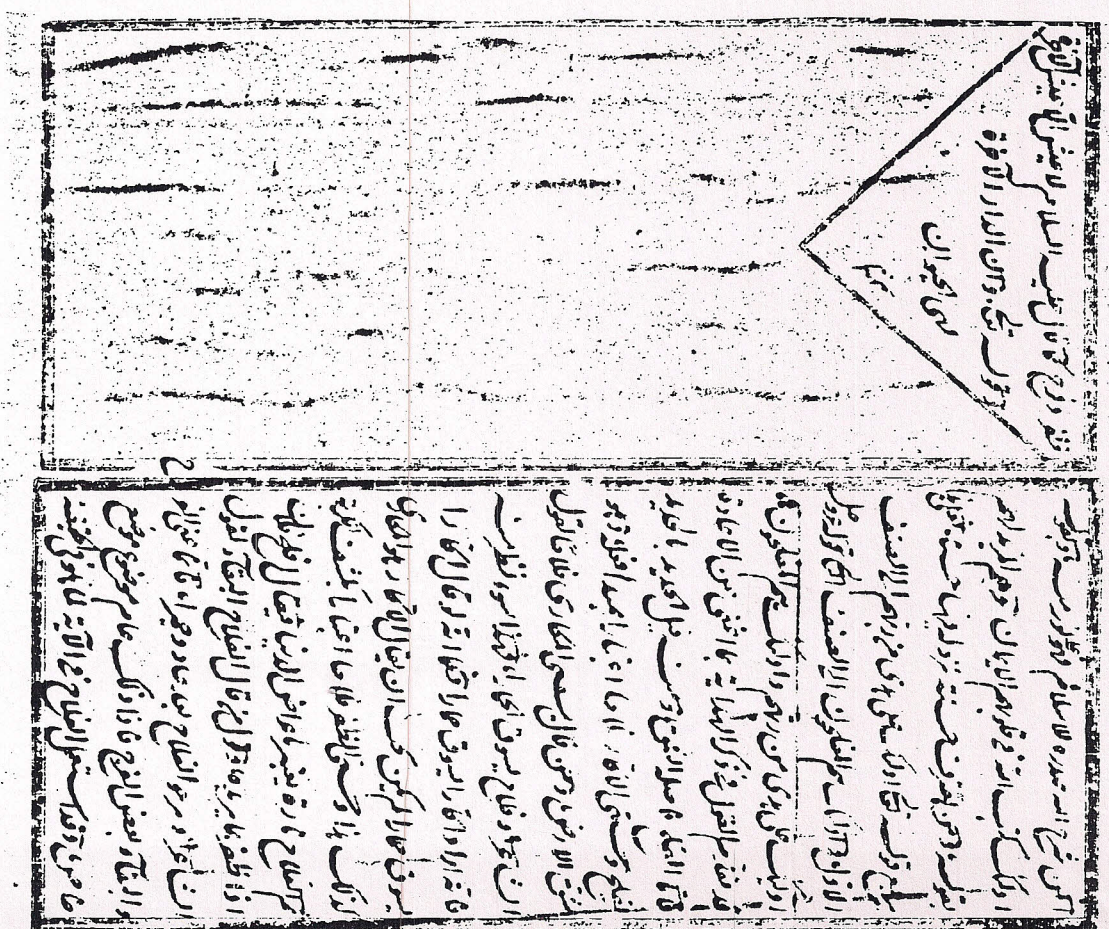
قال تعالى (الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق
السماوات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا) مدحهم فانه تعالى على تفكيرهم
فبين أنه ينبغي أن ينظروا ليعلموا أنه تعالى ما خلق ذلك باطلا ليصح منهم هذا
القول وليصح منهم أن يقولوا سبحانه فقتنا عذاب النار لان ذلك تنزيه به
عملاً يليق به فيجب أن تتقدم المعرفة في ذلك . وانما عظم شأن القرآن لانه
يتلى ويحفظ فرب صبي لم يبلغ حد كمال العقل يسابق الكبار من العقلاء في حفظه
وانما عظم ذلك من حيث اذا تدبره المرء وتمسك بأدابه وأحكامه عظم نفعه دنيا
ودنيا . وقد ذكرنا في هذا الكتاب والحد لله على نعمه ما بينه من نظره على
عظم شأن القرآن من أدلة على معرفته وعلى معرفة عدله ومن ضروب من التنبيه
على ما أودعه من وعظ وتذكير وانذار وتبشير ووعد ووعد وذكرنا أيضاً
على وجه الاختصار ما يعرف به عظيم الغلط من طعن في القرآن بذكر الشبه

ما ظن أنه بخلاف الحكم

(يياض بالاصل)

أن يدعوا

ثبت قول وعمل



والجر ، [وحروفه والالف (١)] واللام ويحجر عنه .

والكوفونين يستونه « الفعل الدائم » . أما « الفعل » : فاعتباراً بالمعنى ، وهو أن « قائماً » فيه معنى « يقوم » وأما « الدائم » : فلاؤه يصلح للأزمنة الثلاثة ، وإن كان الحال أول به في أكثر المواضع .

والأصل في الألفاظ : أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني ، لكن ذلك لم يكن في الإمكان إذ (٢) كانت المعاني بلا نهاية ، والألفاظ مع اختلاف تركيبها (٣) ذات نهاية ، وغير المتناهي لا يحويه التناهي . فلم يكن بد من وقوع اشتراك في الألفاظ .
ويجب أن يعلم أن اللفظ مع المعنى خمس أحوال :

الأول : أن يتفقا في اللفظ والمعنى ، فيسمى : « اللفظ التراطبيء » نحو « الإنسان » إذا استعمل في « زيد » و « عمرو » .

الثاني (٤) : أن يختلفا في اللفظ والمعنى ، ويسمى : « المبين » نحو « رجل » و « فرس » .
الثالث : أن يتفقا في المعنى [من (٥)] دون اللفظ ، ويسمى : « المترادف » نحو « الحسام » و « الصمصم » .

الرابع : أن يتفقا في اللفظ ويختلفا في المعنى ، ويسمى : « المشترك » [والمفقى (٦)] نحو « العين » المستعملة في « الجارحة » و « منبع الماء » و « اللذيان » (٧) وغير ذلك .

(١) في « ت » : وحروف الألف

(٢) في « ت » : إذا .

(٣) في « ع » : تركيبها .

(٤) في « ع » : والثاني .

(٥) زيادة من « ت » .

(٦) زيادة من « ع » .

(٧) قال صاحب لسان العرب : « واللذيان : الطليعة . وهو الشبية . قال أبو منصور : أصله وذيذيان . فغيروا الحركة ، وقالوا : ذيذيان لا أعرب » ، وقد علق على ذلك محقق لسان العرب قائلا : « قوله : أصله : ذيذيان فغيروا الحركة الخ ... هكذا في نسخة الأصل والتبديب - بأيدينا - وفي « النكسلة » : قال الأزمري :

فصل لاد من بيانها في مبتدأ الكتاب

فصل في بيان ما وقع فيه الاشتباه من الكلام (٣) المفرد والركب :

الكلام ضربان : مفرد ومركب :

فالمفرد : المسمى بالاسم والفعل والحرف ، وذلك بالوضع الاصطلاحي سمي بذلك .

فأما بالوضع الأول (٣) ، فكله يسمى اسماً .

ويحق (٤) صار ثلاثة أقسام :

— فإن الكلام إما أن يكون محجراً عنه ، وهو الملقب بالاسم .

— وإما محجراً ، وهو الملقب بالفعل .

— وإما رابطاً بينهما ، وهو الملقب بالحرف .

— والقسمة لا تقتضي (٥) غير ذلك .

وما كان من الجبر نحو « فاعل » و « مفعل » :

والبصريون يستونه اسماً اعتباراً بأحكام انظمية (٦) ، لأنه يدخله ما يدخل الأسماء من التثوين

(١) في « ع » : ميماً .

(٢) في « ع » : الكلا .

(٣) يريد بالوضع الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ وذلك قال الراسب في مفرداته : « وعلم آدم الأسماء » : أي : الألفاظ والمناق مفرداتها ومركباتها . ويان ذلك أن « الاسم » يستعمل على ضربين : أحدهما : بحسب الوضع الاصطلاحي ، وذلك هو في المختار عنه نحو « رجل » و « فرس » والثاني : بحسب الوضع الأول ، ويقال ذلك للأبواب الثلاثة : المختار عنه ، والمختار عنه ، والرابط

بينهما المسمى بالحرف ، وهذا هو المراد بالآية ، لأن آدم عليه السلام كما علم « الاسم » علم الفعل والحرف ...

(٤) في « ع » : ويحق أن وفي « د » : ويحق أن

(٥) في « ت » يقتضي وانظر « أقسام الكلام » في « الصاحبي » لابن فارس : ٨٢ - ٨٦

(٦) في « ت » : لفظه .

هلل في أوصاف اللفظ المشترك :

اللفظ إنما يحصل فيه التشريك بأن يستوي اللفظان في ترتيب الحروف وعدادها وحركاتها ويختلفا^(١١) في المعنى نحو : « عين »^(١٢) و « كلب »^(١٣) .

فأما إذا اختلف ترتيب الحروف نحو « حلم » و « حمل » أو العدد نحو « الغناء »^(١٤) و « الغناء »^(١٥) و « قدر » و « قدر » أو الحركة نحو « قديم » و « قديم » ، أو لم يختلفا في المعنى نحو « الإنسان » إذا استعمل في « زيد » و « عمرو » فليس شيء من ذلك^(١٦) من الأسماء المشتركة ، فإن الذي اختلف في العدد ربما كان من المشترك نحو « ضارب » و « ضرب » وربما كان من المتباينة نحو « القنا » و « القنابل »^(١٧) وربما كانت الكلمة صوراً بصورة المشترك في اللفظ وتكون^(١٨) من المشتقة لإختلاف تقديرها^(١٩) نحو « الخنار » إذا كان فاعلاً

(١) في « ت » : ويختلفان . وهو خطأ من النسخ .

(٢) قال الراغب في مفرداته : العين الجارحة ... ويستعمل العين لمان هي موجودة في الجارحة ، بنطرات مختلفة ، واستعمل للقب في المرادة تشبيهاً بها في الجهة وفي سلال الماء منها ، فاشتق منها « سقاء عين » و « عين » إذا سال منها الماء .. وقيل للمتجسس : عين ، تشبيهاً بها في نظرها ... وقيل للذهب : عين ، تشبيهاً بها في كونها أفضل الجواهر ، كما أن هذه الجارحة أفضل الجوارح ، ومنه قيل : أعيان القوم — لأفاضلهم — وأعيان الأخرى — لبي أب وأم — قال بعضهم : العين — إذا استعمل في معنى ذات الشيء — فيقال : كل ما له عين ، فكاستعمال « الرقبة » في المايلك ... ، ويقال لبيع الماء : عين ، تشبيهاً بها لما فيها من الماء .. كل وانظر « المزهر » للسيوطي : ٣٧٢/١ — ٣٧٥ .

(٣) قال الراغب في مفرداته : الكلب : الحيوان التباح ... والكلب : المسمار في قائم السيف .. والكلب : تخم في السماء سمته بالكلب لكونه تابعاً لبحم يقال له : الراعي .

(٤) و (٥) في « ع » : « القنا » و « القنا » وهو تصحيف ، لأن المراد : اختلاف عدد الحروف ، والعدد في الكلمتين لا يختلف إلا بتعدد أحد الحروف ، ومن ثم رجحنا أن تكون الثانية متعددة وهي كذلك في « ت » . (٦) في « ت » : في

(٧) قال صاحب اللسان : أقتبته وأقتل : طائفة من الناس ومن الليل ، قيل هم ما بين العليلين إلى الأيمن ويمنه . وقيل : هم جماعة الناس . قبلة من الليل ، وقبلة من الناس : طائفة منهم ، والجمع : القبائل ... ورجل قتل وثقال : عبط شديد وأثقال : الصمم الراس ... والقبائل : حمار مورف ... «
(٨) في « ت » : ويكون . (٩) في « ت » : تقديرها .

والخاس : أن يتفقا في بعض [اللفظ]^(١١) وبعض المعنى ويستوي « المشتق » نحو « ضارب » و « ضرب » .

والذي يقع فيه الاشتباه من هذه الخمسة :

— « الألفاظ المشتركة » و « الألفاظ المتراصة » : هل هي عامة أو خاصة ؟

— و « المشتقة » مِمَّ اشتق ؟ كقولهم « النبي » و « البرية » :

منهم من قال : « أنبأ » و « برأ » ، فترك^(١٢) المزم .

ومنهم من قال : « من التبتية »^(١٣) — وهي البرية — ومن « البرى »^(١٤) وهو : التراب .

الذي يان : الطائفة — فارسي مررب — وأصله : دينبان ، فلما أعرب غيرت الحركة ، وحملت الدال دالاً « .
وقد ذكره السيوطي أيضاً في كتابه « المزهر » ضمن الألفاظ المشتركة التي تمل عليها كلمة « عين » .

(١) ساقط من « ع » .
(٢) في « ع » : فتركت وقد قال الراغب في المفردات : « النبي — بغير همز — فقد قال السحويون : أصله المزم بترك همزه واستدلوا بقولهم : « مسلمة نبي سؤء » . وقال أيضاً : والبرية : الخلق ، قيل : أصله المزم بترك » .

(٣) وقال الراغب في المفردات : وقال بعض العلماء هو من التبتية ، أي : الرقعة ، وهي نبتا لرقعة عمله عن سائر الناس المدلول عليه بقوله : « ورفقناه مكاناً علياً » .

(٤) قال الراغب في المفردات : وقيل من « برت المود » بحيث برت لكونها تبتية عن البرى أي : التراب بدلالة قوله تعالى : « حلقكم من تراب » وقوله تعالى : « أولئك هم خير البرية » وقال : « شر البرية » .

فصل : الاشتراك في اللفظ [يقع]^(١١٦) لأحد وجهه :

— إما أن يكون في لغتين نحو « الصَّغَّر » اللَّيِّن إذا بلغ غايه الممروضة في لغة أكبر العرب^(١١٧) . و « الصَّغَّر » للديس في لغة أكثر أهل المدينة^(١١٨) .

— وما أن يكون أحدها متفلاً عن الآخر أو مستمراً . والفرق بينهما :

إن المنقول : هو الذي يتقله أهل صناعة ما عن المعنى المصطلح عليه أولاً إلى معنى آخر قد تفردها بجزئته فيبقى من بعد مشتركاً بين المعنيين . وعلى ذلك الألفاظ الشرعية نحو الصلاة والزكاة والألفاظ^(١١٩) التي يستعملها الفقهاء والمتكلمون والنحويون .

وأما المستعار : فالاسم المروض للمعنى فستعبره للمعنى الآخر ، له اسم وضعي غيره ، فستعمله فيه لمراصلة توجد بين المعنيين ، كسمية الشجاع بالأسد ، والبلبد بالحمار .

والفرق بين حكم المنقول والمستعار : أن المنقول شرطه أن يتبع فيه أهل تلك الصناعة والمستعار لكل أحد^(١٢٠) أن يستعير^(١٢١) فيستعمله^(١٢٢) إذا قصد معنى صحيحاً ويكون^(١٢٣) متضمناً للمعنى التشبيه ،

(١) ساقط من « ت »

(٢) قال صاحب اللسان : « والصغَّر : اللَّيِّن الشديد الممروضة ... قال الأعمش : إذا بلغ اللَّيِّن من الخمض ما ليس فوقه شيء ، فهو « الصَّغَّر » وقال ثمر : الصَّغَّر : الحامض الذي ضربته الشمس فحمض » .

(٣) قال في اللسان : « والصغَّر » و « الصغَّر » : ما تحلب من العنب والزبيب والتمر من غير أن يعصر ، ونخص بعضهم من أهل المدينة به : دُئِس التمر . وقيل : هو ما يسيل من الرطب إذا يس . والصغَّر : الدئس — عند أهل المدينة «

- (٤) في « ت » على .
- (٥) في « ع » : أو الألفاظ
- (٦) في « ع » : واحد .
- (٧) في « ع » : يستعين . وعلنه تصحيف « يستعير »
- (٨) زيادة من « ع » .
- (٩) في « ع » فيكون .

فإن تقديره : « مُتَّفَعِل » وإذا كان مفهولاً فإن تقديره : « مُتَّفَعِل » ، وكذا فلان مُتَّحِل ، وأمر مُتَّحِل فيه . و « الفلَّك » إذا كان واحداً ك « قُتِل » ، وإذا كان جمعاً فإنه ك « وُتِن »^(١٢٤) . وناقته « هِجَان » وامرأة « ضِيَاك »^(١٢٥) فأبها ك « حمار » ، « زَنْبُوق » هِجَان « كقوم كرام » وعلى ذلك : هم « يعزبون » نحو : « يَحْرُجُونَ » . وهنَّ « يعزبون » نحو « يَحْرُجْنَ » وأنت « تَفْصِين » نحو « تَشْتَمِين » وأنتن « تَفْصِين » نحو « تَشْتَمِين » ونحو « دَبْر » مصدر « دبر » وجمع « الدابر » ، نحو « رَكِب » .

وكثيراً ما يلتقي فرعان [بوضعنا]^(١٢٦) للفظين متفقين في الصيغة وهما مختلفان في المعنى نحو « المصباح » لا يشرب منه الصموح ، ولا يشرب من « صبحت »^(١٢٧) أي : اسرحت ، وأنتسكي لاطهار الشكوى ، ولا تخاذ شكَوَّة^(١٢٨) اللَّيِّن .

(١٠) في « ع » ك « وُتِن » وفي « ت » : ك « برثن » وهو نصحيف . و « وُتِن » : جمع « وُتِن » مثل « أُسَد » جمع « أُسَد » وقد جاء في مفردات الرافض : « الفلَّك » : السفينة ، ويستعمل ذلك للوراحد والجمع ، وتقدربها مختلفان ، فإن « الفلَّك » إن كان واحداً كان كناية « قُتِل » وإن كان جمعاً كناية « حَمَر » و « حَمَر » كناية « وُتِن » .

(١١) في « ت » : ضِيَال . وهو تصحيف واضح . والضيَاك : الضحمة .

(١٢) يريد بذلك أن بناء « هِجَان » و « ضِيَاك » ك « حمار » أي : وراك « فَعَال » واختار « حمار » لأنه مفرد ولم يقل « فَعَال » ، لأنه يكون مفرداً وجمعاً كما قال بعد ذلك : « نوق هِجَان » كقوم كرام ، يريد بذلك : أن وزان « هِجَان » — إذا كانت جمعاً — بمعنى « كرام » التي هي وزان « فَعَال » للجمع والهجَان من الابل : البيضاء الخالصة اللون والعتق . ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، يقال : يعبر هِجَان ، وناقته هِجَان ، ونوق هِجَان .

(١٣) ساقطة من « ع » .

(١٤) في « ت » أسرحت . وهو تصحيف وقد قال الراجب في مفرداته : « ... والمصباح : ما يسقى منه . ومن الإبل : ما يترك فلا ينهض حتى يصبح . وما يجبل فيه المصباح ، قال : « مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة » ، ويقال للسلح : مصباح . والمصباح نفس السراج ، والمصباح : أعلام الكواكب .. » .

(١٥) قال الراجب في مفرداته : الشُّكُو ، والشكَاية ، والشكَاة ، والشكْوَى ، وإظهار البث .. وأصل الشُّكُو : فتح الشُّكُوَّة وإظهار ما فيه ، وهي سفاه صغرى يُشْعَل فيه الماء ، وكأنه في الأصل استمارة كقولهم : يبتث له ما في وعائي ، ونفقت ما في جرائي إذا أظهرت ما في قلبك « .

وجميع ما يقع فيه الشبهة^(١١) من الكلام المركب لا يخلو :

— إما أن يكون النشيء يرجع إلى مفردات الكلام ، وذلك على التفصيل المتقدم .

— وإما النشيء لا يرجع إلى ذلك ، وذلك لا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ :

فأما [ما كان ^(١٢)] من جهة المعنى : فلا سبيل إلى إزالته بتغيير^(١٣) العبارات . وذلك أن المعاني

ضريان : جلي وضاض :

فالجلي : ما يمكن إدراكه بأذن تأمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرُوا لِلَّهِ وَلَا تَشْكُرُوا بِهِ شَيْئاً

وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ﴾^(١٤) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا تُشْكُرُوا بِهِ

شَيْئاً ﴾^(١٥) إلى قوله ﴿ ذَلِكُمْ وَصَامَكُمْ بِه لِمَا كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ ﴾^(١٦) .

وأما الضامض : فعلى ثلاثة أصناف :

الأول : أن يكون المعنى في نفسه خفياً ، نحو الكلام في صفات الباري — سبحانه — وفي

التمثيلية عنه .

والثاني : أن يكون الكلام أصلاً يتضمن^(١٧) على فروع (تنشعب منه)^(١٨) كآيات الدلالة

على الأحكام .

الثالث : أن يكون مثلاً وإيماء^(١٩) ، كقولهم : « الصيف^(٢٠) ضيمت اللين » وذلك لأن

(١) في « ع » : الشَّبه .

(٢) ساقط من « ت » .

(٣) في « ع » : بتعيين . وهو تصحيف .

(٤) النساء : ٣٦ .

(٥) الأنعام : ١٥١ .

(٦) الأنعام : ١٥٣ .

(٧) في « ت » : تشتمل .

(٨) في « ت » : يشعب منها .

(٩) في « ع » : دائماً وهو تصحيف .

(١٠) في « ع » : في الصيف . وسيأتي شرح هذا المثل فيما بعد

نحو أن تقول^(١١) : ركبت « برأ » فنعني^(١٢) به « فورساً » كالقرب سرعة . ورأيت جراً ، أي : سخياً كالبحر .

وأما المشتق : فشرطه أن يتشارك المشتق منه في حروفه الأصلية ويوجد فيه بعض^(١٣) معناه ، ويخالفه

إما في الحركات نحو « ضَرَبَ » و « ضُرِبَ » أو في الروائد من الحروف نحو « ضرب »

و « ضارب » و « استضرب » أو في التقدير نحو « المختار » إذا كان فاعلاً أو مفعولاً وسائر ما

تقدم .

فقد بان هذه الجملة أنواع مفردات الألفاظ وما يقع فيه الاشتباه .

وأما المركب من اللفظ : فما ركب من هذه الثلاثة . والتركيب على ضربين :

تركيب يحصل به جملة مفيدة ، وذلك : إما من^(١٤) اسمتين ، أو من^(١٥) اسم وفعل ، أو تقدير

ذلك .

وتركيب لا يحصل به ذلك ، ويكون إما من اسمتين يُجعلان^(١٦) اسماً^(١٧) واحداً ، نحو

خمس عشرة وبعشك . أو اسم مضاف إلى اسم نحو عبدالمالك . أو اسم وفعل ، نحو : تأبط

شراً ، أو اسم وحرف^(١٨) نحو سيبويه^(١٩) ، أو فعل وحرف نحو « هلم » ، أو حرفين نحو

« إناها » أو من حمل من الكلام ، وذلك لا يكون إلا بحذف بعضها ، نحو « بَسْمَلَةٌ »

و « كَيْفَلَةٌ » و « حَوْفَلَةٌ » في قولهم : بسم الله رجي على الصلاة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) في « ت » : يقول .

(٢) في « ت » : فنعني .

(٣) في « ع » : ببعض .

(٤) في « ت » : في .

(٥) في « ت » : في .

(٦) ساقط من « ع » .

(٧) في « ع » : وصوت . ولعل هذه أصوب من « حرف » ، لأن الكلمة فارسية كما ترى في هامش

« ٦ » .

(٨) جاء في لسان العرب : « والسَّبب : الفتح — فارسي — قال أبو العلاء : وبه سُمِّيَ « سيبويه » ،

وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوؤهم فتصبيحكم منهم مبرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا ﴾ (١١) — وأما من جهة الكمية : وذلك إما من جهة البسط في الكلام . أو من جهة الخلف والإيجاز . فما كان من جهة البسط ، فكفرته تعالى : ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي يبيع ﴾ (١٢) الآية

(١) يقول الطبري ٢٨ : ١٠٢ : « ... معنى الكلام : ولولا أن تطأ رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمنات لم تعلموهم ، فتصبيحكم منهم مبرة بغير علم ، لأن الله لكم أيها المؤمنون في دخول مكة ، ولكنه حال ببيكم وبين ذلك (ليدخل الله في رحمته من يشاء) يقول : ليدخل الله في الإسلام من أهل مكة من يشاء ، قبل أن تدخلوها . وخلف جواب « لولا » استعناء بدلالة الكلام عليه ، وقوله (لو تزيلوا) : يقول : لو تميز الذين في مشركي مكة من الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات ، الذين لم تعلموهم منهم ، ففارقوهم وخرجوا من بين أظهرهم (لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً) يقول : لفتلنا من بقي فيها بالسيف ، أو لأهلكناهم ببعض ما يؤلهم من عذابنا العاجل) . وواضح في أول الكلام تقديم « تطوؤهم » في التقدير على حين هي مؤخرة في العلاوة . ويقول مكى بن أبي طالب في كتابه « مشكل إعراب القرآن » ١٧٨/٢ — « ان تطوؤهم » : أن : في موضع رفع على البدل من « رجال » أو « نساء » أو في موضع نصب على البدل من الماء والماء في تعلموهم » التقدير — على القول الأول :— ولولا وطوؤ رجالاً مؤمنين لم تعلموهم فتصبيحكم » منهم مبرة » . — وعلى القول الثاني :— ولولا رجال مؤمنون لم تعلموهم وتعلموهم فتصبيحكم » .

وقد أشعر الراغب إلى هذه الآية وإلى غيرها في المفردات حين قال : « وضرباً لنظم الكلام نحو « أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً فيما لم يجعل له عوجاً ، وقوله : « ولولا رجال مؤمنون » إلى قوله : « لو تزيلوا » .

(٢) البقرة : ١٧١ ومزاده ببسط الكلام اجماع الكاف مع « مثل » في قوله « كمثل » وقد وضح ذلك في كتابه المفردات حيث قال : « وضرب لبسط الكلام ، نحو « ليس كمثلته شيء » لأنه لو قيل : ليس مثله شيء كان أوضح للسامع .

وقد جاء في تفسير آية البقرة ثلاثة أقوال لخصها ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير : ١٧٤/١ : « احدها : ان معناها : ومثل الذين كفروا كمثل الجاهل الذي يبيع بها الراعي — وهذا قول الفراء ويطلب — قلاً جليماً : أخصاف المثل إلى الذين كفروا ثم شبههم بالراعي ، ولم يقل : كالعلمن ، واللمنى : ومثل الذين كفروا كمثل الجاهل التي لا تتفهق ما يقول الراعي ، أكثر من الصورت ، فلو قال ما الراعي : الرعى ، أو اشترى . لم تدبر ما يقول لها ، فكذلك الذين كفروا فيما يأتهم من القرآن ، وانذار الرسول ، فأضيف التشبيه إلى الراعي ، واللمنى في المرعى ، وهو ظاهر في كلام العرب ، يقولون : فلان يجازك كحرف الأسد ، واللمنى : كحرف الأسد [لأن الأسد هو المعروف بأنه الخوف] .

ظاهرة يتبعها عن شيء ، والمقصود غيره . وذلك في القرآن كقصة موسى مع الخضر في كسر (١١) السفينة ، وقيل النفس [الركبة بغير نفس (١٢)] وإقامة جدار من غير نفع ظاهر (٣) ، وكقصة الخصبين إذ دخلوا على داود ففرغ منهم (٤) . وكفرته : ﴿ وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم ﴾ (٥) .

واللفظ أيضاً ضربان : لفظ جلي : وهو أن يقع كيفيات اللفظ وكمياته على حسب ما يجب ، وكما يجب . نحو قوله تعالى (١) : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ .

ولفظ خامض : وذلك من ثلاثة أوجه : — إما من جهة الكيفية : وذلك بتقديم ما يقدر تأخيره . أو تأخير ما يقدر تقديمه نحو قول الشاعر :

وما مثله في الناس إلا عملاك أبو أمه حي أبوه يقاربه (٧)

(١) يريد : خرق السفينة ، وذلك إشارة إلى قوله تعالى : « فلما ركبا في السفينة خرقها » الآية : ٧١ من الكهف .

(٢) زيادة من « ع » . والاشارة بذلك إلى قوله تعالى : « ... حتى إذا لبيا غلاماً فقته ، قال : أقبلت نفساً زكية بغير نفس الآية : ٧٤ من الكهف .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فوجدنا فيها جداراً يريد أن يتقض فأقامه ﴾ الآية : ٧٧ من الكهف .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وهل أتاك نيا الخصب إذ تسوروا الخراب . إذ دخلوا على داود ففرغ منهم ﴾ ص : ٢١ — ٢٢ .

(٥) العجل : ٨٢ .

(٦) زيادة من « ت » .

(٧) البيت للفرزوق كما في ديوانه : ١٠٨ ، وهو — عند الشنمري — ما أنبده الأعمش كما جاء في حاشيته كتاب سيرته : ١٤/١ ، وقد قال الشنمري في مناه : أراد وما مثله في الناس يقاربه إلا عملاك أبو أم هذا الملك - أبو أم هذا المموح — وأراد بالملك : الخليفة هشام بن عبد الملك ، وخاله الذي أبو أمه إبراهيم بن هشام الجوزي . وتلخيص معنى البيت : ما مثل هذا المموح في الناس إلا الخليفة الذي هو ابن أخته . وهذا المعنى مع سخفه أمثل مما عبر به عنه من لفظه ، لأنه فرق بين العمت والعموت في قوله « حي ... يقاربه » بغير المبتدأ وهو قوله « أبو » وورق بين المبتدأ الذي هو « أبو أمه » وبين خبره بقوله « حي » فأحال اللفظ حتى صمى المعنى المسخيف ، فأزاد فيما إلى مسخفه » .

لمل في الآيات الماتمة من لهم المخطب مراد المخطب

الآيات الماتمة من ذلك ثلاثة :

- الأول : راجعة إلى الخطاب ، إما من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى ، وقد تقدم ذلك .
والثانية : راجعة إلى الخطاب ، وذلك لضمف تصورة^(١) لا قصد الإنباء عنه ، أو قصور عبارته عن تصوير ما قصد الإنباء عنه . وخطاب الله — عز وجل — منزو عنها .
والثالثة : راجعة إلى الخطاب ، وذلك إما لبلاغة فهمه عن تصور أمال ذلك من الخطبة . ولما اشتمل خاطره بغيره ، وذلك وإن كان موجوداً في بعض الخطابين بالقرآن ، فغير جائز أن يشمل كافة الخطابين ، إذ من المستبعد أن يكون الناس قاطبة لا يفهمونه .

(١) في «ت» : ما .

— وكقولہ : ﴿ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم ما ملكت أيانكم من شركاء فيما رزقكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ﴾^(١)

وما كان من جهة الإيجاز والحدف : فكقولہ : ﴿ ولکم فی القصص حياة ﴾^(٢) .

— وإما من جهة الإضاعة : وذلك بحسب اعتبار حال الخطاب . نحو قولك : « افعل » في الطلب والشفاة والأمر .

والثاني : ان معناها : وشل الذين كفروا ، وشلنا في وعظهم ، كمثل الناق والتموق به ، فحدف

« وشلنا » اختصاراً ، إذ كان في الكلام ما يدل عليه — وهذا قول ابن قتية والراجح .

والثالث : وشل الذين كفروا في دعائهم آفتم التي يمدون ، كمثل الذي يعق — هذا قول ابن زيد — والذي يعق هو الراعي ، يقال : نعق بالنعيم ، يعق نعقاً ونعيقاً ونعقاً ونعقناً .

قال ابن الأثيري : والثاني في كلام العرب أنه لا يقال : « نعق » إلا في الصباح بالنعيم وحدهما فالنعيم تسمع الصوت لا تعقل المعنى .

(١) الآية : ٢٨ من سورة الروم ، وهي أيضاً كساقها في دلالتها على مراد المؤلف بسط الكلام وقد قال فيها ابن الجوزي ٢٩٨/٦ — ٢٩٩ « سبب نزولها أن أهل الجاهلية كانوا يثبون فيقولون : لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك فلكم وما ملك فزلت هذه الآية — قال سعيد بن جبير ومقاتل — ومعنى الآية : بين لكم أيها المشركون شيئاً ، وذلك الشيء من أنفسكم ، ثم بينه فقال : هل لكم ما ملكت أيانكم — أي من عبيدكم — من شركاء فيما رزقكم — من المال والأهل والعبيد ، أي هل يشاركونكم عبيدكم في أموالكم — فأنتم فيه سواء — أي انتم وشركاءكم من عبيدكم سواء — تخافونهم كخيفتكم أنفسكم — أي كما تخافون أمثالكم من الأحرار وأتريائكم كالآباء والأبناء ؟ قال ابن عباس : تخافونهم ان يتركوكم كما يتركوكم بعضاً ؟ وقال غيره : تخافونهم أن يفسدوا أموالكم كما يفعل الشركاء ؟ والمعنى :

هل يرضى أحدكم أن يكون عبده شريكه في ماله وأمله حتى يساويه في التصرف في ذلك ، فهو يخاف أن ينفرد في ماله بأمر يتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء الأحرار ؟ فإذا لم ترضوا ذلك لأنفسكم ، فلم عدلهم في من خلقني من هو مخلوق لي .

(٢) الآية : ١٧٨ من سورة البقرة . وقد بين الطبري ما تطوي عليه من الحدف القدر حين قال : قال أبو جعفر : يعني تعال ذكره بقوله : ﴿ ولکم فی القصص حياة يا أولي الأبواب ﴾ : راكم يا أولي العقول ، فيما فرضت عليكم وأرجمت لبعينكم على بعض ، من القصص في النورس والجرح والشجاج ، ما منع به بعضكم من قتل بعض ، وبلغ [كف] بعضكم عن بعض ، فحسبتم بذلك ، فكان لكم في حكمي بينكم بذلك حياة . — الطبري : ٣٨٨/٣ .

لمعل في عامة ما يوقع الاصطلاح وتكثير الشيء

وذلك ثلاثة [أشياء ^(١٧)] حتى العالم أن يعني بتبديدها ، وسد الثلم المنبثقة عنها :

أحدها : [وقوع الشيء من الألفاظ المتشعبة . وقد تقدم ^(١٧٢)] .

[والثاني : اختلاف التلظيئين ^(١٧٣)] من جهة الناظرين . وذلك كظن فرقي أهل الجبر والقدر [حيث اعتبر أهل الجبر ^(١٧٤)] السبب الأول فقالوا : الأفعال كلها من جهة الباري — سبحانه وتعالى — إذ لو لم يوجد شيء منها . وقال أهل القدر : إن الممكنات من جهتنا حيث اعتبروا السبب الأخير ، وهو المباشر للفعل دون السبب الأول .

[والثالث : اختلاف نظر الناظرين من اللفظ إلى المعنى ، أو من المعنى إلى اللفظ . وذلك كظن الخطائي ^(١٧٥)] إلى اللفظ في إثبات ذوات الأشياء . ونظر الحكماء من ذوات الأشياء إلى الألفاظ .

- (١) زيادة من « ع » .
- (٢) ساقط من « ع » .
- (٣) ساقط من « ع » .
- (٤) ساقط من « ت » .
- (٥) الخطائي : هو حمد بن إبراهيم بن خطاب الترمذي سنة ٣٨٨ هـ وصاحب كتاب « بيان أحوال القرآن »

وقد نقل رأيه في الإيمان بالصفات شيخ الإسلام ابن تيمية في « رسالة الفتوى الحموية الكبرى » صفحة ٤٦ وأشار ابن تيمية إلى مصدره في النقل وهو رسالة الخطائي المشهورة في « الغنية عن الكلام وأمله » وقد قال الخطائي في هذه الرسالة : « فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء فيها في الكتاب والسنة ، فإن مذمب السلف إثباتها وأجروها على ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، وقد تقاعنا قوم فأبطلوا ما أثبت الله ، وحققوا قوم من المبينين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكليف ، وإنما القصد في سلوك الطريق المستقيمة بين الأمرين . ونحن الله تعالى بين الغالي فيه والفقير عنه . والأجمل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويعنى في ذلك حذوه وثنائه ، فإذا كان معلوماً أن إثبات ذات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكليف فإذا قلنا : يد وتبع ويصر ، وما أشبهها ، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ، ولما نقول : إن معنى « اليد » : القوة ، والنعمة ، ولا معنى السمع والبصر : العلم . ولا نقول إنما جوارح ، لا تشبهها بالأيدي والأصابع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل ، ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات لأن التوقف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها ، لأن الله ليس كمثلها شيء . ونقل هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات » .

وذلك نحو الكلام في صفات الباري — عز وجل — فإن الناظر [من اللفظ ^(١٧٦)] وقع عليه التشبيه المظيئة في نحو قوله تعالى : ﴿ بل يدهاه مبسوطان ﴾ ^(١٧٧) وقوله ﴿ تجري بأعيننا ﴾ ^(١٧٨) وما يجري مجراه .

وأهل الحقائق لا يبيروا ^(١٧٩) بالبراهين أن الله تعالى واحد منزوع عن التكثير — فكيف عن الجوارح — ببر الألفاظ على ذلك ، وحملوها على مجاز اللفظ ومشاع ^(١٨٠) الألفاظ فصبوا عما وقع فيه ^(١٨١) الفترة الأولى ^(١٨٢) .

(٦) زيادة من « ع » .

(٧) الآية : ٦٤ من سورة المائدة . ويقصد بالتشبيه المظيئة شبهة التشبيه ، غير أن الخطائي الذي اعتبروا الرغيب ناظراً من اللفظ إلى المعنى قد صرح تصريحاً قاطعاً بنفي ذلك كله حينما قال : « لا تقول إنها جوارح ولا تشبهها بالأيدي والأصابع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل .. » وما يوضح رأي الخطائي ما ذكره ابن تيمية في « الرسالة المدنية في تحقيق إجاز والحقيقة في صفات الله تعالى » صفحة : ٨ — ١٣ فانظره هناك .

(٨) القصر : ١٤

- (٩) في « ع » : يبرأ
- (١٠) في « ع » : مسأخ .
- (١١) في « ت » : عليه .

(١٢) يقصد به « الفترة الأولى » : الناظرين من اللفظ إلى المعنى ، وهم الخطائي ومن قال بقوله في الإيمان بإثبات الصفات . والذي لا بد من بيانه هنا أن كلام الخطائي في غاية الوضوح ولا يتأتى منه أي إشكال لأنه يقوم على إثبات الصفة ونفي التشبيه والتكليف . أما اللجوء إلى إجاز في هذا فإثبات تسمية يبرأ أنه لا يصلح إليه — وإن كان لا يسمى مجازاً — إلا بقرينة دالة عليه في سياق الكلام ، وهو ينكر فكرة تقسيم الكلام إلى حقيقة وجاز ، كما ينكر أن الأصل في الكلام حمله على الحقيقة فإذا تعذر ذلك حمل على إجاز . وعنده أن ما يستعمل بإجاز إذا دلت عليه قرينة في سياق الكلام فهو حقيقة ، وما يسمى بالحقيقة لا بد أيضاً من قرينة تدل عليه في سياق الكلام . ونقل هذا فلا حاجة لهذا التقسيم إلى حقيقة وإجاز ، ولا حاجة إلى اعتبار الحقيقة هي الأصل فإذا تعذرت حمل الكلام على إجاز ، فالقرينة في سياق الكلام هي التي تحدد المعنى المراد ، وفي كلا الحالتين يكون المعنى حقيقة . وبالنسبة لآيات الصفات عنده فالقرائن تدل على أن المراد بها ما يسمى بالحقيقة — في اصطلاح القائلين بالحقيقة وإجاز .

فصل في أقسام ما يطوي عليه القرآن من أنواع الكلام

وقد تقرر أن أنواع الكلام المركب : الجبر ، والاستخار . والأمر والنهي والطلب والشفاعة^(١) . والوارد في كلام الله تعالى من ذلك : الجبر والأمر والنهي ، وذلك^(٢) أن علوم الغيوب لا يحتاج إلى الاستخار . وكل ما ورد من ألفاظ الاستخار فعل الحكاية ، أو على الإنكار والتوبيخ^(٣) . والمولى

(١) قال ابن فارس في « الصحاح » ١٧٩ — « باب معاني الكلام . وهي عند أهل العلم عشرة : خير واستخار ، وأمر ونهي ، ورضاء وطلب ، وعرض وتخصيص ، وثق وتحمب » .
(٢) في « ع » : وذلك .

(٣) قال ابن فارس في « الصحاح » ١٨١ : « وجملة باب الاستخار : أن يكون ظاهره موافقاً لباطنه ، كسؤالك عما لا تعلمه ، فتقول : ما عندك ؟ ومن رأيت ؟ ويكون استخياراً في اللفظ ، والنهي تحجب نحو : « ما أصحاب البيعة — الرافعة : ٨ » وقد يستعمل هذا تفخيماً ، ومنه قوله : « ماذا يستعمل منه الجبرون ؟ » بونس : ٥ تفخيم للثواب الذي يستعملونه . ويكون استخياراً ، والنهي توبيخ نحو « آذنتهم طيباً لكم — الاحقاف : ٢٠ » .. ويكون اللفظ استخياراً ، والنهي تفتيح ، نحو « ما هذا الكتاب لا يعاد صفة ولا كنية ١ — الكهف : ٤٩ » . ويكون استخياراً والنهي تبيكت ، نحو : « آذنت قلت للناس — اللامة : ١١٦ » تبيكت للنصارى فيما آذعوه . ويكون استخياراً ، والنهي تقرير ، نحو قوله — جل ثناؤه : « آذنت بركم — الاعراف : ١٧٢ » ، ويكون استخياراً والنهي تسمية ، نحو : « سواء علم الأندلس أم لم تنفهم — البقرة : ٦ » ويكون استخياراً والنهي استرشاد ، نحو : « أتقولون فيها من يفسد فيها — البقرة : ٣٠ » ويكون استخياراً والنهي إنكار نحو : « أتقولون على الله مالا تعلمون — الاعراف : ٢٨ » . ويكون اللفظ استخياراً ، والنهي عرض ، كقولك : ألا تنزل ؟ ويكون استخياراً ، والنهي تخصيص ، نحو قولك : هلا خيراً من ذلك ؟ .. ويكون استخياراً ، والرد به الإلهام ، نحو قوله — جل ثناؤه : « وما تلك بينك — طه : ١٧ » قد علم الله أن لها أمراً قد خفي على موسى — عليه السلام — فأعلمه من حالها ما لم يعلمه . ويكون استخياراً ، والنهي تكبير ، نحو قوله — جل ثناؤه : « كم من قرية أهلكناها ؟ — الاعراف : ٤ » .

« وكأين من قرية ؟ — الحج : ٤٨ » .. ويكون استخياراً ، والنهي نفي ، قال الله — جل ثناؤه : « فمن هدي من أضل الله ؟ — الروم : ٢٩ » فظاهره استخيار ، والنهي : لا هادي لمن أضل الله ، والدليل على ذلك قوله — في العطف عليه : « وما لم من نامرين » .. ومنه قوله — جل ثناؤه : « أفأنت تنفذ من في النار ؟ الرمر : ١٩ » أي : لست مقفاهم . وقد يكون اللفظ استخياراً ، والنهي إخبار وتحقيق ، نحو قوله — جل ثناؤه — « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ والانسان : ١ » قالوا : معناه : قد أتى ويكون بلفظ الاستخيار ، والنهي تحجب ، كقوله — جل ثناؤه — « عم يساهون ؟ النبا : ١ » و « لأي يوم أجت —

لا يطلب من عبده ، ولا ينتفع إليه . فإذن هذه الثلاثة ساقطة من القرآن .

والجبر : ما يطلق عليه الصدق والكذب . وخاصته انه يتعلق بالأزمان الثلاثة .
والأمر والنهي : لا يتعلق عليهما ذلك . ولا يتعلقان^(١) إلا بالمستقبل .

وقائدة الجبر ضربان :

أحدهما : إلقاء ما ليس عند المخاطب إليه ليتصوره نحو أمور الآخرة من الثواب والعقاب .

والثاني : إلقاء ما قد تصوره ليتأكد عبده . وعلى ذلك جميع ما ورد في القرآن مما علم بالمقل مثل : ﴿ هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ﴾ .

وقائدة الأمر والنهي شيان :

أحدهما : حث المخاطب على اكتساب محمود واجتناب مذموم .

والثاني : حثه على الوجه الذي به يكتسب الحمود ويكتسب الذموم المذموم^(٢) عند المخاطب . والغرض الأخصى من الخطاب الغزري : إيصال المخاطب إلى الفرق بين الحق والباطل ليعتقد الحق دون الباطل .

ومن الأمر والنهي : ان يفرق بين الجميل والقيح ، ليتحرى الجميل ، ويكتسب القبيح .

المرسلات : ١٢ » .

ومن دقيق الاستهزام أن يوضح في الشرط ، وهو في الحقيقة للجزاء ، وذلك كقول القائل : « إن اكرمتك تكريمي ؟ » المسمى أتكرمتني إن اكرمتك ؟ قال الله — جل ثناؤه : « أفأين ست فهم الخالدون — الانبياء : ٣٤ » تأويل الكلام : أفهم الخالدون إن ست ؟ ومنه : « أفأين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم — آل عمران : ١٤٤ » تأويله : أفنتقلبون على أعقابكم إن مات ؟ .

وربما حذف المرب ألف الاستهزام ... وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله — جل ثناؤه — في قصة إبراهيم عليه السلام : « هذا ربي — الانعام : ٧٧ » أي : أهذا ربي ؟ .

(٤) في « ت » : يتعلق وهو خطأ من الناسخ .

(٥) في « ت » : القرآن . وهو خطأ من الناسخ .

فصل في كيفية بيان القرآن

اعترض [بعض]^(١) الناس فقال : كيف وصف القرآن بالبيان . فقال تعالى : ﴿ هذا بيان للناس ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ بين الله لكم أن تصلوا ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ بلسان عربي مبين ﴾^(٤) ، وقال : ﴿ ولقد آتيناكم آيات مبينات ﴾^(٥) ، وقد علم ما فيه من الإشكال والتشابه ، وما جرى مجرى الرمز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ﴾^(٦) وقوله : ﴿ حتى إذا فصحت بالبحر وبما جرح وهم من كل حدب ينسلون ﴾^(٧) وقد وصفه تعالى بالتشابه ، وبأنه لا يعلم تأويله إلا هو ؟

فالجواب : ان البيان المشروط فيه ، إنما هو بالإضافة إلى أعيان [أرباب]^(٨) أهل الكتاب ، لا إلى كل من يسممه^(٩) ممن دبت ودرج ، فقد علمنا أن ذلك ليس ببيان لمن ليس من أهل العربية . ثم أحوال أهل العربية مختلفة في معرفته . ولو كان البيان لا يكون بياناً حتى يعرفه العامة لأدنى إلى ان يكون [البيان]^(١٠) في الكلام^(١١) السرتق والعامي^(١٢) ، أو إلى ان لا يكون بياناً^(١٣) بوجه ، إذ كل كلام بالإضافة إلى قوم بيان ، وبالإضافة إلى آخرين

(١) سقطت من « ت » .

(٢) آل عمران : ١٣٨ .

(٣) النساء : ١٧٦ .

(٤) الشعراء : ١٩٥ .

(٥) النور : ٣٤ .

(٦) البقرة : ١٠٢ .

(٧) الأبيات : ٩٦ .

(٨) في « ت » : « قد .

(٩) زيادة من « ت » .

(١٠) في « ع » : « يستممه .

(١١) ساقطة من « ت » .

(١٢) في « ع » : « كلام .

(١٣) في « ع » : « العامي .

(١٤) في « ت » : « بيان .

وكل^(١) خير : فإما^(٢) أن يكون مُتبراً عما يلزم اعتقاده ، فيسمى « الخير الاعتقادي » ، وذلك نحو ما يطوي عليه قوله : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ﴾^(٣) الآية .

وإما أن يكون متبراً^(٤) عما يقتضي الاعتبار به ، فيسمى « الخير الاعتباري » كأخبار الأنبياء وأحكام والقرن الماضية ، والاختيار عن خلق السموات والأرض .

وكل أمر زمني : فإما أن يكون أمراً بما يقتضي العقل حسنه ونهياً عما يقتضي العقل قبحه ، فيسمى « الأوامر والنواهي العقلية » .

أو أمر^(٥) بما تقتصر^(٦) عقولنا عن معرفة حسنه ، ونهياً عما تقتصر عقولنا عن معرفة قبحه ، فيسمى^(٧) « الأوامر والنواهي الشرعية » .

والفرق بين العقل منها والشرعي : ان العقل لا يتغير على مرور الأيام ، ولا ينسخ في شيء من الأزمان . والشرعي : ما يتسلط عليه النسخ والتبدل ، بحسب ما يتعلق به من المنافع .

(١) في « ع » : « أكل .

(٢) في « ع » : « إنما .

(٣) النساء : ١٣٦ .

(٤) في « ت » : « متبراً .

(٥) في « ت » : « أمر وهو تصحيف .

(٦) في « ت » : « يقتصر .

(٧) في « ت » : « فيسمى .

فصل في الفرق بين التفسير والتأويل

التفسير والتأويل يقترب معانها كثيراً لفظيها :

لكن جعل الفسر لإظهار — المعنى المقول . ومنه قيل لا يتبيء^(١) عنه البول تفسيراً وتسمى بها قارورة الماء^(٢) .

وجعل السفر لإبراز الأجزاء للأبصار فقبل : سمرت المرأة عن وجهها ، وأسفر الصبح .

وسمرت البيت : إذا كتمته .

والتأويل : من آل يؤول : إذا رجع والتفسير أعم من التأويل .

وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ . والتأويل : في المعاني ، كتأويل الرؤيا .

والتأويل : يستعمل أكثر في الكتب الالهية ، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها . والتفسير : أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ والتأويل (يستعمل)^(٣) أكثره في الجمل .

فالتفسير : إما أن يستعمل في غريب الألفاظ نحو « الجحيم »^(٤) و « السائبة »^(٥) و

(١) في « ع » : عن .

(٢) قال الراغب في مفرداته : « الفسر : إظهار المعنى المقول . ومنه قيل لا يتبيء عنه البول : تفسيراً ، وتسمى بها قارورة الماء . والتفسير — في المبالغة — كالتفسير . والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها وفيما يختص بالتأويل ، ولهذا يقال : تفسر الرؤيا وتأويلها . قال : « وأحسن تفسيراً » . وقال السيوطي في الإقتان : ١٦٨/٤ : « وقال الأصماني في تفسيره : « اعلم ان التفسير في عرف العلماء ككشف معاني القرآن وبيان المراد ، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المتشكل وغيره وبحسب المعنى الظاهر وغيره » .

(٣) ساقط من « ت » .

(٤) قال الراغب : « وذلك ما كانوا يجعلونه بالناقذة إذا ولدت عشرة أبطن ، شقوا أذنبا ، فيسويها فلا يتركب ، ولا يحمل عليها » .

(٥) وقال الراغب في مفرداته : « السائبة . التي تستب في الرعي فلا ترد عن حوض ولا علف ، وذلك إذا ولدت خمسة أبطن » .

ليس بيان .

وقد علم ان قوله تعالى : ﴿ فإياما تعقبنهم في الحرب فشدت بهم من خلفهم ﴾^(١) وقوله ﴿ ورأوا تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ﴾^(٢) من أشرف كلام ، لاحظ في معرفته

لن [لم]^(٣) يتوفر نصيبه من البلاغة . وكذلك قول الشاعر^(٤) : فاقطع أباتة من تعرض وصلته
وقول الآخر^(٥) : وما المرأ مادامت حشاشته نفسه
عبدك أطراف الخطوب ولا آلي

من أفصح كلام ولا يعرفه جميع الأنام .

ثم إن القرآن وإن كان في الحقيقة هداية للبرية فإنهم لن يتساووا في معرفته ، وإنما يجحطون^(٦) به

بحسب درجاتهم واختلاف أحوالهم .

فالبليغاء تعرف من فصاحتها ، والفتها من أحكامها ، والمتكلمون من براهينه العقلية وأهل الآثار من فصصه ما يجمله غير المختص بقفه ، وقد علم أن الانسان يقدر ما يكتب من قوته في العلم تتزايد معرفته بعلوم معانيه . وعلى ذلك أخبار النبي — عليه السلام — ولهذا^(٧) قال عليه السلام : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها كما سمعها حتى يؤديها إل من لم يسمعها قرب مبلغ أوعى من سامع »^(٨) .

(١) الأفعال : ٥٧ .

(٢) الأفعال : ٥٨ .

(٣) زيادة من « ع » .

(٤) البيت للبيد من معلقته وشطره الثاني : « وأشر وأصل تجلئة صرماًها » الديوان : ١٦٧ — دار

صادر .

(٥) البيت لامرئيه القيس وقد جاء قبله : ولكننا أسمى نجد موثلاً وقد يدرك الجهد الموثل أمثالي

الديوان : ١٤٥ — دار صادر .

(٦) في « ع » : يجحطون . وهو تصحيف .

(٧) في « ع » : ولذاك .

(٨) الحديث في مسند أحمد — ٤٣٧/١ ولفظه : « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب مبلغ أخطأ له من سامع . وفي سنن أبي داود برقم (٣٦٦٠) ولفظه : « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه ، فرب حامل فقه له من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بقفه » . وفي سنن ابن ماجه برقم « ٣٠٥٦ » ولفظه : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » . وانظرو أيضاً في جامع الأصول : ١٨/٨ .

أضرب :

الأول : أن يكون لفظ عام فيخصم في بعض ما يدخل تحته ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين ﴾^(١١) حملة بعض الناس على بن أبي طالب رضي الله عنه — فقط .

والثاني : أن يلقى^(١٢) بين اثنين ، نحو قول من زعم أن الحيوانات كلها مكلفة جميعاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾^(١٣) وقد قال تعالى : ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه إلا لآم أمثالكم ﴾^(١٤) فدل بقوله : ﴿ إلا أم أمثالكم ﴾ أنهم مكلفون كما نحن مكلفون .

الثالث^(١٥) : ما استعين فيه بغير موزر أو كالوزر ، كقوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾^(١٦) ، قال بعضهم : عني به الجارحة مستلماً بجديت موضوع^(١٧) .

والرابع : ما يستعان به^(١٨) باستمارات واشتقاقات بعيدة ، كما قاله بعض الناس في البقر : انه (إنسان)^(١٩) يفر عن أسرار المعلم . وفي المهدد : إنه إنسان (موصوف)^(٢٠) بجودة البحث والتشهير .

(١) التحريم : ٤ .

(٢) في « ع » : تالف .

(٣) فاطر : ٣٤ .

(٤) الأنعام : ٣٨ .

(٥) في « ع » : والثالث .

(٦) القلم : ٤٢ .

(٧) لعله يريد بالجلد المروض ما جاء في تفسير ابن كثير عن النبي ﷺ قال « يوم يكشف عن ساق » يعني : عن نور عظيم يخرجون له سجاً « وقد علق عليه ابن كثير بقوله : ورواه ابو يعلى عن القاسم بن يحيى عن الوليد بن مسلم به . وفيه رجل مهم والله أعلم . وقد أورد ابن كثير في سياق تفسيره حديث أبي سعيد الخدري وهو مخرج في الصحيحين وغيرها فانظره هناك .

(٨) في « ع » : فيه .

(٩) سقطت من « ت » .

(١٠) سقطت من « ت » .

«الوصيلة»^(١) أو في [وجيزٌ بينٌ ويُشرح^(٢)] كقوله : [وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة]^(٣) .
وبما في كلام [مصنف بقصة]^(٤) لا يمكن تصوره [ألا]^(٥) بمرفقها ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النسيء زيادة في الكفر ﴾^(٦) وقوله : ﴿ ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ﴾^(٧) الآية .

وأما التأويل : فإنه يستعمل مرة عاتماً ومرة خاصاً ، نحو « الكفر » المستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود البراري خاصة . و « الإيمان » المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق دين الحق تارة .

وبما في لفظ مشترك بين ممان مختلفة ، نحو لفظة « وجد » المستعملة^(٨) في الجملة ، والتوجد والوجود .

والتأويل نوحان : مستكره ومفاد :

فالمستكره : ما يستشيع إذا سبَّ بالحجة ويستشيع بالتدليسات المخزوفة وذلك على أربعة^(٩) ،
^(١٠)

(١) قال الراغب : « وقوله : بلا وصيلة : وهو أن أحدهم كان إذا ولدت له ابنة ذكراً وأبنتى قالوا : وصلت أخاها فلا ينجون أخاها من أجلها » .

(٢) في « ع » : تينين وشرح وهي عبارة قاصرة وفي الإفتان : ١٦٨/٤ : « وجيز بين بشرح » .

(٣) البقرة : ٤٨ ، ٨٣ . وقد تكررت في سور أخرى .

(٤) في الإفتان : ١٦٨/٤ : « منضمن لفظة » .

(٥) سقطت من « ت » .

(٦) الآية : ٣٧/من سورة التوبة — وقد قال الراغب في مفرداته : « ومنها النسيء الذي كانت العرب تفعله ، وهو تأخير بعض الأشهر الحرم إلى شهر آخر » .

(٧) الآية (١٨٩) من سورة البقرة ، وقد قال مكي بن أبي طالب في قصتها : « كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يدخل بينهم وبين السماء شيء — يخرجون من ذلك — فإذا خرج الرجل مهلاً ثم بدت له حاجة رجع فدخل بيته من ظهوره ، من أجل السقف لئلا يحول بينه وبين السماء فأعلموا أنه ليس من البر » .

(٨) في « ع » : المستعمل وكذلك في الإفتان ، لكنها في الإفتان جاءت صفة ل « لفظ » بالتذكير — بدلاً من « لفظة » انظر الإفتان : ١٦٨/٤ .

(٩) في « ع » : بالتدليات . وهو تصحيف .

(١٠) في « ع » : المخزوفة المروجة .

حث تعالى على ذلك في قوله : ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ﴾^(١).

— وإن كان أمراً شرعياً فروع في كنفه إلى آية محكمة أو سنة مبينة .

— وإن كان من الأخبار الاعتقادية فروع فيه إلى الحجج العقلية .

— وإن كان من الأخبار الاعتقادية فروع فيه إلى الأخبار الصحيحة المشروحة في القمص .

الأول : أكثر ما يروج^(١) على المنقحة^(٢) الذين لم يهتدوا^(٣) في معرفة الحاص والمأم .

والثاني : على المتكلم الذي لم يهتد في معرفة شرائط النظم .

والثالث : على صاحب الحديث الذي لم يهتد في شرائط قبول الأخبار .

والرابع : على الأديب الذي لم يهتد بشرائط الاستمرات والاشتقاقات .

والخامس من التأويل : مالا يعرض فيه البشاعة المتقدمة . وقد يقع الخلاف فيه بين الراسخين في العلم لإحدى جهات ثلاث :

— إما الاشتراك في اللفظ : نحو قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأصهار ﴾^(٤) هل هو من بصر العين أو من بصر القلب ؟

أو الأمر راجع إلى النظم . نحو قوله : ﴿ وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا ﴾^(٥) هل هذا الاستثناء مقصور على المطرف ، أو مردود إليه وإلى المطرف عليه مما ؟

— وأما لغووض المعنى ووجازة اللفظ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإن عزموا الطلاق فإن الله يسمع عليهم ﴾^(٦) . والوجه التي يعتبر بها^(٧) تحقيق أمثالها أن ينظر :

٤ — فإن كان ما ورد فيه ذلك أمراً أو نهياً^(٨) عقلياً فترجع في كنفه إلى الأدلة العقلية ، فقد

(١) في « ت » : روج .

(٢) في « ت » : المنقحة .

(٣) في « ت » : يقولوا . وهو تصحيف ظاهر .

(٤) الأنعام : ١٠٣ .

(٥) البور : ٥٤ ، ٥٤ .

(٦) البقرة : ٢٢٧ ، وقد جاء قلبها : « للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءاً فإن الله غفور رحيم » . وقد قال مكِّي بن أبي طالب في تفسيره : « فإن فاءاً » : أي : رجعوا إلى الوطء وكفروا عن إيمانهم ، فإن الله غفور رحيم لهم على عيبهم رجيم لهم أن يعاقبهم بعد كفارتهم ، قوله : « وإن عزموا الطلاق » : أي : إن لم يكفروا إلا فاءاً فإن الله غفور رحيم ، أي : رجعوا إليه وأرادوا الطلاق ، فإن الله سمح لتوبتهم ، علم باعقادهم وعزيتهم » .

(٧) في « ع » : فيها .

(٨) في « ت » : وتبياً .

بالتوب المروع — لظهور نجومها ظهور الرقاع في المروع ، و « الخضراء » لا اعتباراً^(١١) لونها .
وعلى ذلك قوّم [في المرأة]^(١٢) : « الزوج » لا اعتبرت بازواجها بالرجل ، و
« الطيبة » لا اعتبر ظنّها معه ، و « القعيدة » لا اعتبرت بقعودها في البيت أو بكونها مطية
له كالقعود من الجمال ، والقعيدة من الأفراس ، ألا ترى أنها سميت « مطية » في قول الشاعر :
مطيات السرور فوفقت عشر إلى عشرين ثم قف المطايا^(١٣)
و « حليّة »^(١٤) إذا اعتبر حلولها معه ، أو حلّ الإزار له .

وذلك يفعل لأحد أمرين :

إما لأن الشيء [في نفسه]^(١٥) لا يمكن إبرازه إلا بالعبارات الدالة على أوصافه كمعرفة الله —
عز وجل — لا صميت^(١٦) لم يكن لنا سبيل [إليها]^(١٧) إلا بصفاته ، وكأنّ الله تعالى جعل لنا
أن نصفه بهذه الأوصاف لتكون لنا ذريعة إلى معرفته ، إذ لا سبيل لنا إليها إلا استدلالاً بأوصافه
وأفعاله . ولذلك قال [موسى]^(١٨) — عليه السلام — لا سأله فرعون : « وما رب
العالين »^(١٩) ؟ قال : « رب السموات والأرض وما بينهما » . ولأ^(٢٠) قال له : « فمن ربكما

(١) في « ت » : اعتبر .

(٢) ساقط من « ت » :

(٣) البيت ورد في أمالي الرجاخي منسوباً ل محمد بن عبدالله بن طاهر باللفظ :

مطيات السرور بنات عشر إلى عشرين ثم قف المطايا .

وقد جاء بعده : فإن جاوزت فسر قليلاً بنات الأربعين من الرذايا .

إلى أن قال : مقاساة النساء مع الليلي إذا أزلتهن من البليالي .

(٤) في « ع » : حليه . وهو تصحيف . أمالي الرجاخي : ٩٦ بتحقيق عبدالسلام هارون .

(٥) ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : صمب .

(٧) سقطت من « ت » .

(٨) ساقط من « ت » .

(٩) الشعراء : ٢٣ ، ٢٤ .

(١٠) في « ت » : كاه وهو خطأ من النسخ .

فصل في الروع التي بها يهر عن المعنى (رويها بين)^(١١)

لا كان المعنى (الواحد)^(١٢) يقرب من الألفاظ بمعاني مختلفة لأعراض متقاربة ، وجب أن
يبين الروع التي منها يختلف^(١٣) العبارات عن المعنى الواحد .

فاللغوي الواحد قد يدل عليه بأشياء كثيرة :

أما باسمه نحو « إنسان » أو بنسبه^(١٤) نحو « آدمي » و « ولد حواء » .

أو بأحدى^(١٥) خصائصه اللازمة له : نحو « المتعصب القائم » أو « الماخي برجليه » أو

« العريض الأنظار » وإما بفصله^(١٦) اللزج ، كقوله : « الناطق » « المالك »^(١٧) .

وكا بين الشيء بأوصاف كثيرة ، كذلك قد بين بأسماء كثيرة متضمنة لأوصاف مختلفة ،

كقوله^(١٨) في الجرم الملوي : « السماء » لا اعتبر ارتفاعها بالإضافة إلى الأرض و « الجرباء » :

لا [اعتبروا نجوماً]^(١٩) وأما كجرب في الجلد و « الخلقاء » و « اللساء » لا اعتبروا حالها عند

فقدان نجومها بالنهار^(٢٠) ، و « الرقاء »^(٢١) لا اعتبروا ظهور شبه الرقاع^(٢٢) تشبيهاً

(١) في « ع » : وبين بها .

(٢) سقط من « ت » .

(٣) في « ت » : يختلف .

(٤) في « ع » : نسبه .

(٥) في « ع » : بأحد .

(٦) في « ع » : بفصله وهو تصحيف .

(٧) في « ع » : المائية .

(٨) في « ت » : كجربك .

(٩) في « ت » : اعتبر بنجومها .

(١٠) في « ت » : اعتبر بحالها .

(١١) ساقط من « ع » .

(١٢) في « ت » : الربيع .

(١٣) زيادة من « ع » . وقد جاء بعدها كلمة « في المروع » والكلام من « تشبيهاً » إلى « ظهور

الرقاع » ساقط من « ع » .

فصل في الحقيقة والمجاز

الحقيقة مشتقة من الحق ، والحق يستعمل على وجهين : (١) :
أحدهما : في الموجود الذي وجوده بحسب مقتضى الحكمة ، نحو قولنا : الموت حق ، والبعث
حق ، والحساب حق .
والثاني : للاعتقاد المطابق لوجود الشيء في نفسه ، أو في القول المطابق لمعنى الشيء الذي هو
عليه ، نحو أن يقال : إن اعتقاد فلان في البعث حق . وقوله في الثراب والمقاب حق . ووضاد
« الحق » : الباطل . وإذا فهم الحق فهم الباطل ، لأن العلم بالمتضادين واحد .
وأما الحقيقة : فإنها تستعمل في المعنى تارة ، وفي اللفظ تارة :
فأما استعمالها (٢) في المعنى (٣) : فعبارة عن ما ينبغي عن الحق ويدل عليه . ولذلك قال عليه
السلام لحارثة لا قال أصبحت مؤمناً حقاً : « قال : لكل حق حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ »

(١) قال الراضب في مفرداته : أصل الحق : المطابقة والرافقة ، كمناسبة رجل الباب في حقه لدروانه على
استقامة . والحق يقال على أوجه : الأول : يقال لمرجد الشيء بسبب ما تقتضيه الحكمة ، ولهذا قيل في الله
تعالى هو الحق ، قال الله تعالى : « تم رُدُّوا إلى الله مولاهم الحق » وقيل يُعْتَد ذلك : « فذلكم الله ربكم
الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصفون » .

والثاني : يقال للموجد بحسب مقتضى الحكمة ، ولهذا يقال : فعل الله تعالى كله حق ، وقال تعالى :
« هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نورا » إلى قوله تعالى : « ما خلق الله ذلك إلا بالحق » وقال في
القيامة : « ويستنبئوك أحق هو قل إني وربي إنه لحق » ويكفون الحق « وقوله عز وجل : « الحق من
ربك » « وزنه للحق من ربك » .
والثالث : في الاعتقاد للشيء المطابق لا عليه ذلك الشيء في نفسه ، كقولنا : اعتقاد فلان في البعث
والثراب والمقاب واجبة والثاب حق . قال الله تعالى : « فهدى الله الذين آمنوا ما لا يحتضرون فيه من الحق » .
والرابع : للفعل والتعلل الواقع بحسب ما يجب وفي الوقت الذي يجب ، كقولنا : فملك حق ، وقولك حق .
قال الله تعالى : « كذلك حقت كلمة ربك » « حق القول مني لأملأن جهنم » .
(٢) في « ت » : استعماله .
(٣) في « ع » : المعنى تارة

باموسى » (١) ؟ « قال : ﴿ ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ (٢) فلم يجبه عن
الماهية ، لا كان البارئ تعالى متروها عنها ، وأحاله (٣) على صفاته الكثيرة .
وأما لأن الشيء له تركيبات وأحوال ، فيجعل له بحسب كل واحد منها اسم كما تقدم في أسماء
السماء وبحسب ذلك قال النبي — عليه السلام — : « سميت عمداً ، وأحمد ، وحاشاً ،
وحاشراً ، وعاقياً ، وماحياً » (٤) ، لأنه محمود ، وحامم الأنبياء ، وحاشر ، لأنه بعث
مع الساعة « نذيراً لكم بين يدي عذاب شديد » (٥) وعاقب لأنه عقب الأنبياء ،
وماحى (٦) ، لأنه محى به سميات من أبعمه .

(١) طه : ٤٩ .
(٢) طه : ٥٠ .
(٣) في « ع » : إل .
(٤) الحديث في فتح الباري : ٥٥٤/٦ : ٣٥٣٢ بلفظ .. « قال رسول الله — ﷺ — : لي خمسة
أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله في الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على
قدمي ، وأنا العاقب » . وقد تكرر أيضاً في : ٦٤٠/٧ . رقم ٤٨٩٦ . كما ورد أيضاً في تحفة الأحوزي :
١٢٩/٨ برقم ٣٩٩٦ . وورد أيضاً في موطأ مالك : انظر شرح الرزقاني على الموطأ : ٤/٣٣٢ ورقمه
١٩٥٥ ، وكل هذه الروايات متفقة على الأسماء الخمسة التي ذكرها البخاري ، وليس فيها الريادة التي ذكرها
الراضب وهي « حاتم » .
(٥) اقتباس من قوله تعالى : « إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد » الآية : ٤٦ من سورة
سبأ .
(٦) في « ع » : ملح .

أو بقصان^(١١) نحو : دَرَسَ المَالِ بِمَتَالَعِ فَأَبَانَ^(١٢) ، أي : المتأثر .

وربما يكون اللفظ الواحد من وجه حقيقة ، ومن وجه مجازاً ، نحو قولهم : فلان عظيم الأقدام فمن حيث استعمال القدم حقيقة ، ومن حيث أتى بلفظ الجمع مجاز .^(١٣)

وأما الجواز في الجمل : فمن حيث [هي]^(١٤) جملة لا يكون إلا بحذف أو زيادة :

أما الحذف : فما كان المحذوف منه شيئاً مستغني عنه للدلالة عليه ، فذلك^(١٥) من الإيجاز ، نحو حذف الخبر [عنه]^(١٦) تارة ، والخبر تارة ، والمضاف تارة ، والمضاف إليه تارة ، والمفعول تارة ، والفاعل تارة ، وأمثالها مشهورة يستغني عن ذكرها .

وأما الزيادة : فلا شبهة أن كل زيادة تقتضي^(١٧) زيادة معنى ، أو بسط مختصر ، أو شرح مهم ، فإنها^(١٨) مستحسنة^(١٩) متى حصل فيها^(٢٠) شرائط البلاغة ، نحو ذكر « جبريل » و

« ميكائيل » بعد^(٢١) ذكر « الملائكة » . وذكر « النخل » و « الرمان » بعد ذكر

« الفاكهة » وكذلك^(٢٢) ما كان من نحو زيادة اللام في « شكرته وشكرت له » .

وأما المستكثر [المستكروه]^(٢٣) عند أكثر الخصميين — فكل زيادة آتت فيها أن وجودها وعدمها سواء كما زعم بعضهم أن ذلك ك « الكاف » في قوله تعالى : ﴿ هُوَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ

(١) في « ع » : قصان .

(٢) هذا شرط بيت منسوب للبيد كما في « تاج المروس » و « لسان العرب المحيوط » وشرطه الثاني :

« فتقادت بالجنس فالسويان » . و « متالع » و « أبان » : جيلان ، وقال في اللسان : إنما أراد

« المتأثر » فحذف ، وكذلك قول الأخطب : أمست نمانها بأرض ما يبلغها بصاحب المم إلا الخسرة الأجد

آراد : أمست منازلها ، فحذف .. وكلمة « درس » جاءت في « ع » : س . وهو تصحيف .

(٣) في « ت » : مجاز .

(٤) ساقطة من « ت » .

(٥) في « ع » : فكذلك .

(٦) ساقطة من « ت » .

(٧) في « ت » : يقتضي .

(٨) في « ت » : فانه .

(٩) في « ت » : مستحسن .

(١٠) في « ت » : فيه .

(١١) في « ع » : ثم .

(١٢) في « ع » : ولذلك .

(١٣) زيادة من « ع » .

أي : ما الذي ينبغي عن ذلك ؟^(١١)

ويستعمل في العمل والاعتقاد والخبر ، فيقال : هذا فعل وخبر وقول لها^(١٢) حقيقة . ويستعمل

في ضدها : الجاز ، والنسج ، والتوسع ، فيقال : هذا فعل واعتقاد وخبر فيها^(١٣) تجوز وتسمح

وتوسع . ولا فرق [بين]^(١٤) أن يكون مثل هذا الخبر بلفظ مجاز أو لفظ حقيقة في أنه يقال :

هو حقيقة إذا كان مطابقاً لما عليه الشيء في نفسه .

وإذا استعملت في اللفظ فالراد به : اللفظ المستعمل فيما وضع له في أصل اللغة من غير نقل ولا

زيادة ولا نقصان . والجاز على العكس من ذلك^(١٥) وكلاهما ضربان : أحدهما في مفردات الألفاظ

والثاني في الجمل : فالجاز في المفردات : إما أن يكون بنقل ، نحو فلان عظيم الحافر ويراد به

اللفظ

أو بزيادة نحو انظور في « انظر » وآزأيت لو كان على أبيك دين « فقضيتيه »^(١٦) أي :

فقضيتيه .

(١) جاء في جمع الزوائد ٥٧/١ : عن الحارث بن مالك الأنصاري أنه مر بالنبي ﷺ فقال له : كيف

أصبحت ؟ قال : أصبحت مؤمناً حقا . قال : انظر ما تقول فإن لكل قول حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ قال

عرفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليل وأظلمات نهارى وكانى أنظر عرش ربه بارزاً ، وكانى أنظر إلى أهل الجنة

يتزاورون فيها ، وكانى أنظر إلى أهل النار يتصارعون فيها . قال : بأحاطة : عرفت الأمر قائم — رواه الطبراني في

الكبير ، وفيه ابن حجر ، وفيه من يحتاج إلى الكشف عنه . وعن أنس — رضي الله عنه — أن النبي ﷺ —

لحق رجلاً يقال له حارثة في بعض سكك المدينة ، فقال : كيف أصبحت بأحاطة ؟ قال : أصبحت مؤمناً

حقا ، قال : إن لكل إيمان حقيقة . فما حقيقة إيمانك ، قال : عرفت نفسي عن الدنيا فأظلمات نهارى

وأسهرت ليل وكانى بعرض ربه بارزاً ، وكانى بأهل الجنة يتعمرون فيها ، وكانى بأهل النار يتذبذبون . فقال

النبي ﷺ — أصبحت قائم . مؤمن نور الله قلبه — رواه البراز — وفيه يوسف بن عطية لا يخجج به .

(٢) في « ع » : له . (٣) في « ع » : فيه . (٤) ساقط من « ت » .

(٥) قال الراغب في مفرداته : « والحقيقة تستعمل تارة في الشيء الذي له ثبات ووجود كقولهم — ﷺ —

حارثة : « لكل حق حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ » ، أي : ما الذي ينبغي عن كون ما تدعيه حقا ؟ ولان

يحيى حقيقته ، أي : ما يجرى عليه أن يحيى . وتارة تستعمل في الاعتقاد كما تقدم ، وتارة في العمل وفي

القول ، فيقال : فلان لفعله حقيقة ، إذا لم يكن مراداً فيه ، وبقوله حقيقة إذا لم يكن فيه مترجماً ومستترجماً .

ويستعمل في ضده : المنحور ، والتوسع ، والتفسيح . وقول : الدنيا باطل ، والآخرة حقيقة تنبأ على زوال هذه

ورثاء تلك « وأما في تعارف الفقهاء والمكلمين ، فهي : « اللفظ المستعمل فيما وضع له في أصل اللغة » .

(٦) في « ع » : فقضيتيه . وهو تصحيف .

لن نخنه على عمل : أُطْرِي فإنيك فاعله^(١١)] كما يقال [٢١] لن نغتابه في تصحيح أمر وقع منه :
الصيف ضيقت اللين^(١٢) .

(١) ساقط من « ع » وفي « ت » : فاعلة وقد جاء في كتاب « فرائد الأمل في جمع الأفعال » للشيخ إبراهيم بن السيد علي الأهدب الطرابلسي — ٣٦٤/١ — ٣٦٥ ما يلي :

يادي أطْرِي ان ركزوني فاعلته إنك أنت ياتلعه فاعلته
الإطرار : أن تركب طرر الطريق وهي نواحيه . وقيل معناه : أدلي . وقيل : اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه . وأصله أن رجلا قال لراعيه كانت له ترعى في السهولة وتدع الخروبة : أطْرِي . أي : خذني طرر الوادي . وهي نواحيه . فإن عليك نعلين ، كأنه عني بها غلظ جلد قدميها . وقيل « أطْرِي » : خذني أطرار الإبل ، أي : نواحيها ، يريد : حوطها من أقاصيها واحفظها — يضرب لمن يترى بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه ، ويخاطب به الفرد والثنى والجمع متكرراً أو مؤثراً . ويروى : أطْرِي فإنك ناعلة — بالظاء المعجمة — أي : اركبي الطرر ، وهو الحجر الخدد — والجمع : طرران ، وطرران — ويصعب اللثي عليها .

(٢) كلمة « كما يقال » وكلمة « وقع منه » بهما لم ترد في « ت » ، وكلمة « وقع منه » لم ترد في « ع » في مكانها ، فصرفنا بها ووضعناها في المكان المناسب .

(٣) وقد جاء في كتاب « الأفعال » الألف الذكر — ٥٤/٢ : يا منه في الصيف ضيقت اللين أي : رمت ما قد فات بطلاً من زمن . ويروى : الصيف ضيقت اللين — وهو يكسر البناء — حيث حوطت به امرأة أولاً وهي ذختوس بنت لقيط بن زراره كانت تحت عمرو بن عُدس ، وكان شيخاً كبيراً فقركه ، ففلقها فتزوجها فبي جميل الوجه ، وأجديت ، تبعته إلى عمرو تطلب منه حلوبة . فقال المثل . فلما رجع الرسول وأخبرها بذلك ضربت يدها على منكب زوجها وقالت :

« هنا وثيقة خير » — تعني أن هذا الزوج مع عدم اللين خير من عمرو — فذهبت كلانها

متلاً يضرب الأول لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه . والثاني : يُضرب لمن قنع باليسر إذا لم يجد الخطير . وإنما خصص الصيف ، لأن سؤالها الطلاق كان فيه ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ما شئته في الصيف كان مصيباً لأبائها عند الحاجة .

وقيل : طلق الأستود بن هرمز امرأته المنيرة الشيبية رغبة عنها إلى امرأة من قومه ذات جمال ومال ثم جرى بينهما ما أدى إلى الفارقة فقيمت نفسه المنيرة فراسلها فأجابته بقولها :

أرکتني حنّی إذا غلقتك أبيضض كالمصطن
أينأت تطلب وصلانی في الصيف ضيقت اللين
وعلى هذه الرواية تكون البناء منفرجة لأنه خطاب للذكر .

شيء^(١١) و « الوجه » في قوله : **فأينما تولى فقم وجه الله** ^(١٢)] أي : الله ^(١٣) وقوله تعالى : **بسم الله** ^(١٤) أي : بالله وقوله تعالى : **هو ما معك ألا تسجد** ^(١٥) أي : أن تسجد . وكل ذلك بجيء الكلام عليه في مواضعه في أنها ليست بزايدة وأن لها معاني صحيحة . وبعض الناس تحروا في آيات ذكرها الله تعالى على سبيل المثل — تطلب الحقائق ورأوا أن ذلك المعنى إذا لم يكن له وجود على [سبيل^(١٥)] الحقيقة كان كذباً وذلك في نحو قوله تعالى : **خصمان بغي بعضنا على بعض** ^(١٦) وقول إبراهيم عليه السلام : « بل فعله كبيرهم منا » ^(١٧) حتى ان بعضنا^(١٨) حمل قول النبي **عليه السلام** : « إن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات كلها بما حاك بها عن ديبه . قال : إني سقيم ، وهذه أخي ، وبل فعله كبيرهم » على الحقيقة ، وخفي عليه أن المذكور على وجه المثل إذا تحرى به معنى صحيح لم يكن كذباً^(١٩)] نحو قولنا :

(١) الآية ١١ من سورة الشورى . وقد قال فيها الراغب في مفرداته : « .. وأما الجمع بين « الكاف » و « المثل » ، فقد قيل : ذلك لتأكيد النفي تنبيهاً على أنه لا يصح استعمال « المثل » إلا « الكاف » ففني به « ليس » الأخرين جميعاً . وقيل : المثل — مهنا : هو بمعنى الصفة ، ومهناه : ليس كصفتها صفة ، تنبيهاً على أنه وإن وُصِف بكذا يُوصَف به البئر فليس تلك الصفات له على حسب ما يستعمل في البئر » .

(٢) البقرة : ١١٥ .

(٣) ساقط من « ت » .

(٤) الأعراف : ١٢ .

(٥) ساقط من « ت » .

(٦) ص : ٢٢ .

(٧) الأنبياء : ٦٣ .

(٨) في « ع » : بعضنا .

(٩) قال ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى : « فقال إني سقيم » : إنما قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام لقومه ذلك ليقيم في البلد إذا ذهبوا إلى عيدهم لأنه قد كان أوف خروجهم إلى عيده لهم فأحب أن يخجل بأقربهم ليكسرها ، فقال لهم كلاً ما هو حق في نفس الأكر فهما منه أنه سقيم على مقتضى ما يعتقدونه .. فأما حديث يكسرها ، قال لم يكذب إبراهيم عليه السلام غير ثلاث كذبات : ننتين في ذات الله تعالى ، قوله : « إني سقيم » وقوله « بل فعله كبيرهم منا » وقوله في سابق : « هي أخي » فهو حديث يخرج في الصحيح والسنن من طرق ، ولكن ليس هنا من باب الكذب الحقيقي الذي باتم فاعله ، حاشا وكلا وإنما اطلق الكذب على هذا تحويلاً ، وإنما هو من الماريض في الكلام لقصد شرعي ديني .

فصل في المصوم والمضموم من جهة المعنى

وذلك ثلاثة أضرب :

عام مطلق : وهو الجنس ، نحو قولنا [الحيوان] ، أو الجرب ، وخاص مطلق مثل (١) : زيد ،

وعصرو ، وهذا الرجل .

عام من وجه خاص من وجه (٢) ، فإنه بالإضافة إلى الحيوان خاص وبالإضافة إلى

زيد وعصرو عام .

والعام : إذا حمل على الخاص صدق القول نحو [قولنا (٣) : زيد : إنسان وحيوان ، والإنسان

[حيوان (٤)] .

والخاص : إذا حمل على العام كذب ، نحو الحيوان : إنسان . والإنسان : زيد ، إلا إذا قيد

لفظاً أو تقديراً ، فيقال : هذا الإنسان زيد [أو الإنسان زيد (٥)] ويجعل الألف واللام للمعهد لا

للجنس ؛ أو يراد أن معنى الإنسانية كقولنا (٦) موجود في زيد .

وإذا (٧) ثبت ذلك فالمراد إذا فسّر العام بالخاص فتقصده أن يبين تخصيصه [بالذكر (٨)]

ويذكر مثاله ، [لا أنه يريد (٩) أنه هو هو لا غير .

وكثير ممن لم يتدرب بالقوانين البرهانية إذا رأى عاماً مستعملاً في خاصين قدر أن ذلك جارٍ

مجرى الأسماء المشتركة فيجعله من بابها . [وعلى ذلك كثير (١٠) صنفوا في نظائر القرآن

(١) ساقط من « ت »

(٢) في « ع » : نحو .

(٣) زيادة من « ت » .

(٤) ساقط من « ع » .

(٥) زيادة من « ع » .

(٦) في « ع » : كله .

(٧) في « ع » : فإذا .

(٨) ساقط من « ع » .

(٩) في « ع » : لأنه لم يرد .

(١٠) في « ع » : وعلى ذلك رأيت كثيراً .

واكرر بعضهم قول المفسرين : إن هذا كنا مضموم . وقال : الإضممار إنما يستعمل فيمن له قلب وخاطر والله تعالى مترو عن ذلك ، وليس يراد بالإضممار هذا المعنى ، وإنما يعني أن بنية الكلام تؤدي معنى ذلك من غير نطق به ، نحو قولهم : « أحسننا وسوء كيلة » (١) فإن هذا الكلام يقتضي أجمع على [وه (٢)] مضمون الكلمة وذلك معلوم للسامع .

(٤) وجاء أيضاً في كتاب الألف اللام (١٧١/١) :
 أكتشف وسوء كيلة نرى نخمخ بالرسد علينا النكرا
 الكيلة : فئلة من الكيل - وهي تدل على العيبة والحالة ، نحو الجلسة والركبة .
 والكتشف : أردأ القر . أي : أجمع حشماً وسوء كل - بصيرت لن يجمع بين حاصلين مكرهتين .
 قيل : المثل لعمر بن مدي كرب .
 (٥) زيادة من « ع » .

فصل في تبيين الرجوعه التي يجمل لأجلها الاسم لاعتدال في اللفظ وهو فصل نكح الشيب لأجله
ويتعلق به الفرقان النسويان إلى اجبر والقدور

كل فعل من أفعال غير الله تعالى نحو : النجاة^(١) ، والكفاية ، يحتاج في حصوله إلى أشياء :
إلى فاعل يصدر عنه الفعل كالتجار ، وإلى عنصر يعمل فيه كالشيب . وإلى عمل كالنحر .
وإلى مكان وزمان يعمل فيها . وإلى آلة يعمل بها كالنجر والنحت . وإلى مثال يعمل عليه
ويحتذى نحوه . وإلى غرض يعمل لأجله ما يعمل . ثم الفاعل قد يحتاج إلى من يسأده ويرشده .
والغرض قد يكون على نحوين : قريب وبعيد .

والغريب : اتخاذ التجار الباب ليحصل به نفعاً . والبعيد : ليحصن [به] البيت ^(٢) . وكل ذلك
قد ينسب إليه الفعل ^(٣) فيقال ^(٤) : أعطاني زيد ، إذا باشر العطاء . وأعطاني الله ، لا كان هو
المبسر له . وربما جمع بين السبب القريب والبعيد ، فيقال : أعطاني الله وزيد . قال الشاعر :
جائسا به ^(٥) جدينا والإله وضرب لـ ^(٦) جنم صائب
فنسب إلى السبب الأول ، وهو الله تعالى ، وإلى السبب الأخير وهو الضرب ، وإلى المتوسط

وهو الجد . وقال تعالى : ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ ^(٧) وقال : ﴿ قل يترفقا ملك الموت
الذي وكل بكم ﴾ ^(٨) فأسند الفعل في الأول إلى الأمر به . و [في] الثاني إلى المباشر له .

- (١) في « ع » و « ت » : النجاة ولكن سياق الكلام يدل على أن المراد بها : « النجاة » .
(٢) زيادة من « ت » .
(٣) ساقطة من « ت » .
(٤) في « ت » : فتقول .
(٥) ساقطة من « ت » وقد أورد البيت في الدررمة إلى مكالم الشريعة وجاءه شطره الثاني : وضرب لنا أكرم
صالح .
(٦) الزمر : ٤٣ .
(٧) السجدة : ١١ .
(٨) زيادة من « ع » .

فقالوا : الإيتم : ارتكاب الذنب . والإيتم : الكذب ، احتجاجاً بقوله : « لا يسمون فيها لغواً
ولا تأثيماً » ^(١) . ولايتم : عام في المقال والافعال . وإنما خص في هذا الموضع ، لأن السماع ليس
إلا في المقال .

وعلى ذلك قال المحباني [في] ^(٢) « الخوف » : القتل ، لقوله تعالى : ﴿ فاذا ذهب
الخوف سلقوكم ﴾ ^(٣) والقتل ، لقوله : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾ ^(٤)
والعلم ، لقوله : ﴿ فمن خاف من موصيٍ جنتاً أو إثماً ﴾ ^(٥) أي : علم ^(٦) . وذلك من ظهور
سوء التصور بحيث لا يحتاج إلى تبيين ^(٧) .

وأما الخاص : ففسره بالمع جائر إذا قصد تبيين جنسه ، نحو : الجرباء ذرية . والجرباء
حيوان .

- (١) الواقعة : ٢٥ .
(٢) زيادة من « ت » .
(٣) الأحزاب : ١٩ .
(٤) النساء : ٨٣ .
(٥) البقرة : ١٨٢ .
(٦) قال في اللسان ... والخوف : القتل . والخوف : الفاعل ، وبه فسّر المحباني قوله تعالى : ﴿ وليلوكنكم
بشيء من الخوف والجوع ﴾ وبذلك فسّر قوله أيضاً : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾
والخوف : العلم ، وبه فسّر المحباني قوله تعالى : ﴿ فمن خاف من موصيٍ جنتاً أو إثماً ﴾ « وإن امرأة
خافت من بعليها نفوساً أو إعراضاً » .
(٧) في « ع » : تبيين .

فلما كانت أفعالنا على ذلك صحح في الفعل الواحد أن ينسب^(١١) لأحد الأسياب مرة ، وبني عنه مرة ، بنظرين مختلفين . على ذلك قول الشاعر :

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى حسن اللقا حرمت من لم تحرم
فأثبت له الفعل [مرة]^(١٢) ونفاه عنه مما بنظرين مختلفين .

ويقال : هذا المذهب قَطْعُهُ [أنت] لم يقطعه السككين ، بمعنى [أنه جعل]^(١٣) تأثره لك لا للسككين . ويقال : قطعه السككين لم يقطعه .

ويتصور هذا الفصل يزول التشبه فيما يرى من الأفعال منسباً إلى الله تعالى ، منبياً عن العبد ، وينسباً إلى العبد تارة منبياً عن الله تعالى ، نحو قوله تعالى : ﴿ فملم تقطروهم ولكن الله قتلهم ﴾^(١٤) وقوله تعالى : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾^(١٥) وقوله تعالى : ﴿ وما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ﴾^(١٦) .

وبيان ذلك أن [الأفعال التي بناشوها]^(١٧) يعتبر على وجهين : [احدها]^(١٨) بالإضائة إلى بناشوه ، فيقال : فعل فلان كذا ، ولم يفعل كذا . والثاني : في الاعتبار بجسوه والقدّر له والموفق لسيئه ، وأنه لولا سوابق نعمه لا وجد ذلك ، بل ما وجد [شيء من]^(١٩) أفعالنا وذواتنا ، وأنه

- (١) في « ت » : يثبت .
- (٢) زيادة من « ت » .
- (٣) ساقطة من « ت » .
- (٤) ساقطة من « ت » وفي « ع » : أنا . وهو تحريف . والمصواب ما ألبناه .
- (٥) و (٦) الأفعال : ١٧ .
- (٧) النساء : ٧٩ .
- (٨) في « ع » : الفعل الذي بناشوه .
- (٩) ساقط من « ت » .
- (١٠) في « ت » : « ت » في (١٠) .

وقال الشاعر في صفة درع : وألبسنيه الهالكى^(١) .

وقال آخر : كسامم حرق .

[فنسب في الأول إلى عاملها وفي الثاني إلى مستعملها]^(٢) .
وقال في صفة يخال : نبال ! كستبا ريشها مضحية^(٣) .
فنسب كسوتها إلى الطير التي اتخذ منها ريشها .

وقيل : « يداك أوكنا وفوك فنجح »^(٤) . فنسبه إلى الآلة المتصلة . ويقال سيف قاطع ، فنسب إلى الآلة المنفصلة . وقيل : ضربت فيصل ، وفاصل ، وطمع جائف ، فنسب إلى الحدث ، وقيل : سر كاتم وعيشة راضية فنسب إلى الممول . وقال : « حرماً أمناً » فنسبه إلى المكان . وقيل : يوم صائم ، وليل ساهر . قال : وما تئيل السطحي بنائم^(٥) .
فنسبه إلى الزمان .

- (١) في « ع » : إليهما وهو تصحيف — وقد قال الراجز في مفرزاته : « والملككُ كان حداداً من قينة هالك فسني كل حداد هالكياً » .
- (٢) لم أجد هذا البيت إلا الذي قبله .
- (٣) ساقط من « ت » .
- (٤) جاء في لسان العرب : المرحي من المرحور : ما طال جناحه وهو كرم .
- (٥) ذكره البكري في « فصل المقال في شرح كتاب الأفعال » صفحة : ٤٥٨ / تحت عنوان « باب الشمامة بالجاني على نفسه الخن » : قال أبو عبيد : ويقال في مثله : « يداك أو ككنا وفوك فنجح » وذكر أصله عن الفضل . وقال صاحب كتاب العين خلاف ما ذكر ، قال : كان من شأن هذا التل أن شاباً انتهى إلى جوار يستقن بالقرب ، فكان يلاصحن ويأخذ بعض القرب فيفتح فيه ثم يوكه ، فاطلع عليه أخ جارية ممن قتلته غيباً . فجاه أحو القبول فوجده قتيلاً ، فأخبر بما كان يصنع من ملاحظة الجوارى فقال : يداك أوكنا وفوك وعري نفسه ورجح » .

- (٦) البيت لجبرير وهو في كتاب سيمويه : ٨٠/١ ، ونضه :
- لقد لست يا أم غيلان في السُرى
- وهو في النفاض : ٧٥٣ ، والنقض : ١٠٥/٣ ، ٢٢٣/٤ ، ولعصب لابن جني ١٨٤/٢ ، وأمال ابن السجري : ٣١/١ ، ٣٠١ ، والإصناف لابن الأثير : ٢٤٣ ، وخرانة الأدب : ٢٢٣/١ ، وديوان جبرير : ٥٥٣ .

تعامل السبب الأول الذي يصبح ارتفاع ما سواه ، ولا يصبح ارتفاعه — تعامل علواً كبيراً^(١١).

وأيذاً : النظر إلى أفعالنا وإل من يسرها لنا نظر ان :

— نظر من أفعالنا إلى فعل الباري ، فيتوصل بها إلى معرفته .

— ونظر من إتمامه علينا بقربانا وتسهيل سبيلنا إلى إيجاد أفعالنا .

وهذا الثاني لا سبيل إلى تصوره لمن لم يتقو^(١٢) في الأول ، ولم يجعله ذريعة للوصول^(١٣) إلى هذا .

وهذا السبيل دعا الناس إلى الإيمان فقال : « آموا بالله »^(١٤) « وأما من آمن وصل

صالحاً »^(١٥) « وأن ليس للانسان إلا ما سعى »^(١٦).

فلما نبههم^(١٧) عرفهم أن ذلك كله بتوفيقه ، فقال : ﴿ قل لا تتوا علي إسلامكم بل الله

(١) ذكر المؤلف في كتابه « التريعة إلى مكارم الشريعة » ص : ٢٢٤ وما فيها ما جاء في هذا الفصل وزاد عليه بعض الأئمة بعد قوله : « ويقال : تقطعه السكين لم تقطعه » فقال :

« ويلاق هده الله وهناه الرسول وهناه القرآن وهناه فهمه ، فسبب إلى كل ذلك . وقال : « وأرضله الله » لا كان تعامل هو السبب الأول في وجوده ووجود الآلة ، وإن لم يكن تعامل هو الداعي إلى الضلال . وأرضله نفسه لا تركت الاحتراز . وهذا فصل من تأمله لم يعتمد في تثبيت المعاني على مثلها من الألفاظ فينظر من اللفظ إلى المعنى ، بل ينظر في محل هذا من المعنى إلى اللفظ . واعلم أنه من أجل هذا الذي قدمناه قال قوم من

المخلصين : لا شيء من الأفعال فاعله واحد في الحقيقة إلا الله عز وجل فإن فعله — عز وجل — يستغني عن الزمان والمكان واللادة ومثال مجنبيه ، ومن عداه من الفاعلين لا بد له من كل ذلك أو بعضه ، ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً . ويصح أن ينسب فعل الله تعالى إلى ما تقدم ذكره .

(٢) في « ع » : يوفق .

(٣) في « ع » : إلى الرصوم .

(٤) الحديد : ٧ .

(٥) الكهف : ٨٨ وقامها « فله جزاء الحسنى » .

(٦) النجم : ٣٩ .

(٧) في « ع » : نبأهم .

بين عليكم أن هذا ك^(١١) وقال تعالى : ﴿ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾^(١٢) .

فلما علم تعالى أن قد صار ضم قوة يمكنهم أن ينظروا من آلاي^(١٣) إلى أفعالهم ، قال تعالى : ﴿ فلم تعلموهم ولكن الله قتلهم ﴾^(١٤) [وقال]^(١٥) : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾^(١٦) فأضاف أفعالهم إلى نفسه عند تهاهي معارفهم بخلاف ما فعل في الأول .

فأيذا تفترت^(١٧) هذه الجملة علم انه لا فاعل في الحقيقة منفرداً غير الله تعالى ، إذ كل فاعل يحتاج إلى معاون على ما تقدم البيان فيها ، والله تعالى : كـل أفعاله^(١٨) إبداع لا في مادة ولا من شيء ولا على مثال ولا في زمان ولا في مكان ، ولا بآلة ولا يرشد ومعين . فهو الفاعل الحقيقي وما سواه فاعل على ضرب من التوسع . وهذا النظر ورد الشرع وأجمع الصدر الأول من المؤمنين [على]^(١٩) ان الأفعال كلها بمشيئة الله وإرادته ، ومن جهته . وأطلقوا على « الله » لفظ « الشيء » كما يطلق على غيره بنظرين مختلفين : فإن بعض الناس قد ذكر أن « الشيء » في الأصل مصدر « شاء » أي إذا استعمل فيه تعالى فيسمى « الشائي » وإذا استعمل في غيره فيسمى « الشياء »^(٢٠) وذلك في اللغة مستمر ، لأن المصدر يطلق على الفاعل والمفعول جميعاً . وتضمر هذه الحقيقة من لفظة « الشيء » ما بينها أن هذه اللفظة من جهة الله تعالى .

(١) الحجرات : ١٧ .

(٢) النور : ٤٠ .

(٣) في « ت » : الآية .

(٤) و (٥) الأفعال : ١٧ .

(٦) زيادة من « ت » .

(٧) في « ت » : تفردت . وهو تصحيف .

(٨) في « ت » : فأفعاله .

(٩) ساقطة من « ت » .

(١٠) في « ت » : « المتي » .

الخيرين النار ﴿١١٦﴾ وقوله تعالى ﴿١١٦﴾: ﴿دعوا هؤلاء ثبوراً﴾ ﴿١١٦﴾ وقوله ﴿١١٥﴾: ﴿سهموا لها نصيباً﴾
 ورفيراً ﴿١١٦﴾. وقوله تعالى: ﴿فر ربك لنسألكم أجعين عما كانوا يعملون﴾ ﴿١١٧﴾ مع قوله
 تعالى: ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾ ﴿١١٨﴾ وقوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا
 وادها﴾ ﴿١١٩﴾ مع قوله تعالى: ﴿إن الذين سبقتم لم منا الحسنى أولئك عنها
 مبعدون﴾ ﴿١٢٠﴾.

وقيل الجواب عن ذلك يجب ان تقدم ﴿١٢١﴾ مقدمة تزول الشبهة بها عن ذلك وعن أمثاله ﴿١٢٢﴾،
 ويكفي بتصورها عن آحاد هذه [الأمثلة] ﴿١٢٣﴾ ونظائرها ، وهو أن الخيرين اللذين أحدهما نفي
 والآخر إثبات إنما يتناقضان إذا استويا في الخير والخير عنه ، وفي المطلق بهما ، وفي الزمان
 والمكان ، وفي الحقيقة والجاز .
 ﴿١٢٤﴾

فأما إذا اختلفا في واحد من ذلك فليسا يتناقضين نحو أن يقال : زيد ، مالك . زيد ليس
 بمالك . وتريد بأحد الزيديين غير الآخر ، أو تريد بأحد المالكين اللذين [من] الملك ، وبالأخر
 بمالك .

- (١٢) الكهف : ٥٣ .
 (١٣) ساقط من « ت » .
 (١٤) الفرقان : ١٣ .
 (١٥) في « ع » : مع قوله .
 (١٦) الفرقان : ١٢ .
 (١٧) الحجر : ٩٢ — ٩٣ .
 (١٨) الرحمن : ٣٩ .
 (١٩) مريم : ٧١ .
 (٢٠) الأنبياء : ١٠١ .
 (٢١) في « ت » : يعلم .
 (٢٢) في « ع » : وأمثالها .
 (٢٣) في « ت » : الأسئلة . وهو خطأ ناسخ .
 (٢٤) في « ع » : أما .
 (٢٥) زيادة من « ع » .

فصل في بيان الألفاظ التي تحيى متافية [في الظاهر] ﴿١١٦﴾

كثيراً ما يحيى ألفاظ ﴿١١٦﴾ في الظاهر كاللثاني عند من لم يتدرب بالبراهين العقلية والمعلوم
 الحقيقية ، وربما يعاطل الملحد [بألفاظ القرآن] ﴿١١٦﴾ العجزة فيشككهم مثل أن يقول : قد ثبت
 [في بداية] ﴿١١٦﴾ العقول أن النفي والاثبات في الخير الواحد إذا اجتمعا لابد من صدق أحدهما
 وكذب الآخر ، نحو أن يقال : زيد خارج ، زيد ليس بخارج .

وقد رأينا في القرآن أخباراً متافية ، فلا بد من أن يكون أحدهما صدقاً ، والآخر كذباً ، وذلك
 مثل قوله تعالى : ﴿وَأقبل بعضهم على بعض يتساءلون﴾ ﴿١١٥﴾ مع قوله : ﴿فلا أنساب بينهم
 يومئذ ولا يتساءلون﴾ ﴿١١٦﴾ ، وقوله إخباراً عن الكفار أنهم يقولون : ﴿والله ربنا ما كنا
 مشركين﴾ ﴿١١٧﴾ مع قوله تعالى : ﴿ولا يكفرون الله حديثاً﴾ ﴿١١٨﴾ ، وقوله تعالى : ﴿هذا يوم لا
 يطبقون﴾ ﴿١١٩﴾ مع قوله تعالى : ﴿وَأقبل بعضهم على بعض يتساءلون﴾ ﴿١١٥﴾ وقوله تعالى :
 ﴿ونحشورهم يوم القيامة على وجوههم عمياً وبكماً وصماً﴾ ﴿١٢٠﴾ مع قوله تعالى : ﴿ورأى

- (١) ساقط من « ت » .
 (٢) في « ع » : الألفاظ .
 (٣) في « ع » : بألفاظ من القرآن في نحو ذلك .
 (٤) في « ع » : من بداية .
 (٥) الصفات : ٢٧ ، والطور : ٢٥ .
 (٦) المؤمنون : ١٠١ .
 (٧) الأنعام : ٢٣ .
 (٨) النساء : ٤٢ .
 (٩) المرسلات : ٣٥ .
 (١٠) الصفات : ٢٧ ، الطور : ٢٥ .
 (١١) الاسراء : ٩٧ .

المثني من الملك الذي هو [البغد (١١) أو تريد بأحدهما : الملك في الحال وبالأخر (١٢) أنه من يصح ملكه كالعبد . أو تعني بأحدهما بأصحابه وبالأخر ببغداد، أو تعني بأحدهما في زمان [وبالأخر في زمان آخر غير الزمان الأول . فكل هذا لا تتناقض] فيه [١٤] ، فإن المراد بأحد الطرفين غير المراد بالأخر (٥)

وعلى ذلك كل ما يوصف بوصفين متضادين على نظرتين (١١) مختلفين ، نحو من يقول في « الرحي » و « البكرة الدائرة على مركزها » : إنها سائرة أو منتقلة لاعتبار بعض أجزائها ببعض . ويقول آخر : إنها غير سائرة أو غير منتقلة اعتباراً (١٢) لجملته (١٣) ، أجزائها وأنها لا تبدل (١٤) عن المركز . فإن ذلك لانفصال بينهما .

وكذلك إذا قيل : فلان ثلث العود — ويراد به في السخاء — وقول آخر (١٥) : ليس بثلث العود — ويراد به في الشحافة —

وعلى ذلك ما يختلف به الحال في الإضافة إلى حالين أو إلى نفسين ، نحو أن يقال : المال صالح — اعتباراً بحال ما أو بذات ما ، ويقول الآخر : إن المال ليس بصالح — اعتباراً بحال أخرى أو بذات أخرى .

(١) في « ت » السد ، وهو خطأ ناسخ ، وقد قال الراغب في مفرداته : « ... وملاكت العجين شددت عينه ، وحافظ ليس له ملاق ، أي : تماسك » .

(٢) في « ت » : والآخر .

(٣) ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : بينهما .

(٥) من الكتب النافعة في هذا والتي فيها توجيه لأكثر الآيات التي استشهد بها المؤلف كتاب « دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب » للمرحوم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي .

(٦) في « ع » : نظمتين .

(٧) في « ع » : اعتبار .

(٨) في « ع » : جملة .

(٩) في « ع » : تبدل .

(١٠) في « ع » : قول مع قول آخر .

وعلى ذلك الحكم في كل ماله مبدأ رعاية ، مثل « الإيمان ، والشرك ، والتوكل » وذلك أن « الإيمان » لا كان (١١) مبدأ : إظهار الشهادتين — كما قال عليه السلام في الجارية التي أشارت إلى السماء : « إنها مؤمنة » (١٢) وكان غايته ما قال تعالى : **« ههنا المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم »** (١٣) الآية — صح أن يقال : « لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » (١٤) وأن يقال : « يرني الزاني وهو مؤمن » .
وعلى ذلك كل ما هو مركب من شيئين ، أو كان له مبدأ رعاية كما تقدم صدق فيه أربعة أخبار بأربع نظرات ، نحو أن يقال : السكنجين حلوا ، السكنجين حامض [السكنجين حلوا حامض (١٥) السكنجين لا حلوا ولا حامض .

ومثي (١٦) تصورت هذه المقدمة سهل الجواب عن هذه الآيات ، إذ كل ذلك راجع إلى أحد الأسباب المذكورة (١٧) من الخلافات .

(١) زيادة من « ع » .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في « الإيمان والنبور » باب « الرقية المؤمنة » ورقمه ٣٢٨٤ ونبهه : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رجلاً أتى النبي ﷺ وسلم بخارية سوداء ، فقال : يا رسول الله : إن علي رقبة مؤمنة ، فقال لها رسول الله ، أين الله ؟ فأشارت إلى السماء بإصبعها . فقال لها : فمن أنا ؟ فأشارت إلى النبي ﷺ — وإلى السماء تعني : أنت رسول الله . قال : اعتقها فإنها مؤمنة » وانظره في جامع الأصول : ٢٣١/٨ .

(٣) الأفعال : ٢ .

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن تحت رقم ٣٩٣٦ ... عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن . ولا يتبث لثمة ، يرفع الناس إليه أبصارهم حين يتبثها وهو مؤمن » .

وللحديث روايات عند البخاري : ٨٦/٥ في النظام وعند مسلم رقم ٥٧ في الإيمان وعند أبي داود رقم ٤٦٨٩ وعند الترمذي رقم ٢٦٢٧ في الإيمان وعند النسائي : ٦٤/٨ في السارق .

(٥) ساقط من « ت » .

(٦) في « ع » : متى .

(٧) في « ع » : التكررات .

والآخر : (١١) يوجد في القرآن خاصة من الإجازات والحذف ما ليس في غيره من الكلام .

ولا فيه من اللفظ [اليسر] (١٢) المنطوي على المعنى الكثير قال — عليه السلام: « أُنيت جوامع الكلم » (١٣) . فمن مثال الإيجاز قوله تعالى في وصف ارتفاع الأسباب المكروهة عن أوليائه : ﴿ لا تخوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ (١٤) فنفي بذلك كل تنقيص (١٥) إذا كان جميعه في حصول مكروه وفوت محروب . وقد تفاهى بذلك . وقال في فاكهة أهل الجنة : ﴿ لا مقطوعة ولا ممنوعة ﴾ (١٦) فنفي بذلك جميع الآفات المارضة لطعام الدنيا . وقال في صفة جرمهم : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ (١٧) ، فنفي بذلك كل مكروه يمرض فيها .

وأخير بكل من أمر فرعون وآله بالفاظ بسمة ، وذلك في قوله : ﴿ كم تركوا من جنات أوراق وجلود من السفر . ومن عجيب ما فيه أن كل ما علم [بالسمع استثناء عنه من الألفاظ] (١٨) ترك ذكره وتخطى إلى ما بعده نحو قوله تعالى : ﴿ أن اصرب بعصاك البحر فانقلب ﴾ (١٩) فترك ما كان من موسى ، ثم ترك ما كان منه ومن أصحابه في دخولهم البحر ، وتخطى (٢٠) إلى ذكر ما صنع فرعون .

(١) في « ع » : ما .

- (٢) ساقط من « ت » .
(٣) هذه رواية مسلم : شرح النووي : ١/٥٠٥ ذكر روايات أخرى بلفظ « أعطيت » و « بعثت » في ٥/٥ وكذلك رواه البخاري : ١/٩٠٠ في الجهاد ، وفي التعمير ، والترمذي في السير برقم ١٥٥٣ ، والسنائي في الجهاد : ٣/١ و ٤ .
(٤) يونس : ٦٢ .
(٥) في « ع » : تنقيص .
(٦) الواقعة : ٣٣ .
(٧) الصافات : ٤٧ .
(٨) المدثر : ٢٥ — ٢٧ .
(٩) في « ع » : عليه من .
(١٠) في « ع » : السماع واستغنى عنه من ألفاظ .
(١١) الشعراء : ٦٣ . (١٢) في « ت » : يتخطى .

فصل في بيان انطواء كلام الله تعالى على الجرم كلها علمياً وضملياً

كتاب الله تعالى منطو على كل ذلك بلائله قوله تعالى : ﴿ وكل شيء أحصيناه في إمام بين ﴾ (١) وقوله : ﴿ ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء ﴾ (٢) وقوله : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ وزنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ (٤) لكن ليس يظهر ذلك إلا للراشدين في العلم .

ولكونه منطوياً على الحكم كلها قيل في تفسير القرآن في تفسير قوله تعالى : ﴿ ومن يأت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ﴾ (٥) : إنه عني به تفسير القرآن . ثم منار العلماء تفارقت في تفهمه ، ولذلك قال تعالى : ﴿ ولو رزقوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستطيعونه منهم ﴾ (٦) .

وأعظم ما يقصر تفهم الأكتنين عن إدراك حقائقه شيخان :
أحدهما : راجع إلى اللفظ . والآخر : راجع إلى المعنى .

فأراجع إلى اللفظ شيخان :

أحدهما : ما اختص به اللغة العربية من الإيجاز والحذف ، والاستعمالات والإشارات اللطيفة ، والملاحظات الغامضة مما ليس في سوى هذه اللغة .

(١) الآية : ١٢ من سورة يس والظاهر أن الإمام المين لا يراد به — هنا — : القرآن ، كما يفهم من كلام الراسب وسباق الآية في سورة يس : ﴿ إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾ فالإمام المين : إما هو صحائف الأعمال ، وإما الروح المحفوظ ، كما ذهب إليه الراغب نفسه في مفرداته حيث قال : وقوله تعالى : ﴿ وكل شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾ : فقد قيل : إشارة إلى اللوح المحفوظ .

- (٢) يوسف : ١١١ .
(٣) الأنعام : ٣٨ .
(٤) النحل : ٨٩ .
(٥) البقرة : ٢٦٩ .
(٦) النساء : ٨٣ .

فصل في انطواء القرآن على البراهين والأدلة

ما من برهان ودلالة^(١٦) وتقسيم وتحديد [يبيء عن^(١٧)] كليات المعلومات العقلية والسمعية ، إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به ، لكن أوردته تعالى على عادة العرب — دون دقائق طرق الحكماء والكلّمين — لأمرين :

أحدهما : بسبب ما قال^(١٨) : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم^(١٩) ﴾ — الآية .

والثاني : أن المائل إلى دقيق الحاجة هو الماجز عن إقامة الحجة بالجلي^(٢٠) من الكلام . فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط^(٢١) إلى الأغمض الذي لا يعرفه [إلا^(٢٢)] الأقويون ما لم يكن ملغياً . فأخرج تعالى مخاطباته في حاجة خلقه في أجل صورة تشتمل على أدق دقيق لفهم العامة من جليها^(٢٣) ما يفهمهم ويلبّسهم الحجة . وتفهم^(٢٤) الخاص من أثنائها ما يوفي على ما أدركه فهم الحكماء . وعلى هذا النحو [قال عليه الصلاة والسلام^(٢٥)] : « إن لكل آية ظهراً ووطناً . ولكل حرف حدّاً ووطناً^(٢٦) » لا على ما ذهب إليه الباطنية .

(١) في « ع » : ولا دلالة .

(٢) في « ع » : مبني على .

(٣) في « ع » : قاله .

(٤) إبراهيم : ٤ .

(٥) في « ت » : الجليل .

(٦) في « ت » : تمحط .

(٧) ساقط من « ت » .

(٨) في « ت » : جليها .

(٩) في « ع » : ويفهم .

(١٠) ساقط من « ت » .

(١١) أخرجه الفريابي من رواية الحسن مرسلًا عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لكل آية ظهر ووطن ، ولكل حرف حد ، ولكل حد مطلع » . وأخرج الديلمي من رواية عبد الرحمن بن عون مرفوعاً : « القرآن تحت العرش له ظهر ووطن يخارج العباد » — الإيقان للسيوطي : ١٩٦/٤ .

وأما الرجوع إلى المعنى : فنذكره تعالى — أصولاً مطوية على فروع بعضها يتنه النبي — عليه السلام — وبعضها فوض استنباطه إلى الراسخين في العلم تنزيهاً لهم ومفظماً لغيرهم ، لكي يقرب^(١٢) منزلة علماء هذه الأمة [من^(١٤)] منزلة الأنبياء في استنباطهم بعض الأحكام ، ولاخصصاص هذه الأمة بهذه المنزلة الشريفة قال عليه السلام : « كادت أمتي تكون أنبياء^(١٥) » وعلى ذلك قال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً^(١٦) ﴾ — الآية — وقال : « كنتم خير أمة أخرجت للناس^(١٧) » فجعلهم في ذلك بمنزلة الأنبياء .

(١٣) في « ع » : تقرب .

(١٤) زيادة من « ع » .

(١٥) هذه الجملة جزء من حديث طويل أخرجه أحمد في مسنده : ٢٩٦/١ وقد جاء قبلها : « ... فإذا أراد

الله عز وجل أن يصنع بين خلقه نادي مناد : أين أحمد وأمه ؟ فنحن الآخرون الأولون ، فنحن آخر الأمم وأول

من يحاسب فتفرج لنا الأمم عن طريقنا فمضى غراً محجلين من أثر الصهور . وتقول الأمم : « كادت هذه

الأمة أن تكون أنبياء كلها » ..

(١٦) البقرة : ١٤٣ .

(١٧) آل عمران : ١١٠ .

فصل في الأحكام التي عليها مدار الأديان [وما يجوز فيه النسخ]^(١١) وما لا يجوز فيه من الأحكام

الأحكام التي تشمل عليها الشرائع ستة : الاعتقادات ، والمعادات ، والمشيئيات ، والمعاملات ، والمراجز^(١٢) ، والآداب الخلقية .

فالاقتقادات : خمسة : إثبات وجود الباري — جل ثناؤه — بصفاته ، وإثبات الملائكة الذين هم السفراء بين الله وبين خلقه ، والكتاب ، والرسل ، والمعاد . وقد انطوى على ذلك قوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ﴾^(١٣) الآية .

وأما العبادات فتأنيب : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد ، والاعتكاف ، والقرايين والكفارات .

والمشيئيات أربع : الأكولات ، والمشروبات ، والمكروهات ، والملبوسات .

والمعاملات أربع : المعاضجات — كالبيع والإجارة وما يجري مجراها — والخصومات — كالدياوي والبيعات ، والأمانات — كالودائع والمعاري — والتراكت — كالوصايا والمواثيق .

والمراجز خمس : مزججة عن فوات الأرواح حفظاً للنفوس — كإفصاح والديه ، ومزججة لحفظ الأعراض — كحد القذف والتفسيق^(١٤) ، ومزججة لحفظ الأنساب — كإجلد والرجم — ومزججة لحفظ الأموال — كالقطع والصلب — ومزججة لحماية البيضة — كالقتل للردة^(١٥) وقتال البغاة .
وأما الآداب الخلقية فتلاثة :

— ما يختص به الإنسان في نفسه وإصلاح أخلاقه : كالتعلم ، والحلم ، والسخاء ، والصفه ،

- (١) ساقط من « ت » .
(٢) في « ع » : والراجحات .
(٣) النساء : ١٣٦ .
(٤) في « ع » : القسق .
(٥) في « ع » : للمرد .

ومن هذا الوجه كل من كان حظه في العلم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر . وذلك إذا ذكر [تعالى]^(١٦) حجة على ربه ووجهانيته أيضافتها^(١٧) إلى أولي العقل ، ووجه إلى أولي العلم ، ووجه إلى السامعين ، ووجه إلى المفكرين ، ووجه إلى المتكبرين تنبيهاً [على]^(١٨) أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقة منها . وذلك نحو قوله : ﴿ إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾^(١٩) وغيرها من الآيات .

- (١٢) ساقط من « ت » .
(١٣) في « ت » : بإضافته .
(١٤) ساقط من « ت » .
(١٥) الرعد : ٤ ، والنحل : ١٢ ، ٦٧ .

العبادة ، فإن الخلل بالصلاة والصيام والاعتسالم من الجنابة عند المسلمين أعظم من مرتكب الظلم ، وكذا ترك السبت عند اليهود ، وترك العبادة عند النصارى ، وترك الزبينة عند الجورس أعظم من ظلم العباد ، فإن العبادة هي المحافظة على [حق الله ، والورع عن ظلم الناس بالمحافظة على (١١) أحكامه . والماجد أعلى من التورع .

وبعد ذلك يجب أن نبين ما يجوز فيه النسخ وما لا يجوز .

قد علم أن النسخ لا يصح إلا في التعبد الذي هو الأمر والنهي دون الأخبار فلا يصح ذلك في الاعتقادات المذكورة إذا كان ذلك أشياء أمرنا أن نعرفها على ما هي (١٢) ، فمقتضاها يتسبب ما هي عليه ، وذلك لا يتغير ، وما كان من الآداب الخلقية فإنما هي عقليات ظاهرة لا يأتي شرع بخلاف مقتضاها . وأما العبادات ، والمعاملات ، والمزاج [فلا يصح (١٣) في أصولها النسخ ، وإنما يصح في فروعها ، وذلك أنه محال أن تنفك (١٤) شريعة من الشرائع عن عبادة الله تعالى وراقمة في حيز البدن ، وهي مثل الصلاة . وعبادة في حيز المال وهي كالتزكاة ، وعبادة في [حيز (١٥) إمساك الشهوة كالصوم . وأن [تنفك عن (١٦) معاملات تختمهم على المدالة ، وقسمهم عن التباجح ، ومن (١٧) مزاجر تزجرهم عن استباحة نفوس الغير وأعراضهم وأموالهم وأنسابهم .

وأما هيأتها [وأشكالها] وأزمتها وأعدادها ، فهي فروعها التي لم تول [تعرض للنسخ (١٨) على حسب ما عرف الله تعالى من مصلحة كل قوم .

وما يدل (١٩) على أنه لا نسخ في عامة أصول هذه الأشياء ما ورد من النصوص على ذلك في

- (١) زيادة
 (٢) في « ع » : به .
 (٣) في « ع » : فمما لا يصح .
 (٤) في « ت » : ينفك .
 (٥) ساقط من « ع » .
 (٦) في « ت » : ينفك عن من .
 (٧) في « ع » : وعن .
 (٨) زيادة من « ع » .
 (٩) في « ع » : يعرض ولعل الصواب : تعرض للنسخ .
 (١٠) في « ع » : يملك .

والشجاعة ، والوفاء ، والتواضع .

— وما يختص به في معاشرته ذويه ومختصيه : كبر الولدين ، وصلة الأرحام ، وحفظ الجار ، ورعاية الخلق ، ومواساة أهل الفقر ، ونصرة المظلوم ، وإغاثة الملهوف .

— وما يختص به أولو الأمر من سياسة الرعية .

والفرق بين الشروعات والآداب الخلقية :

— ان الشروعات : محدودة الكميات والكيفيات ، ولتارك عامتها عقوبة محدودة .

— وأما الآداب الخلقية : فتغير محدودة الكميات والكيفيات ، وليس لتاركها عقوبة ، بل هي موكوبة إلى ذري الأنفس التركية ، « وما يعقلها إلا العالون » (١١) . وعلى جمهور ذلك دل قوله تعالى : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ (١٢) إلى قوله : [ذلك ما أرحي إليك ربك من الحكمة] (١٣) .

وأشرف هذه الأنواع [الستة] (١٤) : الاعتقادات ، لأنه في حيز العلم ، والباقيات في حيز العمل . والعلم : هو المبدأ . والعمل تمامه (١٥) . ولا يكون تمام بلا مبدأ . وقد يكون مبدأ بلا تمام . ولأن العلم أصل ، والعمل فرع ، ولا ثبات للفرع إلا بالأصل كما لا [كال (١٦) للأصل إلا بالفرع .

ووفق عند كل أحد أن الاعتقاد مقدم على العمل ، حتى إنهم يتباينون بما يقع من الاختلاف في الاعتقادات دون الأعمال . [وتوضير (١٧) بفساد الاعتقاد الحسن كلها مقابح . ثم يتبعه أمر

- (١) استشهد بالآية القرآنية : ٤٣/ من سورة التكبوت : ﴿ وتلك الأعمال نصيبها للناس وما يعقلها إلا العالون ﴾ .
 (٢) و (٣) الآيات : ٢٣ — ٣٩ من سورة الاسراء .
 (٤) في « ت » و « ع » : الحفصة وعلى هاشم « ت » : الستة وهو المطابق لما سبق أن ذكره .
 (٥) في « ع » : تمام .
 (٦) في « ت » : زكاً .
 (٧) في « ت » : وتوضير .

طيات أحلت لهم ^(١١) وقال في المزاجر : ^(١٢) ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ^(١٣) وقال في أخرى : ^(١٤) هدمت صوامع وبيع ^(١٥) وقال : ^(١٦) ولا تقربوا الرضى إنه كان فاحشة ^(١٧).

وتذكر في الآداب وصايا لقمان لابنه وهو يعظه : ^(١٨) ولا تصمّ خدك للناس ولا تقش في الأرض مرحاً ^(١٩) إلى غير ذلك من الآيات . وأكد من ذلك كله : ^(٢٠) قد أفلح من تركي . وذكر اسم ربه فصلي ^(٢١) إلى قوله : ^(٢٢) إن هذا لفي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى ^(٢٣).

وقال في الفروع ^(٢٤) : ^(٢٥) لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ^(٢٦) ، فإن قيل : إن المزاجر ليست في كل شريعة ، ألا ترى أنه قيل : ^(٢٧) لم تكن ^(٢٨) في النصرانية ، لا روي عن عيسى عليه السلام : ^(٢٩) « إذا لطم أحدكم على أحد جانبيه فليعرض عليه الجانب الآخر » وقال : ^(٣٠) « ادع الناس إلى الدين بالقال دون القتال » ، قيل : إن المزاجر كما تكرر ^(٣١) بالقتال قد تكون ^(٣٢) بالقال ، فلا بد أن يكون لهم مزاجر . ثم إن مزاجرهم قد وردت بها التوراة ، فاستغنى بها عيسى عليه السلام عن تبنيها . وما ذكر من تمكين الجانب الآخر من اللطم ، فحث منه على العفو واحتال المكروه .

- (١) النساء : ١٦٠ .
 (٢) البقرة : ٢٥١ .
 (٣) الحج : ٤٠ .
 (٤) الاسراء : ٣٢ .
 (٥) لقمان : ١٨ .
 (٦) الأعلى : ١٤ — ١٥ .
 (٧) الأعلى : ١٨ — ١٩ .
 (٨) في « ع » : الريح . وهو تحريف .
 (٩) المائدة : ٤٨ .
 (١٠) في « ت » : يكن .
 (١١) في « ت » : يكون .
 (١٢) في « ت » : يكون .
 (١٣) في « ت » : ورد به .

القرآن نحر قوله تعالى : ^(١) شرع لكم من الدين ما رضى به نوحاً والذي أرحبنا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ^(٢) . وقوله : ^(٣) وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ^(٤) الآية . وقال حكاية عن عيسى : ^(٥) وأرصادي بالصلاة والركاة ما دمت حياً ^(٦) . وقال في الركاة : ^(٧) ورويل للمشركين الذين لا يؤتون الركاة ^(٨) وقال في القبله ^(٩) : ^(١٠) ولكل أمة جعلنا منسكاً لهم فاسكوه ^(١١) وقال في الصم : ^(١٢) كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ^(١٣) ، وقال في الاعكاف : ^(١٤) وظهر بيتي للطائفين والمعاكفين ^(١٥) وقال في القرابين : ^(١٦) وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً ^(١٧) وحكي عن اليهود ^(١٨) الذين قالوا إن الله عهد إلينا ألا تؤمن لرسول حتى يأتينا بقران تأكله النار ^(١٩) وفي الجهاد ^(٢٠) وكأني من بني قاتل معه ربيون كثير ^(٢١) وقال في القصص : ^(٢٢) وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ^(٢٣) وقال في الطاعم والشارب : ^(٢٤) كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل ^(٢٥) الآية — وقال : ^(٢٦) فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم

- (١) الثورى : ١٢ .
 (٢) القصة : ٥ .
 (٣) مريم : ٣١ .
 (٤) فصلت : ٦ — ٧ .
 (٥) لم يذكر المؤلف ما قبل في القبله ، ولعل في الكلام سقطاً ، والناسب أن يقال : وقال في القبله ^(٦) وما بهم من يتابع قبله بعض ^(٧) — البقرة : ١٤٥ — وقال في النسك : وقد قال الراغب في مفرداته — مادة : نسك : « النسك : العبادة والناسك : العابد ، واختص بأعمال الحج ، والناسك : موافق النسك وأعمالها ، والنسكية مختصة بالندبحة قول : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فإذا قضيت مناسككم — « نسكاً هم ناسكوه » ^(٨) الحج : ٣٤ .
 (٩) البقرة : ١٨٣ .
 (١٠) الحج : ٢٦ .
 (١١) المائدة : ٢٧ .
 (١٢) آل عمران : ١٨٣ .
 (١٣) آل عمران : ١٤٦ .
 (١٤) المائدة : ٤٥ .
 (١٥) آل عمران : ٩٣ .

إلا أنهما في المعارف^(١١) مختلفان .

وقد تصور عدة — من صنفوا في النسخ — بعض ما هو بيان للمحمل أو تخصيص للمام^(١٢) بصورة النسخ^(١٣) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾^(١٤) قال بعضهم : نسخ ذلك بقوله : ﴿ مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(١٥) وهذا بيان ما ليس بظلم من أكل ما لم . ونحو قوله تعالى : ﴿ وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾^(١٦) قال : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ ﴾^(١٧) — الآية — وهذا أيضاً بيان الأول^(١٨) ، وذلك أن ما كان مضرت

(١٩) في « ت » : المعارف

(٢٠) في ت : لعام .

(٢١) انظر — في هذا — البابين اللذين عقدهما مكي في كتاب « الإيضاح » : الأول : باب الفرق بين النسخ والتخصيص والاستثناء . والثاني — بموان — باب بيان النسخ والتخصيص وتثنيته من ص : ٧٦ — ٨١

(٢٢) كلام الراضب — هنا — يفيد أن قوله : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ » منسوخ بقوله « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ » بينا البراد في كتاب الإيضاح على التقييد من ذلك حيث يقول مكي ص — ١٧٥ — ١٧٦

— : قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » : أباحت هذه الآية في ظاهر نصها للوصي إذا كان فقيراً أن يأكل من مال يتيمه بالمعروف وهي عندنا من عباس منسوخة بقوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » — الآية — وقوله زيد بن أسلم — ، وقيل : نسخت بقوله « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » — البقرة ١٨٨ « وقال أهل المراق : لا يأكل الوصي من مال يتيمه شيئاً إلا أن يسائر من أجله فله أن يتقوت من ماله ولا يقبتي . وقال جماعة من العلماء : الآية محكمة غير منسوخة ومعنى « بالمعروف » قرصاً يؤذيه إذا أسير . وقوله : « فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ » قيل معناه : فما استقرضتم من أموالهم — وهذا القول مروى عن عمر وابن عباس والشعبي وابن جبير — وهو قول مختار حسن .

— وانظر بقية الأقوال في الإيضاح : ١٧٥ — ١٧٦

(٥) النساء : ٦

(٦) البقرة : ٢١٩

(٧) المائدة : ٩٠

(٨) في « ع » : لأول

فصل فيما يحتاج إليه في التفسير من الفرق بين النسخ والتخصيص

النسخ ، والنسخ يتقاربان — كما قال الخليل — إلا أن « النسخ » في نقل الأعيان ، والنسخ في نقل الصور ، نحو نسخ الكتاب ، وهو نقل صورة الكتابة إلى غيره من غير إبطال الرسم الأول . ونسخ الظل الشمس إذا أراهها^(١٩) .

وحقيقة النسخ : إزالة مثل الحكم الثابت بالشرع بالشرع آخر مع التراخي .

والفرق بينه وبين التخصيص : أن التخصيص قد يكون في الخبر ، والنسخ لا يكون فيه .

والتخصيص : إخراج ما لم يرد بالخطاب من الأعيان والمعاني والأمكنة .

والتخصيص في الأكثر مقرون بالتخصيص لفظاً أو تقديراً والنسخ لا يكون إلا متأخراً عن النسخ ، وتسمى اقترن به سمي تخصيصاً . [وكان النسخ في الحقيقة ضرب^(٢٠) من التخصيص

(١) في « ع » : لرسم

(٢) قال مكي بن أبي طالب في كتابه « الإيضاح للناسخ القرآن ومسوجه » : النسخ يأتي في كلام العرب على ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون مأخوذاً من قول العرب : « نسخت الكتاب » : إذا نقلت ما فيه إلى كتاب آخر ، فهذا لم يغير النسخ منه ، وإنما صار له نظيراً مثله في لفظه ومعناه ، وهذا باقمان . وهذا المعنى ليس من النسخ الذي قصدنا إلى بيانه إذ ليس في القرآن آية ناسخة لآية أخرى كإلها بلفظ واحد ومعنى واحد وهي باقمان . وهذا لا معنى للدخوله فيما قصدنا إلى بيانه . وقد غلط في هذا جماعة ، وحصلوا النسخ الذي وقع في القرآن مأخوذاً من هذا المعنى ، وهو وهم ، وقد انتحله النحاس ... وانظر تفاصيل رد ذلك في كتاب الإيضاح : ٤١ — ٤٢ .

وقال مكي في كتاب الإيضاح ٤٣ : « والثاني من معاني النسخ : أن يكون مأخوذاً من قول العرب : نسخت الشمس الظل إذا أراهها وحلت محله ، وهذا المعنى هو الذي عليه الجمهور في منسوخ القرآن وبما سطره ... »

قال مكي ص ٤٦ : الثالث من معاني النسخ : أن يكون مأخوذاً من قول العرب : نسخت الريح الآثار ، إذا زالتها فلم يبق منها عوص ، ولا حلت الريح على الآثار ، بل زالا جميعاً ... » .

(٣) في « ع » : وكان النسخ في الحقيقة ضرباً .

ومن التخصيص الذي يعد نسخاً قوله تعالى : ﴿ولا تكفروا بالمشركات حتى يؤمنن﴾ مع قوله تعالى : ﴿والخصيات من الذين أوتوا الكتاب﴾^(١١).

وعلى هذا ما حكى أنه [لا نزل قوله تعالى : ﴿لا يستوي الفاعدون من المؤمنين والجاهدون في سبيل الله﴾^(١٢) شئ ذلك على بعض أولي الضر فنزل قوله تعالى : ﴿غير أولي الضر﴾ مفرطاً بقوله تعالى : ﴿الفاعدون من المؤمنين﴾ . وهذا القدر يدل على كثير مما ذكره من أمثال ذلك^(١٣) .

(١) قال مكي في كتاب الإيضاح : ٧٦ - ٧٧ :

قال الله تعالى : ﴿ولا تكفروا بالمشركات حتى يؤمنن﴾ البقرة : ٢٢١ قَمَّ هذا اللفظ تحريم نكاح كل مشركة من كتابية وغيرها ، ثم خصص ذلك بقوله في المائدة : ﴿والخصيات من الذين أوتوا الكتاب من قبلهم﴾ فأحل نكاح الكتابية ، فخرج الكتابيات من عموم آية البقرة ، وبقيت الآية مخصصة في تحريم نكاح كل مشركة غير كتابية ، فبين بالتخصيص الأعيان المحرمات ، ولا يكون هذا نسخاً ، لأن حكم النسخ إزالة الحكم الأول بكتيبته ، ولأن النسخ إنما هو بيان الزمان الذي انتهى إليه العمل بالفرض المنسوخ ، وليس ذلك في هذا .

وقد روي عن ابن عباس أنه قال : آية المائدة ناسخة لآية البقرة ، وهذا إنما يجوز على أن تكون آية البقرة براد بها الكتابيات خاصة حرٌّ من إكراه وقت ، ثم نُسخت بآية المائدة في وقت آخر ، فبين الأزمان بالنسخ ، وذهب الحكم الأول بكتيبته . والاستثناء والتخصيص بربلان بعض الحكم الأول . والنسخ بربول الحكم كله فاعرفه . ويكون تحريم نكاح المشركات من غير أهل الكتاب بالنسبة . فكون آية المائدة مخصصة لآية البقرة أول من كونها ناسخة لها ، ليكون تحريم نكاح المشركات من غير أهل الكتاب ينص القرآن ، فذلك ظاهر اللفظ .

(٢) النساء : ٩٤

(٣) ساقط من «ت» .

أكبر من منفعته^(١) ، فالعقل بالجملة يقتضي تجنيبه ، لكن لا كان [ذلك]^(٢) غير صريح أكدته بالآية الأخرى^(٣) .

(١) في «ع» نفعه
(٢) زيادة من «ع»
(٣) قال مكي في الإيضاح : — قوله تعالى «يسأؤنوك عن الحمر والميسر» الآية — : أكبر العلماء على أنها ناسخة لا كان مسأحا من شرب الحمر لأنه تعالى أخبرنا أن في الحمر إثمًا وأخبرنا أن الإثم يحرم بقوله تعالى «قل إنما حرم رذئي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والنهي عنهما طهق» فنص على أن الإثم يحرم وأخبر أن في شرب الحمر إثمًا ، فهي محرمة بالنص الظاهر الذي لا إشكال فيه — وما حرم : كتيبه وقليله حرام — كالحم الخنزير والبيته والدم . وسورة البقرة مدنية فلا يمترض على ما فيها بما نزل في الأنعام المكية في قوله تعالى «قل لا أجد فيها أوصي التي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون...» لأن هذا تحريم نزل بكرة ، والحمر نزل تحريمها بالمدينة وزاد الله تأكيداً في تحريم الحمر بقوله «فهل أنتم متبرون»؛ أيها تهديد ووعيد يدلان على تأكيد التحريم للحمر... وقال ابن جبير : لا نزلت «قل فيها إثم كبير ومنافع للناس» : كره الحمر قوم الإثم وشربها قوم للمنافع حتى نزل : «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» فتكرهوا عند الصلاة حتى نزلت «فاجتنبوا لملككم تفلحون» فحرمت . فهذا يدل على أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة . والمائة نزلت بعد البقرة بلا شك...»

(١) في «ع» نفعه
(٢) زيادة من «ع»
(٣) قال مكي في الإيضاح : — قوله تعالى «يسأؤنوك عن الحمر والميسر» الآية — : أكبر العلماء على أنها ناسخة لا كان مسأحا من شرب الحمر لأنه تعالى أخبرنا أن في الحمر إثمًا وأخبرنا أن الإثم يحرم بقوله تعالى «قل إنما حرم رذئي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والنهي عنهما طهق» فنص على أن الإثم يحرم وأخبر أن في شرب الحمر إثمًا ، فهي محرمة بالنص الظاهر الذي لا إشكال فيه — وما حرم : كتيبه وقليله حرام — كالحم الخنزير والبيته والدم . وسورة البقرة مدنية فلا يمترض على ما فيها بما نزل في الأنعام المكية في قوله تعالى «قل لا أجد فيها أوصي التي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون...» لأن هذا تحريم نزل بكرة ، والحمر نزل تحريمها بالمدينة وزاد الله تأكيداً في تحريم الحمر بقوله «فهل أنتم متبرون»؛ أيها تهديد ووعيد يدلان على تأكيد التحريم للحمر... وقال ابن جبير : لا نزلت «قل فيها إثم كبير ومنافع للناس» : كره الحمر قوم الإثم وشربها قوم للمنافع حتى نزل : «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» فتكرهوا عند الصلاة حتى نزلت «فاجتنبوا لملككم تفلحون» فحرمت . فهذا يدل على أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة . والمائة نزلت بعد البقرة بلا شك...»

فصل في بيان حكمة الله تعالى في جملة بعض الآيات متشابهاً

سئل بعض العابدین ، فقيل له : ما بال القرآن جعل بعضه حكماً وبعضه تشبيهاً ؟
وهذا جملة كله على غلط الحكم حتى كان يكفي الانسان مؤزونة النظر الذي قل ما سلم
متعاطيه من رأته ؟

وهذه مسألة نسأل عنها في الأحكام أيضاً فنقول : ملا بينها كلها حتى يستغني عن جهد
الرأي الذي لا يؤمن خطؤه ؟ بل سئل عنها في أصل التكليف فيقال : هلا خولنا الله إتمامه بلا
مشقة لا مؤزونة حتى كان عطائه أمناً مثلاً ؟
فقال : الجواب عن جميع ذلك واحد ، وهو أن الله — تعالى — خص الانسان بالفكر^(١) وجملة
والتمييز ، وشرفه بهما ، حتى قال تعالى : ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾^(٢) وجملة
بذلك خليفة في الأرض فقال للملائكة : ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾^(٣) وقال تعالى :
﴿ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٤) وقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) الآية وقال تعالى :
﴿ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾^(٦) وكناه شرفاً بما أعطاه من هذه المنزلة أنه قد يصير لأجلها شرفاً موصوفاً
بالمعلم والمعلم والحكمة ، وكثير من الصفات التي هي من صفاته تعالى ، وإن لم تكن^(٧) على
حذوها وحقيقتها .

ولا خصه الله^(٨) تعالى بهذه الفضيلة — أعني بالفكر والرؤية — أعطاه كل ما أعطاه من

(*) هنا ينتهي السقط من نسخة « ت » الذي سبق أن أشرنا إليه في أول الفصل السابق .
(١) في « ع » : بالكسر ، وهو تحريف واضح .

- (٢) الأعراف : ٧٠ .
- (٣) البقرة : ٣٠ .
- (٤) النور : ٥٥ .
- (٥) الأعراف : ١٢٥ .
- (٦) هود : ٦١ .
- (٧) في « ت » : يكن .
- (٨) ساقط من « ت » .

تأويله يوم يأتي تأويله^(١) الآية .

والثاني : أن من ألفاظه ما أمرنا بأن نتلوها ثلاثة ، وبها نعتبد دين معرفة تأويلها ، كما تعبدنا
بحركات تحصل في كثير من العبادات في الصلاة والحج . وعلى ذلك حمل قوله تعالى : ﴿ وَقُرْأُوا
حِطَّةً ﴾^(٢) أي : إمام أمراً بالتفوه بهذه اللفظة .

والثالث : أن كثيراً من الآيات مما اختلف المفسرون فيه ، ففسروه على أوجه كثيرة فتمثلها
الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، فإن مراد الله تعالى منها غير معلوم لنا مفصلاً ، بحيث
يقطع به .

والذين ذهبوا للمذهب الثاني قالوا : قد علم أن الآية نزلت إنكاراً على قوم طعموا في المعجم على
ما لا سبيل لهم إليه ، فأراد تعالى حسم أسباب الخوض فيه ، ومتى كان فيه تشارك لم يقطع
الشغب ، إذ كل يدعي معرفته . فإن قيل : إن هذا الأقسام ممتنع فراجع القول إلى ما يقوله
الإمامية أن آيات من القرآن لا يعرف تأويلها إلا الإمام ، ويشهد لهذا قوله تعالى : ﴿ لَكِن
الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قِبَلِكِ ﴾^(٣) .

- (١) الأعراف : ٥٣ .
- (٢) البقرة : ٥٨ .
- (٣) النساء : ١٦٢ .

فصل في شرف علم التفسير

أثرف صناعة يعاطاها الانسان تفسير القرآن وتأويله ، وذلك أن الصناعات الحقيقية^(١٧) إنما تنثرف بأحد ثلاثة أشياء :

[— إما بشرف موضوعاتها ، وهي المعمول فيها ، نحو أن يقال : الصياغة أثرف من الدباغة ، لأن موضوعها — وهو الذهب والفضة — أثرف من جلد الميتة الذي هو موضوع الدباغة^(١٨) .
— وإما بشرف صورها : نحو أن يقال : طبع السيوف أثرف من طبع القنود .

— وإما بشرف أغراضها وكالها ، كصناعة الطب التي غرضها إفاة الصحة ، فإنها أثرف من الكفاة التي غرضها تنظيف المستراح .

فاذا ثبت ذلك ، فصناعة التفسير قد حصل لها الشرف من الجهات الثلاث^(١٩) وهو أن موضوعها المفسر : كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ، ومعدن كل فضيلة . وصورة إظهار خفيات ما أودعه مثبته من أسرارها « ليدبروا آياته ، ولينذكر أولو الألباب » فعله :

- (١) في « ع » : الحقيقة وهو تصحيف .
(٢) ساقط من « ت » .
(٣) في « ع » : العلاءة ..

المعارف^(٢٠) فاصرة عن درجة الكمال ، ليكمله الانسان بفكرته ، فلا تتمعل^(٢١) قائدها ، وألا كان موجوداً لا لا قائدة فيه^(٢٢) ، وذلك شنيع يتره عنه البارئ سبحانه ، وعلى ذلك أحوال كل ما أوجده لنا من المأكولات والمشروبات ، لأنه أوجد لنا أصول الأغذية ، ثم هادانا بما حولنا من التمييز إلى تركيبها ، وتناول ما يحتاج^(٢٣) إليه على الوجه الذي يحتاج^(٢٤) ، وفي الوقت الذي يحتاج^(٢٥) .
فاذا ثبت ذلك ، فتأويل كتاب الله تعالى [وأحكام شرائه^(٢٦)] وسائر معانيه^(٢٧) قسمان : جنئي وخفي : فالجنئي : ما أدركاه إما بالحاسة ، وإما ببديهة العقل .
والخفي^(٢٨) : ما يتوصل إليه بوساطة أحد هذين ، فسبحان الذي شرف الإنسان بهذه المنزلة السنية لتكون ذريعة له إلى إدراك الحياة الأبدية ، وتحصيل مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، كما قال تعالى : هو فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين^(٢٩) .

- (٩) في « ت » : المعاون . وهو تصحيف .
(١٠) في « ت » : يتعمل .
(١١) في « ع » : كانت موجوداً لا قائدة فيه .
(١٢) في « ع » : يحتاج .
(١٣) في « ع » : يحتاج .
(١٤) في « ع » : يحتاج .
(١٥) في « ع » : وأحكامه وشرائمه .
(١٦) في « ت » : معاونه . وهو تصحيف .
(١٧) في « ت » : فالخفي .
(١٨) السجدة : ١٧ .

فصل في بيان الآلات التي يحتاج إليها المفسر

اختلف الناس في تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذي علم الخوض فيه ؟
 فبعض تشدد^(١) في ذلك : وقال : لا يجوز لأحد تفسير شيء من القرآن ، وإن كان عالماً أديباً
 يتسماً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار ، وإنما له أن ينتهي إلى ما روي [له]^(٢) عن
 النبي ﷺ — وعن الذين شهدوا النبيل من الصحابة رضي الله عنهم ، أو عن الذين أخذوا عنهم
 من التابعين ، واحتجوا في ذلك بما روي عنه — عليه السلام : « من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ
 مقعده من النار »^(٣) وقوله عليه السلام : « من فسّر القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ »^(٤) ، وفي
 خبر : « من قال في القرآن برأيه فقد كفر »^(٥) ، وما روي عن أبي بكر — رضي الله عنه —
 « أي سماء تظاني وأي أرض تغلبي إذا قلت في كتاب الله برأيه »
 وذكر آخرون أن من كان ذا أدب وسبح فموسع له أن يفسره ، فالعقلاء الأدياء [فوضي
 نصاً]^(٦) في معرفة الأغراض ، واحتجوا في ذلك بقوله تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك
 فنصاً]

(١) في « ت » : إليه
 (٢) في الأصول : يتشدد .

(٣) ساقط من « ع » .
 (٤) انظر روايات الحديث في تفسير العنبري : ٧٧/١ — ٧٨ وتعليق الأستاذ عمود شاكر عليها حيث قبل
 إلى تضعيف الحديث .
 (٥) قال ابن كثير : ٥/١ ... عن جندب أن رسول الله ﷺ قال : « من قال في القرآن برأيه فقد
 أخطأ » وقد روي هذا الحديث أبو داود والترمذي والنسائي من حديث سهل بن أبي حزم القطعي وقال
 الترمذي : غريب وقد تكلم بعض أهل العلم في سهل ، وفي لفظ لم : « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب
 فقد أخطأ » .
 (٦) انظر ما قال فيه ابن كثير : ٥/١
 (٧) قال في اللسان : ... وكذلك جاء القوم فوضي ، وأبرهم فوضي ووضي : مجتاط ، من اللجاني وقال :
 معناه : سراء تيمم كما قال ذلك في « فضا » وسأعهم فوضي تيمم إذا كانوا فيه شركاء ويقال أيضاً فضا قال :
 طابهم فوضي نصاً في رحالم ولا يحسون السوء إلا تناديا
 [وقد جاءت الكلمتان في « ت » : فوضي]

وغرضه : التمسك بالعمرة الوقتية التي لا انفصام لها ، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا فناء
 لها . ولهذا عظم الله محله بقوله : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » . [قيل : هو
 تفسير القرآن]^(١) .

(٤) زيادة من « ع » . وقد نقل هذا الفصل السويطي في الإفتان ببعض اختلاف من زيادة وتفصان ، وقد
 يكون من المناسب أن نورد ما جاء في الإفتان : قال السويطي في إفتانه : ١٧٣/٤ : قال الأصبهاني .
 « أشرف صناعة يتماطها الإنسان تفسير القرآن ، بيان ذلك أن شرف الصناعة : إما يشرف موضوعها ، مثل
 الصناعة ، فإنها أشرف من الدباغة ، لأن موضوع الصناعة الذهب والفضة ، وهما أشرف من موضوع الدباغة
 الذي هو جلد الميتة . وإما يشرف غرضها ، مثل صناعة الطب ، فإنها أشرف من صناعة الكناسة ، لأن غرض
 الطب إفاة الصحة ، وغرض الكناسة تطهير المستراح . وإما لعمدة الحاجة إليها كالفقه فإن الحاجة إليه أشد
 من الحاجة إلى الطب ، إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه ، لأن به انتظام
 صلاح أحوال الدنيا والدين ، بخلاف الطب ، فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات .
 إذا عرف ذلك ، فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث ، أما من جهة الموضوع ، فالآن
 موضوعه كلام الله تعالى الذي هو يتبوع كل حكمة ، ويمتد كل فضيلة ، فيه نيا ما تفلكم وتخير ما يمدكم
 وحكم ما يبيكم ، لا يخلق على كره الرد ، ولا تنقصي عجايبه ، وأما من جهة الغرض ، فالآن الغرض منه هو
 الانتصام بالعمرة الوقتية ، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى ، وأما من جهة شدة الحاجة ، فالآن كل
 كمال ديني أو دنيوي ، عاجلي أو آجلي ، منتقز إلى العلم الشرعية والمعارف الدينية ، وهي متروقة على العلم
 بكتاب الله تعالى » .

والخامس : ما يتعلق بالأسباب التي نزلت عندها الآيات ، وشرح الأفاصيح التي تطوي (١) عليها السور من ذكر الأنبياء عليهم السلام والقرآن الماضية ، وهو علم الآثار والأخبار . (٢)
والسادس : ذكر السنن المنقولة عن النبي — عليه السلام — وعن شهد الرحي عما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، عما هو بيان لحمل ، أو تفسر لهم النبأ عنه بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٣) وبقوله تعالى : ﴿ أَرْسَلْنَاكَ اللَّهُ مُبَاهِمًا فِيمَا هُمْ أَقْبَهُ ﴾ (٤) وذلك علم السنن .

والسابع : معرفة الناسخ والنسخ ، والمعموم والمخصوص ، والإجماع والاختلاف ، والحمل والمفسر والقياسات الشرعية ، والمواضع التي يصح فيها القياس ، والتي لا يصح ، وهو علم أصول الفقه .
والثامن : أحكام الدين وآدابه ، وآداب السياسات الثلاث ، التي [هي] (٥) سياسة النفس ، والآداب والرعية ، مع التمسك بالمعاملة فيها ، وهو علم الفقه والزهد .
والتاسع : معرفة الأدلة العقلية ، والبراهين الحقيقية ، والتقسيم والتحديد ، والفرق بين المعقولات والمظنونيات وغير ذلك ، وهو علم الكلام .

والعاشر : علم المهمة ، وذلك علم بقرينة الله من عمل بنا علم (٦) وقال أمير المؤمنين — رضي الله عنه — : قالت الحكمة : من أرادني فليعمل بأحسن ما علم . ثم تلا : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ (٧) . وما روي عنه حيث سئل : « هل عندك علم عن النبي — عليه السلام — لم يقع إلى غيرك » قال : لا ، إلا كتاب الله وما في صحيفتي ، وفهم بقرينة الله من يشاء »

- (١) في « ت » : يطوي .
(٢) في « ت » : فيه .
(٣) النحل : ٤٤ .
(٤) الأنعام : ٩٠ .
(٥) ساقط من « ت » .
(٦) في « ت » : علم ما يعلم . ويبدو أنها جزء من الحديث البراد : « من عمل بنا علم أورثه الله علم ما لم يعلم » .
(٧) الزمر : ١٨ .
(٨) في « ح » : حين .

ليُدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ﴿ (١) ، وذكر بعض المحققين [أن المذمومين] (٢) هما الغلو والتقصير فمن اقتصر على المنقول إليه فقد ترك كثيراً مما يحتاج إليه ، ومن أجاز لكل أحد الحرف فيه ، فقد عرضه للتحليل ، ولم يعتبر حقيقة قوله تعالى : ﴿ لِيُدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب ﴾ .

والواجب : أن يبين أولاً ما يطوي عليه القرآن ، وما يحتاج إليه المفسر من العلوم ، فنقول وبالله التوفيق :

— علم غايته الاعتقاد ، وهو الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر .

— وعلم غايته العمل ، وهو معرفة أحكام الدين والعمل بها (٣) . والعلم مبدأ والعمل تمام ولا يتم العلم من دون عمل ، ولا يخلص العمل من دون العلم ، ولذلك لم يفرد — تعالى — أحدهما من الآخر في عامة القرآن ، نحو قوله : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ (٤) وقوله : ﴿ وَمَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا أَتَى ﴾ (٦) .

ولا يمكن تحصيل هذين إلا بعلم لفظية ، وعقلية ، وموهبة :
فالأول : معرفة الألفاظ : وهو علم اللفظة .

والثاني : مناسبة بعض الألفاظ إلى بعض ، وهو الاشتقاق .
والثالث : معرفة أحكام ما يعرض الألفاظ من الأئمة والتصانيف والإعراب ، وهو النحو .
والرابع : ما يتعلق بآيات التنزيل ، وهو معرفة القراءات .

- (١) ص : ٢٩١ .
(٢) ساقط من « ت » .
(٣) في « ح » : به .
(٤) الآية : ٩ في التغابن وتحتها « يكفر عنه سيئاته » والآية : من الطلاق وقامها : « يدخله جنات » .
(٥) غافر : ٤٠ .
(٦) الرعد : ٢٩ .

إنك لرسول الله^(١)» فقال : « والله يشهد إن المنافقين لكاذبون^(٢) .
ومن حق من تصدى للفسق أن يكون مستمراً لتقوى الله مستمياً من شرور نفسه ،
والإعجاب بها ، فالإعجاب أمر كل فساد . وأن يكون اتهامه لفهمه أكثر من اتهامه لفهم أسلافه
الذين عاشوا الرسول وشاهدوا التبديل . والله التوفيق .

وهذا هو التاكيد الذي رجحنا تعالى — إدراكه بفعل الصالحات ، حيث قال : ﴿ إن الله يأمر
بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ﴾^(١) إلى قوله : ﴿ لعلكم تذكرون ﴾^(٢) ، وهو الهداية
الزبيدة للمهتدي في قوله : ﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى ﴾^(٣) — الآية — وهو العيب من
القول المذكور في قوله : ﴿ وهودوا إلى الطيب من القول ، وهودوا إلى صراط الحميد ﴾^(٤) .
فجملة الملم الذي هي كآلة للمفسر ، ولا تتم^(٥) صناعة إلا بها ، هي هذه المشرقة : علم
اللغة ، والاشتقاق والنحو ، والقراءات ، والسمر ، والحديث ، واصل الفقه ، وعلم الأحكام ،
وعلم الكلام ، وعلم المرمية .

فمن تكاملت فيه^(٦) هذه المشرقة واستعملها خرج عن كونه مفسراً للقرآن برأيه . ومن نقص
عن بعض ذلك عما ليس بواجب^(٧) معرفته في تفسير القرآن ، وأحس من نفسه في ذلك بنقصه ،
واستعان بأربابه ، واقتبس منهم ، واستنصاه بأقوالهم ، لم يكن إن شاء الله من المفسرين برأهم^(٨)
فإن القائل بالرأي — مهنا — من لم يجتمع^(٩) عنده الآلات التي يستعان بها في^(١٠) ذلك ففسره
وقال فيه تخميناً وظناً . وإنما جملة النبي — عليه السلام — مخطأ وإن أصاب ، فإنه يخبر بما لم
يعلمه ، وإن كان قوله مطابقاً لا عليه الأمر في نفسه ، ألا ترى أن الله تعالى قال : ﴿ إلا من
شهد بالحق وهم يعلمون ﴾^(١١) فشرط مع الشهادة الملم^(١٢) . وكذب المنافقين في قوطم : « شهد

(١) و (٢) الآية : ٩٠ من سورة النحل وقامها : ﴿ ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم
تذكرون ﴾
(٣) محمد : ١٧ .
(٤) الحج : ٢٤ .
(٥) في « ع » : يم .
(٦) ساقط من « ت » .
(٧) في « ع » : بواجبة .
(٨) في « ت » : برأيه .
(٩) في « ت » : يجتمع .
(١٠) في « ت » : فيها بذلك .
(١١) الرزخوف : ٨٦ .
(١٢) في « ت » : والملم .

(١) المنافقون : ١ .
(٢) المنافقون : ١ .

، ولعل هذه المعاني الجذيمة فيه ، قال تعالى : ﴿ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ، والبحر ينده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ (١) وعلى ذلك روي في الخبر « لكل حرف (٢) ظهر ويطن ، ولكل حرف حد وصلاح » (٣) تشبيهاً على كثرة معانيه الجذيمة تحت اللفظة بعد اللفظة .

فإن قيل : إن ذلك لا يصحح من حيث إن المتكلم به يكون مريداً استعمال اللفظ فيما وضع له ، والعدول به عن الموضوع له في حالة واحدة ، وذلك (١) : أمران متناقضان في المراد ، وهذه عمدة من منع جواز ذلك قيل : إن ذلك إنما يتناقض (٢) إذا وضع لفظ فاستعمل في معنى واحد على أنه منقول إليه عن غيره ، ومستعمل في موضعه . [أما إذا استعمل في أحد معنييه (٣) لا على النقل بل على الوضع له ، وفي الآخر على النقل إليه صحح إرادتهما معاً .

ثم ليس من شرط المتكلم أن يحظر بيانه كيفية وضع اللفظ من حقيقة وجزاز . وأيضاً : فما من لفظ مستعمل في شيتين : حقيقة فيهما أو مجازاً في أحدهما إلا ويجمعهما معنى عام لهما على طريقة من براعي مناسبة الألفاظ ، نحو أن يقال : اتق (٤) الأسد والحمار ، ويعني به « الأسد » : الحيران الجريء . وبـ « الحمار » : الحيران اللبيد ، وذلك متناول للبهيمة والإنسان معاً ، فصحح أن يراد (٥) - (٦) : الحيران الجريء والحيران اللبيد .

وما يحمل من القرآن على ذلك قوله تعالى : ﴿ تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن ﴾ (٧) وذلك [عام] (٨) في الإنسان وغيره ، وقد علم أن الإنسان يسبح بلسانه وفعاله . والجملادات ليست تسبح كذلك ، وقد قرئها بلفظ واحد ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ ووجدك عائلاً فأغنى ﴾ (٩) قيل : عنى بذلك الغنى بالكفاية والغنى بالقناعة معاً ، وأمثال ذلك في القرآن أكثر من أن تحصى ههنا .

-
- (١) في « ت » : وذلك .
 - (٢) في « ع » : يتأني .
 - (٣) ساقط من « ت » .
 - (٤) في « ع » : الحيران في .
 - (٥) في « ت » : يراد .
 - (٦) في « ت » : لو قال .
 - (٧) الامراء : ٤٤ .
 - (٨) ساقطة من « ت » .
 - (٩) الضمى : ٨ .

-
- (١) لقمان : ٣٧ .
 - (٢) ساقطة من « ت » .
 - (٣) سبق تحريكه فيما سبق .

فصل في إعجاز القرآن

المعجزات التي أتى بها الأنبياء — عليهم السلام — ضربان : حسي وعقلي :

فالحسي : ما يدرك بالبصر ، كقائمة صالح ، وطوفان نوح ، وثار إبراهيم ، وحصا موسى — عليهم السلام —

والعقلي : ما يدرك بالبصيرة ، كالإخبار عن الغيب تعريضاً وتصريحاً ، والإتيان بحقائق العلوم التي حصلت عن غير تعلم .

فأما الحسي : فيشترك في إدراكه العامة والخاصة ، وهو أروع عند طبقات العامة ، وآخذ بجماع قلوبهم ، وأسرع لإدراكهم ، إلا أنه لا يكاد يفرق — بين ما يكون معجزة في الحقيقة ، وبين ما يكون كهانة أو شيمذة أو سحراً ، أو سبباً اتفاقياً ، أو موافقة ، أو احتمالاً هندسياً ، أو تجزئياً وانفعالاً — إلا ذو سعة في العلوم التي يعرف بها هذه الأشياء .

وأما العقلي : فيختص بإدراكه كلمة الخواص من ذوي العقول الراجحة ، والأههام الثاقبة ، والرؤية الشناهة ، اللذين يفهمون^(١) إدراك الحق .

وجعل تعالى أكثر معجزات بني إسرائيل حسياً بلاذتهم ، وقلة بصوتهم ، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلياً للكائنهم وكال أههامهم التي صاروا بها كالأنباء . ولذلك قال عليه الصلاة والسلام :

« كادت أمي تكون أنبياء »^(٢) .

ولأن هذه الشريعة لا كانت باقية على وجه الدهر غير معرضة للنسخ ، وكانت العقليات باقية غير متبدلة^(٣) ، جعل أكثر معجزاتها مثلها باقية . وما أتى به النبي — ﷺ — من معجزاته الحسية ، كسبيح الحصا في يده ، ومكالة الذئب له ، ونجوى الشجرة إليه ، فقد حوآها وأحصاها [أصحاب الحديث]^(٤) .

- (١) في « ع » : يفهمهم .
 (٢) الحديث في مسند احمد : ٢٩١/١ وقد سبق تحريكه .
 (٣) في « ع » : متبدلة .
 (٤) في « ع » : أصحابه . وقد جمع الأستاذ خير الدين والي ما صحَّح من هذه المعجزات في كتابه « معجزات الصطفى » عليه السلام .

وأما العقليات : فمن تفكر فيما أورده — عليه السلام — من الحكم التي قصرت عن بعضها

أنهام حكماة أوجز عبارة ، اطلع على أشياء عجيبة .

وما خصه الله تعالى [به] من المعجزات^(١) القرآن : وهو آية حسية عقلية صامتة ناطقة باقية على الدهر ميثوقة في الأرض ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) ودعاهم ليلاً ونهاراً مع كرتهم أولي بسطة في البيان إلى معارضته^(٣) ببحر قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ، وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٤) وفي موضع آخر : ﴿ وَادْعُوا مِنْ اسْتَعْطَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٥) وقال : ﴿ قُلْ لَنْ أُجْتَمِعَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ لُبٌّ لَعَسَىٰ آيَاتُنَا لَآخِرَةٌ لَكُم مِمَّا قَدْ نَسُوا ﴾^(٦) ، [إذ قد بذلوا^(٧) أرواحهم في إعطاء

نوره وترويهن أمره ، فلما رأيتهم تارة يقولون : ﴿ هُوَ لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالنَّوَارُ فِيهِ ﴾^(٨) وتارة يقولون : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾^(٩) ، وتارة يصغونه بأنه ﴿ هُوَ أَسْطُورُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١٠) وتارة يقولون ﴿ هُوَ لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ جَمَلَةً وَاحِدَةً ﴾^(١١) وتارة يقولون : ﴿ إِنْ أَتَىٰ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ

- (١) زيادة من « ع » .
 (٢) في « ت » : المعجزة .
 (٣) المنكوت : ٥٠ — ٥١ .
 (٤) في « ع » : المعارضة .
 (٥) البقرة : ٢٣ .
 (٦) يونس : ٣٨ .
 (٧) الأعراف : ٨٨ .
 (٨) في « ع » : قصر .
 (٩) في « ع » : وبذلوا .
 (١٠) فصلت : ٢٦ .
 (١١) الأفعال : ٣١ .
 النحل : ٢٤ ، كذلك وردت في عديد من السور .
 الفرقان : ٣٢ (١٣)

فأما الإحصاز المتملق (١) بالفصاحة : فليس يتعلق ذلك بعنصره الذي هو اللفظ والمعنى ، وذلك أن ألفاظه ألفاظهم ، ولذلك قال تعالى : ﴿ قورآنًا عربياً ﴾ وقال : ﴿ هو ألم ﴾ . ذلك الكتاب ﴿ تنبيهاً أن هذا الكتاب مركب من هذه الحروف التي هي مادة الكلام . ولا يتعلق أيضاً بجمانيه ، فإن كثيراً منها موجود في [الكتب المتقدمة] (٢) ، ولذلك قال تعالى : ﴿ ولا يتعلق لفي زبر الأولين ﴾ (٣) وقال : ﴿ هو أو لم تأتهم بيته ما في الصحف الأولى ﴾ (٤) . وما هو

تركبياً : هو آياتك ألا تكلم الناس ثلاث ليل سواً ﴿ فإن هذا يقال على سبيل التفسير والتبديل ، وهو أنه إذا قدر أن هذا الكلام يقدر الناس على الإتيان بجله ، فاستعجمهم - جميعهم - عن هذه الممارسة مع قيام الدواعي الطبيعية إلى الممارسة من أبلغ الآيات الخارقة للمعادن ، بمنزلة من يقول : إني آخذ أموال جميع أهل هذا البلد المطعم ، وأضرهم جميعهم وأجوعهم ، وهم قادرين على أن يشكروا إلى الله أو إلى ولي الأمر ، وليس فهم مع ذلك من يشككي ، فهذا من أبلغ المحال الخارقة للمادة . ولو قدر أن واحداً صيف كتاباً يقدر أمثاله على تصنيف مثله ، أو قال شعراً يقدر أن يقول مثله ، وتعلمهم كلهم فقال : عارضوني ، وإن لم تعارضوني ، فأنت كفار متأرك النار ، وما تأرك لي حلال استع في المادة أن لا يمارضه أحد . فإذا لم يمارضه كان هذا من المحال الخارقة للمادة .

والذي جاء بالقرآن قال للمخلق كلهم : أنا رسول الله إليكم جميعاً ومن آمن بي دخل الجنة ، ومن لم يؤمن بي دخل النار وقد أبيع لي قتل رحاطهم ورسى ذلهم ، وغنيمة أموالهم ، ووجب عليهم كلهم طلعتي ومن لم يطعمي كان من أشقى الخلق ، ومن يأتي هذا القرآن فإنه لا يقدر أحد على أن يأتي بجله . وأنا أخبركم أن أحداً لا يأتي بجله . فيقال : لا يخفى إما أن يكون الناس قادرين على الممارسة أو عاجزين : فإن كانوا قادرين ولم يمارضوه بل صرف الله دواعي أولهم ومنعها أن تريد ممارضته مع هذا التحدي المطعم أو سلمهم القدرة التي كانت فهم قبل تحديه ، فإن سلب القدرة المعادة أن يقول رجل : معجزتي أن كلكم لا يقدر أحد منكم على الكلام ولا على الأكل والشرب ، فإن النبع من المعاد كإحداث غير المعاد . فهذا من أبلغ الحروف . وإن كانوا عاجزين ثبت أنه خارق للمادة على تقدير التقيمين النفي والإثبات ثبت أنه من المحال الناقصة للمادة في نفس الأمر . فهذا غاية التبرل ... » .

- (١) في «ع» : المطلق . وهو تصحيف .
 (٢) في «ع» : كتب المتقدمين .
 (٣) الشعراء : ١٩٦ .
 (٤) طه : ١٣٣ .

بجمله ﴿ كل ذلك عجزاً عن الإتيان بجله ، علمنا قصورهم عنه ، وعلم أن يقال : إنه عورض فلم يتقل [فالنفس] (٢) مهترة لنقل ما دون وجل . وقد رأينا كتباً كثيرة صنفت في العلم على الإسلام قد نقلت وتداولت (٣) . وهذه الجملة المذكورة ، وإن كانت دالة على كون القرآن معجزاً ، فليس بفتح إلا بتبيين فصلين :

أحدها : أن بين ما الذي هو معجز : اللفظ أم (٤) المعنى أم النظم ؟ أم ثلاثها ؟ فإن كل كلام منظم مشتمل على هذه الثلاثة .
 والثاني : أن المعجز : هو ما كان نوعه غير داخل تحت الإمكان ، كإحياء الموتى وإنباع الأجسام .

ثالثاً ما كان نوعه مقدوراً ، فمحله على الأفضل [وما كان من باب الأفضل] (٥) في النوع فإنه لا يحسم نسبة ما دونه إليه . وإن تباعدت النسبية حتى صارت (٦) جزءاً من ألف ، فإن السحار الحاذق وإن لم يبلغ شأوه لا يكون معجزاً إذا استطاع (٧) غيره جنس فعله ، فنقول وبالله التوفيق :

- إن الإحصاز في (٨) القرآن على وجهين : أحدهما : إعجاز متملق بفصاحته ، والثاني : بصرف الناس عن ممارضته :
 (١) يونس : ١٥ .
 (٢) ساقطة من «ت» .
 (٣) في «ع» : وتداولت .
 (٤) في «ع» : أو .
 (٥) ساقطة من «ت» .
 (٦) في «ع» : صار .
 (٧) في «ت» : استعمله .
 (٨) في «ع» : قد ذكر في .
 (٩) يقول ابن تيمية في كتابه « الجواب الصحيح : ٧٥/٤ » : « ومن أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام : إنه معجز بصرف الدواعي مع قيام المرجح لها ، أو بسلب القدرة الخارقة وهو أن الله صرف غلب الأعم عن ممارضته مع قيام مقتضى التام أو سلمهم القدرة المعادة في مثله سلباً عاماً ، مثل قوله تعالى =

الادخار ، دون الاختصاص بالخلق .

وهذا التفسير — أعني في « الرحمة » — هو على ما روي عن التابعين ، حيث قالوا : الرحمة من الله إتمام وإفضال ، ومن الآدميين : رقة وتعطف . وهذه الطريقة أظهر وأبين ، وأشبه بنظر السلف ، من نظر من تجبّط في تفسير ذلك زاعماً أن الوصف لا يختلف معانيه باختلاف الموصوفين ، وذلك أن قائل ذلك لم يتصور أنه قد يكون بين مبدأ المعنى ومنتهاه بون بعيد . فإن قولنا : « العالم » وإن كان موضوعة للمصح ، فإن مبدئه أن يتخصص الموصوف به بمعلومات ما يخرجها عن حدّ الجهالة ، ووسطه : أن يحصل له معلومات كثيرة تفوق بها أكثر العلماء ، وزيادته : أن يحيط بجميع المعلومات بحيث لا يخفى عليه شيء ، ولا يدركه سهر ولا غفلة ولا نسيان . ومعلوم أن المبدأ يصبح لأكثر الخلائق ، ووسطه ليس إلا للاختصاص ، من الأنبياء والحكماء ، وزايدته : ليس إلا لله تعالى ، وذلك ظاهر « لن ألقى السميع وهو شهيد »^(١٦) .

فأما لفظة « الرحمن » فليس يطلق إلا لله . كلمة « الله » فإنها اسمان اختصّ بهما الباري — جل وعز — باتفاق ، ولأجل ذلك قال تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(١٧) . فالرحمن : هو الذي كثرت رحمته وتكررت ووسعت كل شيء ، ولذلك فسّر بأنه الذي يكون منه تعطف وتفضل .

وأما « الرحيم » : فقد يوصف به غيره إذا كان معناه : الذي كثرت رحمته ، وعلى ذلك : « نديم » و « ندمان » فإن « النديم » : هو الذي كثرت مناديمته . و « الندمان » : هو الذي مع كثرة ذلك منه تكررته عنه . ولذلك قال أهل اللغة : « ندمان » أبلغ من « نديم » ، ولفظهما يدل على ذلك ، فإن العرب إذا أوردوا زيادة معنى زادوا في اللفظ في الأمر العام ، كما كما يحاكي باللفظ المعنى ، نحو « قطع » و « قطع » و « كبر » و « كبر » و « احمر » و « احمر » وذلك فصل قد أحكم في غير هذا الموضع .

فإن قيل : ما الفائدة في الجمع بينهما مع أن « الرحمن » يقتضي معنى « الرحيم » — إذ هو أبلغ منه ؟

(١) اقتباس من الآية : ٣٧ من سورة ق .
(٢) الإسراء : ١١٠ .

ونهم من قال : ذلك مختص بالمعقول التي فطرها الله ، وأشار إليها بقوله : ﴿ فطرق الله التي فطر الناس عليها ﴾ لأن المعقول يفطرها دالة على وحانيته ، وبنية عن وجوب شكره ، ما لم يُبدئها صاحبها ، كما قال تعالى : ﴿ وقد خاب من دنائها ﴾^(١٨) .

ونهم من قال : ذلك مختص بالأحوال التي ينقطع الانسان عن غيره « فيقصده بفكره ، وإليه أشار بقوله : ﴿ ثم إذا متسكّم الضمّ فإنه تجارون ﴾^(١٩) .

ونهم من قال : ذلك مختص بالعباد الخالصين . والمعارة عنه بذلك كالعبارة عنه بالخروب . والراد المشار إليها بقوله تعالى : ﴿ سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾^(٢٠) وبقوله : ﴿ الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ﴾^(٢١) .

وقد أطلق بعض الأرباب وبعض القدماء عليه تعالى لفظ المشوق ، والمثبوق ، إلا أن ذلك كرهه أهل العلم لأمرين : عدم التوقيف فيه . وكون المشوق في هذه اللغة متعارفاً في اللذات البدنية . « الرحمن الرحيم » : الرحمة — في اللغة — رقة مقتضية للتعطف والتفضل ، فمبدؤها الرقة التي هي انفعال . ومنتهاها : العطف والتفضل الذي هو فعل . فالإنسان إذا وُصف بالرحمة ، فتارة يُراد به حصول المبدأ الذي هو الرقة ، وتارة يُراد به المنتهى الذي هو التفضل والمطلق ، وتارة يرادان معاً .

وإذا وصف بها الباري ، فليس يراد به إلا المنتهى الذي هو العمل دون المبدأ الذي هو الانفعال ، إذ هو منزوع عن الانفعالات وعن كل نقص — تعالى الله عن ذلك — وعلى ذلك : « الرؤوف » فإن الرقة انحصار القلب عن مشاهدة شدة مقتضية للإعانة ، فنتي وُصف به الإنسان صحّ أن يراد به المبدأ الذي هو انحصار القلب . وإذا وصف به الباري ، فليس يراد به إلا الغاية التي هي الإعانة ، وعلى ذلك الجرد فإنه اختصاص بخلق مقتضى لأن لا يُدخّر عن الاحتياج ما يتوقع به على ما يجب ورتي وصف به الباري تعالى فالراد به النهاية التي هي ترك

(١) الشمس : ١٠ .
(٢) النحل : ٥٣ .
(٣) المائدة : ٥٤ .
(٤) الكهف : ٢٨ .

الاجتيازي واللدح قد يستحق بما يكون من قبل الله تعالى . يقال : فلان يمدح على جوده وحمود . ومدوح حسنه ، ولا يقال : محمود .

واللدح : أكثر ما يقال إنما يقال في الأشياء النافعة التي لم تبلغ الغاية ، كالثبوة ، والجلادة ، والحدود .

والحمد يقال في ذلك ، وفيما فوقه ، فيقال : الحمد محمود . والله تعالى محمود . وقيل ما يقال : **الله مدوح** * .

واللام في « الحمد » : للجنس ، تنبيهاً أن الحمد كله في الحقيقة لا يستحقه سواه ، وأن كل حمد لغیره فهو عارية . والله تعالى هو المستحق له في الحقيقة ، إذ هو سبب كل نعمة وخير ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (١١) .

ان قيل : لم يقل : الحمد لي ؟ [قيل (١٢) لأن ذلك تملح منه لعباده ، كأنه قال : [قل (١٣) بسم الله ، الحمد لله ، بدلالة قوله : « قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى » (١٤) .

وقيل : إن ذلك كقول الرجل لابنه : الحمد في كذا لأبيك . فيأتي بلفظ الغائب ليكون أبلغ .

وقيل : إن « قل » غير مقدر في هذا الموضع ، لأن الله حمد نفسه إيتقدي به في حمده ، بدلالة ما روي عن النبي — ﷺ —

« ليس شيء أحب إلى الله من الحمد أتني على نفسه فقال : « الحمد لله » (١٥) ، ولأن أربع

(*) انظر مفردات الرافض مادة « حمد » ص : ١٣٠ .

- (١) النحل : ٥٣ .
- (٢) زيادة يقتضيا سياق الكلام .
- (٣) زيادة يقتضيا الكلام .
- (٤) النمل : ٥٩ .
- (٥) قال في الدر الثبور : ١٢ / ١ : « وأخرج ابن جرير عن الأسود بن سريح أن النبي ﷺ قال : « ليس شيء أحب إليه الحمد من الله ، ولذلك أتني على نفسه فقال : الحمد لله » .

سورة الفاتحة

قوله عز وجل : « الحمد لله » :

الحمد : هو الثناء بالفضيلة . والشكر : مقابلة النعمة قولاً وعملاً . ولا كانت النعمة لا تخرج من كونها فضيلة ، صار الحمد منظوياً على معنى الشكر . فكل شكر حمد . وليس كل حمد شكراً (١) . ولكون الحمد أعم قال ابن عباس : « الحمد هو الشكر لله والاستغناء والإقرار بنعمه » (٢) . وقال — عليه السلام :

« الحمد رأس الشكر ، وما شكر الله عبد لم يخمه » (٣) ولذلك قال احمد الله شكراً ، لم يقل : شكرت الله حمداً .

ولكون الشكر بالفعل كما يكون بالقول ، قيل : دابة شكور ، إذا ظهر سببها (٤) بأذن علف لها ، وقال تعالى : ﴿ اعملوا آل داود شكراً ﴾ (٥) .

وأما الفرق بين « الحمد » و « المدح » : فالحمد أخص ، إذ لا يستحق إلا بالفعل

(١) انظر في هذا « مفردات الرافض » : مادة « حمد » .

(٢) قال السيوطي في الدر الثبور : ١١ / ١ : « وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال :

الحمد : هو الشكر والاستغناء لله ، والإقرار بنعمه وهمايته وابتدائه وغير ذلك » .

(٣) قال السيوطي في الدر الثبور : ١١ / ١ : « أخرج عبدالرزاق في « الصنف » والحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » والخطابي في « الغريب » والديلمي في « مسند الفردوس » والتملي عن عبدالله بن عمرو بن الماص عن رسول الله ﷺ أنه قرأ : الحمد رأس الشكر فما شكر الله .

عبد لا يخمه » .

(٤) في الأصل « سمته » والتصحيح من مفردات الرافض حيث جاء فيها : « ودابة شكور : مظهرة بسببها إسماء صاحبها إليها » .

(٥) الآية : ١٣ من سورة سبأ ، وقد قال الرافض في مفرداته : « والشكر ثلاثة أضرب : شكر القلب وهو تصور النعمة ، وشكر اللسان : وهو الثناء على النعم وشكر سائر الجوارح : وهو مكافأة النعمة بقدر استحقاقه » اعلموا آل داود شكراً فقد قيل : « شكره انتصب على التخيذ ، ومعناه اعملوا ما تعلمونه شكرًا لله .

وقيل : « شكراً » مقول لقوله « اعملوا » وذكر اصملا ، ولم يقل : اشكروا لبيته على التبرام الأبرام الثلاثة من الشكر بالقلب واللسان وسائر الجوارح » [المفردات : ٢٧٢]

قيل : أما في القرآن ، فليماً تدبَّ الله تعالى إلى ثلاثيه .
وأما في غيره ، ففلاً يفتك من حمده في شيء من الأحوال ، كما لا يفتك من نعمه اعترافاً له بها فكأنه هو الخير .

« رب العالمين » :
الرب — في الأصل — التربية . يقال : ربّه ، وربّاهُ^(١٧) . فسُمِّي الربُّ ربّاً لزيادة معنى تسمُّور منه . ومنه قيل : « لأنُّ بُرْتِي رجل من قريش أحبُّ إليّ من أن بُرْتِي رجل من هوزان » .
ف « ربُّ العالمين » : هو المتكفل بمصلحتهم . ولا يقال : « الربُّ » — مطلقاً بالألف واللام — إلا لله تعالى . وتسميتهم إياه بذلك للنظر إلى آلائه .

قال بعض المحققين — في الفرق بين قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾^(١٨) وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾^(١٩) قال :

حيث خاطب الناس كافة حثهم على اتقائه بروية آلائه ، لا لتراكمهم كلهم في معرفتها وتصورهم إياها . وحيث خاطب المؤمنين حثهم على اتقائه بلا واسطة .
و « العالم » : اسم للفلك وما يحويه ، وجميع ما فيه من الجواهر والأعراض . وهو في الأصل : اسم لا يُعَلَّم به . و « فاعل » : كثيراً ما يجيء في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء ك « الطابع » و « الخاتم » و « القالب » . فمَجْعول بناؤه على هذه الصيغة لكونه كآلة في اللآلة على صنائه^(٢٠) .

وأما جمعه : فقد قيل : لأنَّ الله تعالى بضعه عشر عاماً . ولا كان في حملها الناس جمع

(١) قال المؤلف في كتابه المفردات : « الرُّبُّ — في الأصل — التربية — وهو إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام ، يقال : ربُّه ، وربّاهُ ، وربّيه ... فالرُّبُّ : مصدر مستمر للفاعل ...
(٢) النساء : ١ ، والنجح : ١ ، ولقمان : ٣٣ .. وقد جاءت في الأصل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وهو خطاً من الناسخ .
(٣) البقرة : ٢٧٨ ، والمائدة : ٣٥ ، والتوبة : ١١٩ ، والأحزاب : ٧٠ .

(٤) قال المؤلف في كتاب المفردات بعد هذه الجملة : « وفلما أحاطنا تعالى عليه في معرفة وحدانيته فقال : ﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

حمد ما كان من أرفع حامد ، وأعرفهم بالحمد ، وأقدرهم على إنشاء حقه في الحمد . وما حامد أرفع منه وأعرف بذاته وأقدر على حمده منه تعالى ، كما لا يحمد أرفع منه وأعلى .
وقال بعضهم : كل ثناء أتى الله على نفسه ، فهو في الحقيقة إظهاره بعبده . فحمده لنفسه : هو بث الآله ، وإظهار نعمائه بحكمات أعماله المتضمنة لخدمه . فكان قوله « الحمد لله » — تقديره : الحمد لله ظاهر بالآله ، وعلى ذلك قوله : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾^(١) فإن شهادته لنفسه إيجاده الأشياء دالة على وحدانيته ناطقة بالشهادة له .
وعلى هذا قال ذو النون : لا شهد لنفسه ، أطلق كل شيء بشهادته :

فسي كل شيء له شاهد يدل على أنسه واحده
وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾^(٢) وقوله : ﴿ يسبح له ما في السموات والأرض ﴾^(٣) . إن قيل استحس حمده لنفسه وقد علم في الشاهد استباح حمد الإنسان نفسه حتى قيل حكيم : ما الذي لا يحسن وإن كان حقاً ؟ فقال : مدح الرجل نفسه^(٤) ؟

قيل : إنما قبح ذلك من الإنسان ، لأنه ما من أحد إلا والنقص فيه ظاهر ، ولو لم يكن إلا في كون أثر الصنعة عليه وحاجته إلى الكمال ، ومن خفي عليه نقصه فقد جمح عنه عقله . ثم مدح الإنسان نفسه ليس بقبيح على الإطلاق ، فإن ذلك مستحسن عند تنبيه المخاطب على ما خفي عليه من حال المخاطب ، كقول عالم يحث المتعلم على الأخذ عنه : اسمع مني فإنك لا تجد فيه مثلي . وعلى ذلك قول يوسف — عليه السلام : ﴿ اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم ﴾^(٥) .

إن قيل : « الحمد لله » : جبر . ويقضي مجزأ . فما الفائدة في إيراده في الخبرات ؟

(١) آل عمران : ١٨ .
(٢) الاسراء : ٤٤ .
(٣) الطه : ٢٤ .
(٤) يوسف : ٥٥ .

انفسهم^(١١) تبيها أنهم لو تفكروا في أنفسهم لما خفي معرفته عليهم .

وقال الفضل بن سلمة : العرب تقول : « العالين » — بالياء — في موضع النصب والرفع والجر ، إلا قوماً من كنانة يقولون : « اللذون » قال : ويدل على ذلك أن « فاعل » لا يجمع جمع السلامة^(١٢) قال : وحل ذلك : « الأتوزين »^(١٣) و « المتكزين »^(١٤) و « البرجين »^(١٥) وذكر أن من قال : « العالون » فقد وقع عليه السهو ، حيث لم يجز ذلك في موضع الرفع ، لا وجد « الذين » في موضع رفع وذكر المراد أن هذا سهو من قائله ، لأنه رأى ذلك في القرآن إما خفصاً أو نصياً .

﴿ مالك يوم الدين ﴾ : قيل : الملك : الذي يتلوك الأمر والتي في الجمهور . وإنما شرط الجمهور ، لأن كل إنسان يتلوك ذلك في نفسه وما يخص به ، ثم لا يقال له ملك . وهذا إما قاله بالنظر العامي . وإما بالنظر الخاصي : فهو في الحقيقة اسم لمن يتلوك السياسة في نفسه ، أو منها ، أو في غيرها . ومالك ذلك من نفسه أجل ملك وأكثر سلطان ولذلك قيل لحكيم ما الملك الأعظم ؟ فقال : « أن يتلقت الانسان شهرته » . بل هذا قال عليه السلام لمن سأله أي الأضداد أشد ؟ فقال : ﴿ جهاد هراك ﴾^(١٦) . وقال : « رجعتا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر »^(١٧) .

(١) الحشر : ١٩ .

(٢) قال صاحب القاموس : « والمآل : الخلق كله ، أو ما حواه بطن الآفك . لا يجمع « فاعل » — بالواو — غيو وغير « باسم » .

(٣) قال صاحب القاموس : « رأيت منه الأتوزين — بكسر الراء — والأقربيات : أي : اللذاهي » .
(٤) قال صاحب القاموس : « والتكزين بتثنية الفاء وفتح الفاء وسكون الفاء وفتح الكاف — الداهية ، أو الأمر المعجب العظيم .

(٥) هكذا جاءت الكلمة في الأصل والظاهر أنها تصحيف لكلمة أخرى .
(٦) (٧) قال في « كشف الغطاء » ٥١١/١ — ٥١٢ : « قال الحافظ بن حجر في تسديد القوس : هو مشهور على الأستهة ، وهو من كلام إبراهيم بن عيلة — انتهى — وأقول : الحديث في الإجهاد المراقى : رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ، ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ : « قدم النبي — ﷺ — من غزاة ، فقال عليه الصلاة والسلام : قد منم من خير مقدم وقد منم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، قالوا : وما الجهاد الأكبر ؟ قال : مجاهدة البعد هواه — انتهى — والمشهور على الأستهة : رجعتا من الجهاد الأصغر إلى الأكبر دون باقية فقيهه اقتصار — انتهى .

جمعهم ، إذ من شأن الإنسان — إذا شارك غيره في اللفظ — أن يكون الحكم في اللفظ له .
وقيل : لأنه عني به أوصاف الخلائق من الملائكة والجن والانس^(١) دون غيرها — ورايه ذهب ابن عباس ومجاهد .

وقيل : عني به الناس ، وحصل كل واحد منهم عالماً — قال ذلك جعفر بن محمد . قال : العالم عالمان : عالماً كبير ، وهو الفلك بما فيه . وعالماً صغير ، وهو الإنسان . وقال : سمي كل إنسان عالماً ، لأن فيه جواهر العالم الأكبر من الأخلاط الأربعة^(٢) ، ولأن لحمه كالأرض الرخوة ، وعظامه كالجبال ، ودمه الجاري في العروق كالياه في الأنهار ، ونفسه كالريح ، وشعره كالنبات . وفيه من المآلك : العقل ، ومن البهائم : الشهوة ، ومن النبات : الثمر والتغذي .

قال فصار عالماً يتعلم به وحدانية صانعه ، كما يتعلم بالعالم الكبير .
ولذلك قال تعالى : ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾^(٣) . وقال عليه السلام : ﴿ أعلمكم بنفسه أعلمكم بربه ﴾^(٤) ، وقيل — فيما أورد الله في السفر الأول : ﴿ من عرف نفسه فقد عرف ربه ﴾^(٥) ، وراك ذلك أشار بقوله عز وجل : ﴿ ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم

(١) في المفردات : « وأما جمعه : فإذن من كل نوع من هذه قد يُسمى عالماً ، فيقال : عالماً الانسان ، وعالماً الله ، وعالماً النار » .

(٢) في المفردات : « والصغير : هو الإنسان لأنه مخلوق على هيئة العالم ، وقد أوجد الله تعالى فيه كل ما هو موجود في العالم الكبير » .

(٣) التواريخ : ٢١ .

(٤) قال في كشف الغطاء ومزيل الالباس ٣٤٣/٢ — ٣٤٤ : « وقال النجم : قلت : وقع في آدب الدين والدنيا للمأوردي : عن عائشة سئل النبي — ﷺ — : من أعرف الناس بربه ؟ قال : أعرفهم بنفسه .
(٥) قال في « كشف الغطاء » ٣٤٣/٢ : « قال ابن تيمية : موضوع . وقال النووي قبله : ليس بتابت وقال أبو الظاهر بن السمعاني في الفواطع : إنه لا يعرف موضوعاً ، وإنما يحكي عن يحيى بن معاذ الرازي — يعني من قوله — قال ابن الفرس بعد أن نقل عن النووي أنه ليس بتابت — قال : لكن كتب الصنوية مشحونة به يسوقونه مساق الحديث كالشيخ يحيى الدين بن عربي وغيره . قال : وذكر لنا شيخنا الشيخ حجازي الراعي شارح الجامع الصغير للسيوطي ، بأن الشيخ يحيى الدين بن عربي ممدود من الحفظ . وذكر بعض الأصحاب أن الشيخ يحيى الدين قال : هذا الحديث وإن لم يصح من طريق الرواية فقد صحَّ عندنا من طريق الكشوف — وللحافظ السيوطي فيه تأليف لطيف سماه : القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه » .

— إذا كان حقيقة اليوم والوقت ليس بملك لغيره .

وأما اختصاص ذلك اليوم مع كونه في الحقيقة مالكا لجميع الأشياء وفي جميع الأزمنة — لأمرين :

أحدهما : أنه قد ملك في الدنيا قوماً أشياء يتحلل عنها ملكهم لها يوم القيامة ، ولذلك قال : ﴿ لئن أنزلت الملك اليوم ﴾^(١١) ، وقال : ﴿ نزلت الأرض ومن عليها ﴾^(١٢) والأمر بيومئذٍ لله^(١٣) .

والثاني : على وجه التعظيم — لأنهم يحملون ما يستظمونه ملكاً له ، نحو : « بيث الله » وناقته الله . وتعظيمه إياه على وجه أن اليوم الآخر لا انقضاء له ولا فناء ، وجميع ما في الدنيا فإن ، وقد علم أن الباقي أشرف من الفاني .

فأما « الذين » : فالجاء ، كقوله : ﴿ وإن الدين لواقع ﴾^(١٤) .

وقيل « الذين » : عبارة عن الشريعة ، كقوله : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾^(١٥) .

ومعناه : يوم جزاء الدين .

وقيل « الذين » : الطاعة ، أي : يوم جزاء الطاعة . وخصّ الطاعة ، وإن كانت الجزاء عنها وعن المعصية لأمرين :

أحدهما : أن كل أحد يُطيعه في ذلك اليوم ، ولذلك قال : ﴿ إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ﴾^(١٦) .

والثاني : أن الطاعة هي المقصودة بالجزاء ، ولأجلها خلقنا ، وعلى ذلك دل قوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾^(١٧) .

- (١) غافر : ١٦ .
- (٢) مريم : ٤٠ .
- (٣) الانقطار : ١٩ .
- (٤) الناريات : ٦ .
- (٥) آل عمران : ١٩ .
- (٦) مريم : ٩٣ .
- (٧) الناريات : ٥٦ .

ورحمة من قراً « ملكك » : قوله تعالى : ﴿ لمن أنزلت اليوم ﴾^(١٨) وقوله : ﴿ أنزلت اليومند الله ﴾^(١٩) . والملك : مصدر « أنزلت » لا « الملك » .

وأما « الملك » : فهو الضابط للشيء المتصرف فيه بالملك ، ومعناه « ملكك العجيب » . و « الركيل » : — وإن كان ضابطاً للشيء متصرفاً فيه — فإنه لا يقال له : « مالك » لا كانت يده بيد غيره . ويقال للصبي والمعتوه : « مالك » ، لا كان ذلك لهما حكماً وإن لم يكن لهما فعلاً .

ورحمة قارئه قوله — عز وجل : ﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾^(٢٠) فجعل « الملك » مملوكاً . وقال : « والأمر يومئذٍ لله »^(٢١) وقوله : ﴿ يوم لا تنالك نفسٌ شيئاً ﴾^(٢٢) .

فإن قيل : أيها أبلغ ؟

قيل : قال بعضهم : « مالك » أبلغ ، لأنه يقال : مالك الدرهم والحيوانات والريح ، ولا يقال ملكها .

وقيل « الملك » أبلغ ، لأنه لا يكون إلا مع تعظيم . وهذا يختلفان في الحقيقة ، فإن الملك هو المتصرف بالأمر والشيء في الأمورين . والملك : هو المتصرف في الأعيان المملوكة على أي وجه كان .

فإن قيل : على أي وجه أضيف إلى اليوم ؟

قيل : أما « ملكك » فعلى حد : بأساق اللبنة أهل الدار . في أنه اتسع للظرف فجعله مفعولاً به .

وأما « ملك » : فمضاف إلى المفعول به ، لأنه تعالى هو موجد وضابطه .

وإذا أضيف إلى « الوقت » غير الله تعالى فيقال : فلان ملك يوم كذا ، فإنما هو على تحويز

- (١) غافر : ١٦ .
- (٢) الحج : ٥٦ .
- (٣) آل عمران : ٢٦ .
- (٤) ، (٧) الانقطار : ١٩ ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً والأمر يومئذٍ لله ﴾ .

هو إذ قال لبيته ما تعبدون من بعدي ﴿١١﴾ . والبيد على ضربين :

— عبد بالإيجاد والتسخير : وذلك يطلق على كل أحد ، وإياه عني بقوله تعالى : هو إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ﴿١١﴾ .

— وعبد على طريق التخصص : وذلك قوله : هو إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴿١٢﴾ . واستنابهم إليس بقوله : هو إلا عبادك منهم المخلصين ﴿١٣﴾ ، وقوله : هو وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا ﴿١٤﴾ .

فعل الثاني : يصح أن يقال : فلان ليس عبداً لله ، وعلى هذا قيل : فلان عبد المولى ، وعبد الشهوة ، وعبد العاطفت ، وقال تعالى : هو من يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله ﴿١٥﴾ . وعلى ذلك قال عليه السلام : « تعس عبد الديار ، تعس عبد الدرهم » ﴿١٦﴾ .

والاستعانة : طلب العونة ، وهي ضربان : ضروري في الأمر . وغير ضروري :

فالضروري : مالا يتم إيجاد الفعل من دونه ، ويوجوده يوصف الإنسان بالاستعانة للفعل . ويتقدم بوصف بالجزء عنه وهي على القول الجمل أربعة :

بئية صحيحة للفاعل وتصفه للفعل ، وتأتي مادة له وآلة يعمل بها ، وذلك منتصراً في الكاتب فإنه يحتاج إلى بئية صحيحة ، وهي المضموم . وإلى تصور لها وهو : المعرفة . وإلى آليات : كاللآلة والقلم . وإلى مادة توجد الفعل فيها ، وهو الكاخذ

وغير ضروري : وهو ما يصح إيجاد الفعل من دونه ، لكن ربما يكون فيه الصموية ، كمن يقصد مكاناً بعيداً فيجتمه صديق له مركباً ، فيسهل عليه طريقه .

- (١) البقرة : ١٣٣ .
(٢) مريم : ٩٣ .
(٣) الحجر : ٤٢ .
(٤) الحجر : ٤٠ .
(٥) الفرقان : ٦٣ .
(٦) البقرة : ٢٥٦ .
(٧) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد : باب الحراسة في الغزو في سبيل الله .

وزكريا : « مالك » — بالنصب — فقيل هو نداء ﴿١٧﴾ — فعل هذا يقع في اللفظ عدول عن الجبر إلى الخطاب به . وقيل : نصبه على المدح والعدل إلى الخطاب يكون في قوله : هو إياك نعبد .

قوله عز وجل : هو إياك نعبد وإياك نستعين ﴿١٨﴾ :

قال بعض النحويين ﴿١٩﴾ : « إياك » كلمة اسم واحد . وقال بعضهم ﴿٢٠﴾ : الكاف هو الاسم . و « إيا » : وصلته له . وهذان لا تنافي بينهما في الحقيقة ، لأن ذلك بنظرين مختلفين ، وذلك أن الضمير المتصل إذا قُدم أو فُصل بينه وبين المتصل به لا يَحْسُنُ التعلق به مفرداً ، فضم إليه : « إيا » ، ليصير بذلك كلاماً مستقلاً .

فمن قال : الضمير : هو الكاف ، فإنما اعتبر بذلك بعد انضمام « إيا » إلى الضمير والعرب كما أنهم يتحرون بالحروف المركبة إضافة المعنى ، فقد يأتون ببعضها تديباً للفظ وتحميلاً له ، بدلالة إدخالهم الحروف بين الحرفين المتنافرين في التركيب ، إغلا يفصح القفوه بها . وذلك قد أشيع الكلام فيه في غير هذا الكلام .

ف « إيا » : جُعل وصلته لتحسين اللفظ بالضمير إذا قُدم لها لم يَحْسُنُ أن يُقال : لك أُرزيت . وه ضربت كما أتوا ب « ذي » لا أرادوا الرصف باسم الجنس في نحو قولهم : « مررت برجل ذي مال » . وأتني ب « الذي » لا أريد أن توصف المعرفة بالجمل . وعلى ذلك أتني ب « مثل » مع « الكاف » لا لم يَحْسُنُ إدخال الكاف على الضمير ، فيقال : كرك وكه . و « العبادة » : التذلل . ومنه : طريق معبد . وفي المعارف . الاشتغال بالخدمة . قال تعالى :

- (١) قال مكي بن أبي طالب في كتاب « الأمانة » ٩٠/١ — ٩١ : « قرأ أبو صالح : مالك يوم الدين »
بأنف والنصب على البناء . وكذلك قرأ محمد بن السميع ، وهي قراءة حسنة . وقرأ شرح بن يزيد الحضرمي أبو حمزة « ملك يوم الدين » بالنصب على البناء من غير ألف . وقد أورد ذلك تحت عنوان « ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السنية في سورة الحمد عما يوافق خط المصحف ويقرأ به ، ولم أقرأ به » .
(٢) هو قول الكريين كما ذكره مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن : ١١/١ .
(٣) قال مكي في مشكل الإعراب : ١٠/١ : « وحكى ابن كيسان أن الكاف هو الاسم و « إيا » أتني بها لتعتمد الكاف عليها ، إذ لا تقوم بنفسها .

قيل : لأنه لو قال : إياك نعبد ونستعين ، لكان يصح أن يعتقد أن الاستعانة بغيره ، وكان إعادته أبلغ .

إن قيل : لم قدم العبادة على الاستعانة ، وحق الاستعانة أن تكون مقدمة ، إذ لا سبيل إلى عبادته إلا بجموعته ؟

قيل : قد قالوا : هو على التقديم والتأخير . وقيل : الواو لا يقتضي الترتيب .

والوجه — في ذلك — أن الله تعالى علم خلقه بذلك ان يقدموا حقه ثم يسألوه ليكونوا مستحقين للإجابة . ويجوز أن يكون قوله : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين ﴾ : في موضع الحال ، نحو قول الشاعر :

بأيدي رجاله لم يشيموا سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سئلت^(١) بقوله « لم يكثر القتلى بها » : في موضع الحال .

قوله عز وجل : ﴿ هَدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ :

الهداية : دلالة بظنّف . ومنه : الهدية . و « هودى الوحش » إنما هو : مُقَدِّمَاتُهَا ، لكنّها هادية لسائرهما . ومُخَصَّصٌ مَا كَانَ دَلَالَةً بِ « فَعَلَتْ » نحو : هديته الطريق . وما كان من الإصغاء به « أُنْفَلَتْ » نحو : أهديت الهدية . وأهديت إلى البيت . ولا تُصَوَّرُ المورس على وجهين قبل فيه : هديت وأهديت فإن قيل ، كيف جعلت الهدى دلالة بظنّف ، وقد قال تعالى : ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ كَيْبَ عَلَيْهِ آتَهُ مِنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾^(٣)

قيل : إن ذلك على حسب استعمالهم اللفظ على التّهكّم كما قال :

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه : ١٣٩ . ومعنى « لم يشيموا » : لم يعمدوا .

(٢) الصافات : ٢٣ .

(٣) الحج : ٤ .

فغير الضروري لا يمكن حصوّه ، ويصح التكليف من دون وجوده ، وهو المبرر عنه بالتوفيق والتسهيل ونسبه العامة : سعادة الجّد . وجوده البُعث . وفي تيسر ودفع ضده يستعمل في كثير من الأوعية .

فإذا ثبت هذه الجملة ، فالاستعانة بالله : طلب الأمرين . فيحصل الضروريات من المعاون يتوصل إلى اكتساب الثواب . ويحصل غير الضروريات منها يتسهّل علينا السلوك إليها .

إن قيل : كيف قال : « إياك نعبد » ولو قال : « نعبدك » كان أوجز منه لفظاً ؟

قيل : إن عادتهم أن يقدموا من الفاعل والمفعول ما القصد الأول إليه ، والاهتمام مترجه نحوه ، وإن كان في ذكر الجملة القصدان جميعاً . تقول : بالأمر استخف الجند — إذا كان القصد الأول ذكر من وقع به استخفاف الجند — والأمر استخف بالجند — إذا كان القصد الأول إلى من أقدم على الاستخفاف بهم .

ولما كان القصد الأول — في هذا الموضع — ذكر المعبود دون الإخبار عن إيجاد عبادتهم ، كان تقديم ذكره أول . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ أَقْبِرْ لِلَّهِ تَمَرُؤِي أَعْبُدْ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾^(١) . وأيضاً ففي تقديم ذكر المفعول إشارة إلى إثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره ، تقول : إياك أفرح ، تبييناً أي لا أفرح إلا إياك ، وإذا قال : أفرح إياك ، فليس فيه هذا المعنى . وعلى هذا فسّر ابن عباس فقال : معناه : لا تُوجِدُ غيرَكَ .

وقال بعضهم : إنما تبه — تعالى — بتقديم ذكره أن يكون نظر العباد من المعبود إلى عبادتهم له ، لا من العبادة إلى المعبود . وعلى ذلك ففعل ما حكى الله عن نبيّا — عليه السلام — إذ قال : ﴿ لا تخونن إن الله معنا ﴾^(٢) فنظر من الله تعالى إلى نفسه — على ما حكى عن موسى عليه السلام — حين قال : ﴿ إن معي ربي ﴾^(٣) فقدم ذكر نفسه ، ونظر منها إلى ربه .

إن قيل : لم كرر « إياك » ؟

(١) الزمر : ٦٤ .

(٢) التوبة : ٤٠ .

(٣) الشعراء : ٦٢ .

وثارة إلى النبي — عليه السلام — وثارة إلى القرآن قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ آفَاقٌ ﴾ (١١)

وثالثها : هداية يربطها صالحى عباده بما اكتسبوه من الخيرات . وهي الهداية المذكورة في قوله — عز وجل — ﴿ وَهُدُوا إِلَى الصِّرَاطِ الْحَمِيدِ ﴾ (٢١) وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ آفَقَهُ ﴾ (٣٢) وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ (٤٤) وهذه الهداية هي المعنوية بقوله : ﴿ وَنَعْمَلْ لَكُمْ نُورًا تَمشُقُونَ بِهِ ﴾ (٥٥) ، ويصح أن تُنسب هذه الهداية إلى الله — عز وجل — فيقال : هو آثرهم بها ، من حيث إنه هو السبب في وصولهم إليها . ويصح أن يقال : اكتسبوها من حيث إنهم توصلوا إليها باجتهادهم . فمن قصده سلطانا مستزفدا فأعطاه يصبح أن يقال : إن السلطان تجوَّله . ويصح أن يقال : فلان اكتسبه بسعيه ، ولا يطروء ذلك على الآخرين ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْرَارَهُمْ ﴾ (٦١) . وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ﴾ (٧٧) فإنه أن ذلك جهدهم وبفضله جميعاً .

وهذه الهداية يصبح أن يقال : هي مباحة للعقلاء كلهم . ويصح أن يقال : هي محظورة إلا على أوليائه ، لا كان في إمكان جميع العقلاء أن يترشحوا لقتالها ، ومن قبل أنها لا يستهل ثمارها قبل أن يتشكل الإنسان بشكل مخصوص بتقديم عبادات .

وقد قال بعض المحققين : الهدى من الله أكثر ، ولا يتصوره إلا البصير ، ولا يعمل به إلا اليسير . ألا ترى إلى نجوم السماء ما أكثرها ، ولا يهتدي بها إلا العلماء . وقال بعض الأولياء : إن مثل

- (١) (الأبرار : ٩)
- (٢) (الحج : ٢٤)
- (٣) (الأنعام : ٩٠)
- (٤) (المنكوت : ٦٩)
- (٥) (الحديد : ٢٨)
- (٦) (محمد : ١٧)
- (٧) (يونس : ٩)

وخبيل قد دلفن له خبيل تخية بينهم ضرب وجميع (١) والهداية : هي الارشاد إلى الخيرات قولاً وفعلاً ، وهي من الله تعالى على منازل بعضها يربط على بعض ، لا يصح حصول الثاني إلا بعد الأول ، ولا الثالث إلا بعد الثاني : فأول المنازل : إعطاء العبد القوى التي بها يهتدي إلى مصاطبه : إما تسخييراً ، وإما طوعاً . كالمناعر الخمسة ، والقوة الفكرية وبعض ذلك قد أعطاه الحيوانات ، وبعضه خص به الإنسان .

وعلى ذلك دل قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ (١٢) ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِي قَدَّرَ فُهْدِي ﴾ . وهذه الهداية : إما تسخير ، وإما تعليم . وإلى نحوه أشار بقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحِي رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ (١٤) وقوله تعالى : ﴿ بَانَ رَبُّكَ أَوْحِي لَهَا ﴾ (٥) . وقال في الإنسان — بما أعطاه من العقل وعرفه من الرشد : ﴿ يَا أَيُّهَا هَدْيَاةَ السَّبِيلِ ﴾ (١٦) وقال : ﴿ وَهَدْيَاةَ النَّجْدَيْنِ ﴾ (٧) وقال في ثمود : ﴿ فَبِهِدْيَانِهِمْ فَاسْتَجَبُوا أَعْمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ (٨) .

وثالثها : الهداية بالأدعاء وبعبارة الأنبياء ، وبأنها عني بقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَنبِيَآ ﴾ (٩) ويقوله : ﴿ وَلا تَكُلْ قَوْلَهُمْ هَادٍ ﴾ (١٠) . وهذه الهداية تُنسب تارة إلى الله — عز وجل —

(١) البيت لعمر بن معدى كرب كما في الكتاب : ٣٦٥/١ — ٣٦٦ ، ٤٢٩ ، وقال فيه الشنمري : الشاهد فيه حمل الضرب تحية على الاتساع .. يقول : إذا تلاقوا في الحرب حملوا بدلاً من تحية بعضهم البعض الضرب الرجيع ، ومعنى « دلفت » : زحمت . والدليلف : مقارنة العطر في الشيء . وانظر : نوادر أبي زيد : ١٥٥ ، والمقتضب : ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ ، والخصائص : ٣٦٨/١ .

- (٢) طه : ٥٠
- (٣) الأهل : ٣
- (٤) النحل : ٦٨
- (٥) الزلزلة : ٥
- (٦) الإنسان : ٣
- (٧) البلد : ١٠
- (٨) فصلا : ١٧
- (٩) الأنبياء : ٧٣
- (١٠) الرعد : ٧

الثاني : قيل : وَفَقْنَا لِعَرْبِيَّةِ الشَّرْعِ .

الثالث : اخْرُسْنَا عَنْ اسْتِعْوَاءِ وَاسْتِهْوَاءِ الشَّهَوَاتِ ، وَاعْتَصِمْنَا مِنَ الشَّيْثَاتِ .

الرابع : زَنَا هُدَى اسْتِجَابًا لَا وَعَدَتْ بَعْلُوكَ : « وَمَنْ [يُؤْمِنُ بِاللَّهِ] يَهْدِ قَلْبَهُ »^(١٤) وقولك : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾^(١٥) .

الخامس : قيل : علمنا العلم الحقيقي ، فذلك سبب الخلاص ، وهو المعبر عنه بالنور في قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورٍ مِّنْ بِيْئَاهِ ﴾^(١٦) .

السادس : قيل : سؤال الجنة ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَبِيلَهُمْ وَيُضَلِّحُ بِأَلْفَمِ ﴾^(١٧) ، وقال : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَبَّلَهُمُ اللَّهُ يَأْتِيهِمْ ﴾^(١٨) الآية .

فهذه الأقوال اختلفت باختلاف أنظارهم إلى أبعاد الهداية وحزائياتها . والجميع يصح أن يكون مراداً بالآية ، إذ لا تنبأ في بينها . والله التوفيق .

وقوله : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ يقال : الصراط ، والسرط ، والزرط . والأصل : من سرطت الطعام ، وزرطته : إذا ابتاعته . وسمي الطريق بذلك تصوراً أنه إما أن يتبعه سالكه ، أو يبتلع هو سالكه . ألا ترى أنه قيل : فلان آكثه الفأرة — إذا أضمرته أو أهلكته .

وَأَكَلِ الْفَأْرَةَ — إذا قطعها — وعلى هذا النحو قال :

رَغْبَةُ الْفَيْصَافِي بَعْدَمَا كَانَ حَقِيَّةً رَعَاهَا وَمَاءُ الرَّوْضِ يَهْتَلُ سَاكِنِيهِ^(١٩)

(*) التباين : ١١ .

- (١) حمد : ١٧ .
- (٢) النور : ٣٥ .
- (٣) حمد : ٥ .
- (٤) يونس : ٩ .

(٥) البيت لأبي تمام وهو في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي : ٢٢٢/١ وقد قال في شرحه : المعنى أنه قُطِعَتْ عليه الفأرة من الأرض فهزل بعدما كان سميناً ، فكأنها رَغْبَةٌ بعدما رعى نبتها .

هداية الله مع الناس كَنَتَلِ سَيْلٌ مَّرٌّ عَلَى قَلَابِثٍ^(٢٠) وَغَدْرَانٍ^(٢١) فَيَسْأَلُ كُلُّ قَلْبٍ مِمَّا يَقْدِرُ سَمْعُهُ ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾^(٢٢) . وقال بعضهم : هي كمبر أنى على أرضين ففتتفع كل أرض بقدر ترشيحها للانتفاع .

والبرية الرابعة من الهداية : التكيُّن من مجاورته في دار الخلد . وأياها عني الله تعالى بقوله : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ يُخْرِجُ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارَ ، وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾^(٢٣) .

فاذا ثبت ذلك : فمن الهداية مالا ينبغي عن أحد بوجه . ومنها ما ينبغي عن بعض وثبتت لبعض . ومن هذا الوجه قال تعالى لئيبه ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} : ﴿ أَنْتَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾^(٢٤) وقال : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢٥) وقال : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمِيِّ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ ﴾^(٢٦) ، فإنه عني الهداية التي هي : التوفيق ، وادخال الجنة دون التي هي الدعاء ، لقوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٢٧) .

وقال — في الأنبياء — : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾^(٢٨) . فقوله : ﴿ هَدَانَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ : فسّر على وجه يحسب أنظار مُخْتَلِفَةً إِلَى الرَّجْوِ الْمَذْكُورِ :

الأول : أنه عني الهداية العامة ، وأمر أن ندعو بذلك ، وإن كان هو قد فعّله لا محالة ، ليريدنا ثوباً بالدعاء ، كما أمرنا أن نقول « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ » .

(١) قال في المعجم الوسيط : « الْفَالَتْ » : الثغرة في أرض وبن ، يقال : فالت السيل : للثغرة في صخرة يستتق فيها ماء ... جمعها : « فلات » .

- (٢) الفدران : جمع « غدبر » وهو : القطعة من الماء يعادها السيل .
- (٣) الرعد : ١٧ .
- (٤) الأعراف : ٤٣ .
- (٥) الفصص : ٥٦ .
- (٦) البقرة : ٢٧٢ .
- (٧) الغل : ٨١ .
- (٨) الشورى : ٥٢ .
- (٩) الأنبياء : ٧٣ .

اصطفينا من عبادة فمنهم ظالم لنفسه ﴿١﴾ — الآية — فجعل ثلاثهم مصطفين ولكن بعض الطرق أقرب من بعض ، قال عليه السلام في قوم : ﴿ إنهم يمدحون الجنة قبل آخرين بكذا سنة ﴾ (١).

قوله عز وجل : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ :

الإنعام : إيصال الإحسان إلى الغير . والنعمة — يقال فيما يرضيه العفل وإن كان كربه الخجل — والنعمة — يقال فيما يستلذه المولى . وإن كان كربه العاقبة — هذا هو الحقيقة ، وإن كان قد يعد الانسان سوء تصوره بعض ما يستلذه هواه نعمة ، وإن كان وخيم العقى . ونعمة الله ، وإن كانت لا تخصي ، كما قال تعالى : ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ (٢).

فهي بالقول الجمل ضربان :

دنيوي وأخروي .

والدنياوي : ضربان : موهبي ومكسبي .

فالموهبي : ثلاثة :

— اشرفها : العقل وقواه من الفهم والحفظ والفكر والنطق .

— ثم البدن وقواه من الصحة والقوة والجسم والكمال .

— ثم ما يكفئه من خارج المال والجاه والأقارب والأصدقاء .

وأما المكسب فأربعة :

— الحكمة .

(١) فاطر : ٣٢ .

(٢) الله يريد بذلك مثل الروايات التي ذكرها الترمذي في كتاب الزهد : ٣٦/٤ — ٣٧ والتي منها :

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بصمت يوم وهم خمسمائة عام » وقد علق عليه الترمذي بقوله : وهذا حديث صحيح . وانظر بقية الروايات في كتاب الزهد . (٣) النحل : ١٨ .

ويقال : قتل أرضاً عالمياً . وقتلت أرض جاهليها .

وسمي الطريق : « اللقم » و « اللقمقم » — على هذا النحو — وذلك في معنى : « اللقمقم »

كانقض والرض في معنى « المنقوض » و « المرغوض » .

و « المستقيم » : القام بالمسط . قال أمير المؤمنين علي :

صراط إذا اعرج المرأه مستقيم

وذلك قد تصور على وجهين :

أحدهما : انه إشارة إلى أن الطريق المستقيم [واحدة] بإضافتها إلى طرق (١) الضلال

الكثيرة (٢) . وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل

ففتروا بكم عن سبيله ﴾ (٣) . وروى أن النبي ﷺ قال :

« ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جهنمي الصراط ستر مرخاة ، وعلى رأس الصراط داع

يقول : ادخلوا الصراط ولا تعوجوا » ثم قال : « الصراط : الإسلام ، والستر المرخاة : محارم

الله . وذلك الداعي : القرآن » (٤) .

وعلى هذا فترت الآية : فقيل : الصراط المستقيم : القرآن . وقيل : الإسلام وقيل : سنة

النبي ﷺ وهذا كله إشارة إلى شيء واحد وإن اختلفت العبارات .

والثاني : أن طرق النجاة بإضافة بعضها إلى بعض كثيرة ، لكن بعضها أقصد ، وبعضها أبعد .

وأقصد الطريق : المستقيم الذي هو طريق السائقين دون طريق المقتصدسين الظالمين ، وإن كانا

مؤدبين إلى النجاة أيضاً ، لكنهما أبعد . ألا ترى أنه قال تعالى : ﴿ ثم أوتينا الكتاب الذين

(١) كما في « خ » وفي « خ » : طريق .

(٢) كما في « خ » وفي « خ » : كثيرة .

(٣) الأنعام : ١٥٣ .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ١٨٢/٤ من حديث النورس بن سيمان وإسناده صحيح . وأخرجه الحاكم في

مستدرکه ٣١٨/٢ ، وقال : صحيح على شرط مسلم وواقفه الذهبي . وأخرجه الترمذي بلفظ قريب منه تحت رقم (٢٨٦٣) في الأفعال باب رقم (١) وقال : هذا حديث حسن غريب .

وضرب غير ضروري ، وقد يكون تارة نافعاً في بلوغ المقصود ، وتارة ضاراً فيه ، نحو المال والجاه والقوة والجمال ، ولذلك لا يقال في المال : إنه نعمة على الإطلاق ، لأنه قد يكون نعمة لزيد ، ونقمة على عمرو . ولهذا قيل : رب مغبوط بأمر وهو دأوه . ومرحوم لأمر هو شفاؤه . ولذلك قال بعض الصالحين : يامن منعه عطاء . وقال آخر : يامن لا يستحق جميعه الشكر سواه . وعصا ذلك كله في إيصالنا إلى المقصود من نعيم الآخرة — توفيق الله عز وجل — فقد قيل لبعض الحكماء : ما الذي لا يستغني عنه في كل حال ؟ فقال : التوفيق .

إذا ثبت معرفة أنواع النعم ، علم أن قوله تعالى : ﴿ هو الذي أنعمت عليهم ﴾ : يعني به من سهلت عليهم طريق الفوز بإعطائهم ما يحكمهم منه ، ومنعمهم ما يبطئهم عنه . ومن المفسرين من قال : أراد به عرفهم مكائد الشيطان وخيانة النفس .

ومنهم من قال : عني الإتيان عليهم بالمعلم والفهم .

وكل هذا أبعاض للحكمة . فالوجه : أن يجري ذلك على العموم في كل ما صح أن يكون نعمة بدلالة قوله تعالى : ﴿ وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة ﴾ (١١) .

ومؤلاة النعم عليهم : المعينون بقوله تعالى : ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حمنا مع نوح ﴾ (١٢) الآية .

وقوله عز وجل : ﴿ غير المفضوب عليهم ولا الضالين ﴾ : أصل « المفضوب » : عليان دم القلب إرادة الانتقام . وسبباً المفضوب : انفعال مكروه بدلالة قوله عليه السلام : « إن المفضوب من الشيطان ، وإن الشيطان خلق من النار » (١٣) . وقال عليه السلام : « اتقوا المفضوب فإنها حرة توفد في قلب ابن آدم . ألم تروا إلى انتفاخ أوداجه ، وحرة عينيه . فمن وجد من ذلك شيئاً فليلزم الأرض » (١٤) .

(١) لقمان : ٢٠ .
 (٢) مريم : ٥٨ .
 (٣) أخرجه أبو داود تحت رقم ٤٧٨٤/٤ في الأدب كما أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٦/٤ .
 (٤) أخرجه الترمذي من حديث طويل عن أبي سعيد الخدري تحت رقم ٢١٩١٧/٢ في كتاب الفتن ٤٨٣/٤ — ٤٨٤ — كما أخرجه أحمد في مسنده : ١٩/٣ ، ٦١ .

— والنعمة وعنها يصدر الجود .
 — والنجدة . وعنها يصدر الصبر .
 — والعدالة . وهي ثلاث :

عدالة في نفس الإنسان ، وذلك بأن يجعل هواه تابعاً لعقله .
 وعدالة بين العبد وخالقه ، وذلك في توفيقه حتى العبادات .
 وعدالة بين كل إنسان وغيوه في المعاملات .

وهذه الأربعة يبطئ عليها العبادة الأمر بها في قوله : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ (١١) .

وأما الآخروي : فرضي الخالق . ومعاشرته الملائكة . وبقاء الأبد . والغنى عن كل حاجة إلا إليه تعالى .

وعلى ذلك دل قوله تعالى : ﴿ وأعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ (١٢) . وقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية . جزأهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ (١٣) . فالنعمة الحقيقية التي لا تغناء عنها ، ويقال لها : الخير المطلق هي الآخروية . فأما الدنيوية فضريان :

ضرب هو نافع ضروري في الإيصال إلى الخير المطلق ، وهي المكتسبات ، فإنها ضرورية فيه ، إذ لا يمكن الوصول إلى نعيم الآخرة إلا بها أو ببعضها ، ولذلك قال تعالى : ﴿ لمن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ (١٤) .

(١) البينة : ٥ .
 (١) التوبة : ١٠٠ .
 (٢) البينة : ٧ — ٨ .
 (٣) آل عمران : ٩٢ .

أجر^(*) .

فاذا ثبت أن كل عدول عن الفرض والقصد يقال له خطأ وضلال ، وأن الصواب في نهاية الصعوبة علم أنه ليس كل ضلال وخطأ يستحق به العقاب الدائم . بل كما قد يسمى أكبر الكبار ، نحو : الكفر ضلالاً وبالطأ وخطأ ، وقد يسمى بذلك أصغر الصغائر .

فلا يجب أن يشككنا مشكك إذا رأينا بعض الأرباء موصوقاً بضلال وخطأ ، كما رأينا الكافر موصوقاً بهما فقد يتقارب الرصفان جداً ، وموصوقاها متباعداً . فنرض الضلال والخطأ عريض ، والتفاوت بين أدناه وأقصاه كبير . ولذلك قال تعالى للنبي ﷺ — ﴿ ووجدك ضالاً فهدى ﴾^(١١) أي : وجدك غير مهتد إلى ما سيق إليك من النبوة والعلم ، ونحو قوله : ﴿ وإن كانوا من قبل لفئ ضلالاً مبين ﴾^(١٢) . وقد يعبر عن سوء الاختيار بالضلال نحو قوله : ﴿ ففعلنا إذا رأنا من الضالين ﴾^(١٣) . ويعبر عن الخيبة بالضلال والمعنى والخطأ كما قال في الكفار : ﴿ إن الجرمين في ضلال وهم ﴾^(١٤) .

فاذا ثبت ذلك ، فقد روي عن النبي ﷺ — أنه قال : « المفضوب عليهم » — مهنا اليهود . و « الضالين » : النصارى . ودل على ذلك قوله في اليهود : ﴿ من لعنه الله ووضب عليه ﴾^(١٥) وقوله في النصارى : ﴿ ولا تتعمروا هراء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ﴾^(١٦) .

(*) أخرجه البخاري ٢٦٨/١٣ في كتاب الاعتصام وسلم في الأفضية تحت رقم ١٧١٦ ، وأبو داود تحت رقم ٧٤٠٣ . في الأفضية عن عمرو بن الماص رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ — ﴿ إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر » وأخرجه الترمذي تحت رقم ١٣٢٦ في الأحكام والنسائي في الفضاة ٢٢٤/٨ عن أبي هريرة .

(١) الضمى : ٧ .

(٢) آل عمران : ١٦٤ ، والجمعة : ٢ .

(٣) الشعراء : ٢٠ .

(٤) القمر : ٤٧ .

(٥) المائدة : ٦٠ .

(٦) المائدة : ٧٧ .

والغضب : و « الغم » : ثوران النفس — وهما من أصل واحد — إلا أنه متى كان معه الطمع في الوصول إلى الانتقام كان غضباً وإذا كان معه الطمع كان غمًا . فاذا : الغم والحزن : هما ما يقال الإنسان من فوقه . والغضب من دونه ، فيختلفان بالإضافة لا بالذات . ولهذا قال بعض الحديثين : فحزن كل أخي حزن أخو الغضب .

فاذا ثبت ذلك ، فالغضب من الصفات التي لو خلتنا وجود العقل لم تُجوز وصف البارئ عز وجل بها ، لكن أطلقنا عليه ذلك لما جسرتنا السمع وفسح لنا الشرح على معنى صحيح هو أنه قد تقدم أن الصفات — التي مبدؤها انفعالات ، ومتبناها فعل — متى وصف البارئ تعالى به أريد به الملتئى دون المبدأ . فاذا المراد بالغضب في صفة تعالى : إرادة الانتقام . وعلى هذا فسر المكلمون :

فقال بعضهم : هو إرادة الانتقام . وقال بعضهم : هو ذم المعصاة وقال بعضهم : هو جنس من العقاب . وقال بعضهم : هو استحارة البطش لاستكثار أمر . وقال بعضهم : هو الانتقام . وهذه التفاسير عنهم متقاربة لنظرهم منه إلى متى الغضب دون مبدئه .

وأما الضلال والخطأ : فالمدلول عن الصراط المستقيم وعن الصواب ، سواء كان المدلول عن ذلك عمداً أو سهواً ، وسواء كان يسيراً أو كثيراً .

والصواب من الشيء يجري [مجرى القوطس]^(١) المرنى في أنه هو الصواب . وباقية ضلال وخطأ ، ولهذا قال الحكماء : كوزنا اختياراً من وجه . وكوزنا أشراراً من وجوه كثيرة . ولهذا روي عن بعض الصالحين أنه رأى النبي ﷺ — في منامه ، فقال له : ما الذي شيتك يا رسول الله — حيث قلت شيتي هود وأخواتها — ؟ فقال : مثل قوله « فاستقم كما أمرت ومن تاب ملك »^(٢) ، ولصعوبة الصواب وكونه واحداً ، قال عليه السلام : « استقيموا ولن تحصروا »^(٣) ، وعلى هذا النظر قال : « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله

(١) في الأصل : القوطس ، والتصحيح من كتاب « الفردات » للمؤلف . والقوطس : الصيب في ربه .

(٢) هود : ١١٢ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده : ٢٧٧/٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، وابن ماجه في الطهارة : ٤ والدارمي في الرضوية : ٢ والموطأ في الطهارة : ٣٦ .

قوله : « غير المفضرب عليهم » زنة عظيمة في النحو ، وقال : ذكر « المفضرب » بلفظه المفرد ، وهو يعني الجماعة قال : ألا أن هذا يجوز في سمة الكلام . ونحفي عليه ان النماذجي بالجار يدخل الشبهة والجمع على الضمير المتصل به دون لفظ المفعول .

وقوله : « آمين » : قيل : هو اسم الفعل ، كصه ، وله . ومعناه : استجب — وذلك عن الحسن — ورايه ذهب الأحنف ويدل على كونه اسم فعل ما روي ان موسى كان يدعو وهارون — عليهما السلام — كان يؤمن ، فقال تعالى : ﴿ قَدْ اجبْتِ دَعْوَتِكُمَا فاستقيما ﴾ (١) فكما أن قول موسى : ﴿ ربنا اطمس على أموالهم ﴾ (٢) الآية جملة وكذلك قول هارون : آمين : جملة من حيث المعنى .

وقال جاهد وابن جبير وجعفر بن محمد : هو اسم من اسماء الله — عز وجل — وقال أبو علي الفسوي : تأويل ما قاله : إن هذا الاسم لا تضمن الضمير المرفوع ، وهو ذكر الله ، قالوا : هو اسم الله ، لا أن الكلمة كما هي : اسمه .

وما روي عن أمير المؤمنين — عليه السلام — قال : آمين : خاتم رب العالمين ختم به دعاه عبده . فقد قيل : إن ذلك ليس بتفسير لآمين ، وإنما هو وصف له .

ومن قال : آمين بالمد : فقد قال الأحنف : هو اسم أصحمي نحو « حابم » . وقال محمد بن يزيد : هو على مثال عاصين ، وليس يعني أنه جمع ، ولا أن النون ففتحت كما فتحت في « عاصين » ، وإنما يريد : أن لفظه كلفظه ، وقيل إن الألف : زيادة للمد ، نحو : « يتبع » و « انظر » في : « يتبع » و « انظر » .

(١) يؤنس : ٨٩ .
(٢) يؤنس : ٨٨ .

إن قيل : كيف فسر على ذلك ، وكلا الفريقين ضال ومفضرب عليه ؟
قيل : هو كذلك ، لكن حصّ تعالى كل فريق منهم بصفة كانت أغلب عليهم ، وإن شاركوا غيرهم في صفات ذم .

إن قيل : ما الفائدة في ترداد الوصفين ، وأحدهما يقتضي الآخر ؟
قيل : إن اقتضاء أحدهما الآخر من حيث المعنى ، وليس من شرط الخطاب ، أن يقتصر في الأوصاف على ما يقتضي وصفاً آخر دون ذلك الآخر . ألا ترى أنك تقول : « حيي ، سبيح ، بصير » ، والسمع والبصر يقتضي الحياة . ثم ليس من شرط ذلك أن يكون ذكره لعملاً . وإنما ذكر « غير المفضرب عليهم » ، لأن الكفار قد شاركوا المؤمنين في إتمام كثير . فبين بالوصف أن المراد بالبدعاء ، ليس هو النعم العامة ، بل ذلك نعمة مخصوصة .

وقوله « غير » — إذا خفض ، فصفة ، ويصح أن يوصف ما فيه الألف واللام ، ويدل على الجنس ب « غير » و « مثل » وأحزابها ، لكونه قريباً من النكرة . ولا يصح أن يوصف به ما فيه الألف واللام وول على العهد ، ولا سائر المعارف .

ويجوز خفضه على البدل : وإذا نصب : فقال : إما من الضمير في « عليهم » أو من « الذين » . قال الأحنف : ويصح أن يكون القراء (١) . ولم يجوز ذلك القراء (٢) ، لأن الاستثناء لا يعطف عليه بـ « لا » ، لا تقول : رأيت القوم إلا زيداً ولا عمرواً . قال أبو علي الفسوي — رحمه الله — : من جملة استثناء فإنه يقول : أدخل عليه « لا » — حملاً على المعنى ، لأن معنى قوله : « أتاني القوم إلا زيداً » : أتوني لا زيداً . وتجعل « لا » زائدة . ورأى أبو علي الجبائي في قوله :

(١) قال الأحنف في معاني القرآن : ١٨/١ « وقد قرأ قوم « غير المفضرب عليهم » جملة على الاستثناء الخارج من أول الكلام — ولذلك تفسر سنذكره إن شاء الله : وذلك أنه إذا استثنى شيئاً من أول الكلام في لغة أهل الحجاز فإنه ينصب ، يقول : ما فيها أحد إلا حمراً . وغيرهم يقول هذا بجزلة ما هو من الأول فوقع . فلما جاز « غير المفضرب » في لغته . وإن شئت جمعت « غير » نصفاً على الحال لأنها نكرة والأول معرفة ، وإنما جاز لتبنيه « الذي » بـ « الرجل » وليس هو على الصفة بحسن ، ولكن على البدل نحو : « بالناصية ناصية كاذبة » .
(٢) انظر قول القراء في معاني القرآن : ٨/١ .

وهي تسمه بجمعها « لن يقطع أمر » .

والهموسة : وهي : ما ضعف الاعداد على منبعه ، وذلك عشرة بجمعها : « ستشحتك خصفه » ذكر منها في هذه الأربعة عشر نصفها ، وهي ما بجمعها : « صه حسك » .
والشديدة : وهي ثمانية بجمعها « أجذت طبك » ذكر نصفها وجمعها « أفلك » وناقها [رخوة^(١١)] وهو : أحد وعشرون ، إذا سقط منها الألف فنصفها عشرة بجمعها « حس على نضو » .

واللينة حرفان — سوى الألف: — الواو والياء^(١٢) وفي هذه الأربعة عشر أحدهما : الياء .
والطبقة أربعة : ص ، ض ، ط ، ظ . ذكر اثنان منها ، وهي : الصاد ، والطاء .

وحروف البدل اثنا عشر حرفاً — فيما ذكره سيويه بجمعها : « اجد طويت منها » : ذكر منها ستة بجمعها « اعلمين » تركها بقايا . وإنما لم يجرى غيرها في أن ترك منها الألف ثم نصف ، بل زيد الأمر اختص باب البدل ، وهو أن الألف في باب البدل أكثر من سائر الحروف ، فلم يجر الاحتلال بها في باب الأبدال .

وأما على غير طريقة سيويه^(١٣) ، فقد بلغ حروف البدل ثمانية عشر ، فقد فيها اللام بدلاً من النون في « أصيلائن^(١٤) » و « الصاد » تبدل من « السين » في « الصراط » و « الثاء » من

(١) زيادة يقتضيا السياق ، وبالحظ أنه جعل مع الرخوة ما بين الشديدة والرخوة وهي المجموعة في قوله « لم يروعا » .

(٢) قال مكى بن ابي طالب في كتابه « الرعاية لتوحيد القراءة » : حرفا اللين : وهما : الواو الساكنة التي قبلها فتحة ، والياء الساكنة التي قبلها فتحة ، وإنما سميا بذلك لأنها يجران في لين وقلة كلمة على اللسان ، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلها عن جسدتها فتقصتا اللد الذي في الألف ، وتقي فيها اللين لسكونها فسميا بحرفي اللين .

(٣) قال ابن عصفور في « المتع » ٤١٠/١ : وزاد بعض النحويين في حروف البدل : السين والصاد والزاي والونين والكانف والفاء والشين .. والسبب في أن لم يذكر سيويه هذه الحروف السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين : قسم الأبدال فيه مراد به تقرب الحرف من غيو ، فبأنه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الادغام لأنه يشبهه .. وقسم : الأبدال فيه جداً أو في لغة بعض العرب فلم يمتدح .

(٤) قال في « المتع » : وأبدلوا اللام من النون في « أصيلائن » تصغير « أصلائن » فقالوا : « أصيلائن » و « أصيلائل » .

ولم يعتد به « فعمل » : أما في الأسماء ، فلا أنه لم يوجد ما يعتد به .

وأما في الأفعال : فإن الفعل في الأصل أن يبنى للفاعل ويسند إليه دون المفعول وأما التسمه الثنائية ، فنتبها أن ما جاء من الكلام على حرفين تسمه أصرب :

- ثلاثة للحروف : « ان » و « من » . وهذا إذا جُرَّ به .
- وثلاثة للأسماء : « من » و « إذ » وهذا إذا رُفِعَ به .

— وثلاثة للأعمال في الاستعمال ، نحو « قل » و « بع » و « خف » .
وأما الثلاثة المردة : فنتبها أن الحروف ثلاثة أصرب : مفتوح ومكسور وساكن ، نحو : له وبه ، ولأم التعريف .

وأما الرباعيان والخماسيان ، فنتبها أن لكل واحد منهما ساكن أصلاً ، وملحقاً به . أما الأصل : فكحجر وسفرجل وأما الملحق بهما : فكفرد ، وحججكل .

واقصر من حروف التهجوي على النصف منها — وهو أربعة عشر حرفاً من غير تكبير — لتبدل على حكم عجيبة . ولا يخص نصفها بالذكر أورد فيها من الحروف الجهورة والهموسة والشديدة وما ليس بشديدة ، واللينة ، والطبقة ، وحرف البدل ، وما لا يصح فيه الإدغام ، وما لا يدغم فيما قاربه ، ويدغم ما قاربه فيه ، ومن حروف الثقلقة ، ومن الحروف التي للمرب دون المعجم ، من كل ذلك ما هو زوج واحتمل التصنيف فإنه أخرج نفسه ، ومن كل ما هو فرد لا يحتمل التصنيف نصفه باستناط حرف أو زيادة حرف .

وأما الحروف الذاتية والحلقية ، والزاوية ، فقد زيد فيها على النصف بجاصية فيها :

من ذلك : الحروف الجهورة : وهي ما أشبع الاعداد على منبعه ، ولم يجر معه النفس . وهي تسمه عشر حرفاً بجمعها : زاد ظني ضجح لي ضموراً إذ قطع^(١١) . أسقط منها الألف الزائدة التي قيل فيها : أنه لم يعتد بها من حيث لا تكون إلا مئة ، وذكر نصفها في هذه الأربعة عشر^(١٢) ،

- (١) وهي : الزاي ، والدال ، والطاء ، والباء ، والراء ، والسين ، والنون ، والهم ، واللام ، والياء ، والضاد ، واليم ، والواو ، والراء ، والذال ، والقاف ، والطاء ، والعين ، والألف .
- (٢) يريد بأربعة عشر أي : التي ذكرها القرآن في فواتح السور .

وما روي عن ابن عباس أن هذه الحروف اختصار من كلمات ، فمعنى « الم » : أنا الله أعلم . ومعنى « المر » : أنا الله أعلم وأرى ، فأشاره منه إلى ما تقدم . ويبان ذلك ما ذكره بعض المفسرين أن قصده بهذا التفسير ليس أن هذه الحروف مختصة بهذه المعاني دون غيرها ، وإنما أشار بذلك إلى ما فيه الألف واللام والميم من الكلمات تنبيهاً أن هذه الحروف مبيح هذه الأسماء ، ولو قال : إن اللام يدل على « اللين » والميم على « المكر » لكان يحمل . ولكن تجزى في المثال اللفظ الأحسن ، كأنه قال : هذه الحروف هي أجزاء ذلك الكتاب .

ومثل هذا في ذكر نبد تنبيهاً على نوبه قول ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمَسْنَا نِيروزًا مِنَ النِّعَمِ ﴾^(١) انه الماء الحار في الشتاء لم يرد به أن النعم ليس إلا هذا ، بل أشار إلى بعض ما هو نعيم تنبيهاً على سائره كذلك أشار بهذه الحروف إلى ما يركب منها وعلى ذلك ما رواه السيدي عنه أن ذلك حروف إذا ركبت يحصل منها اسم الله .

وكذا ما روي عنه أنه قال : هي أقسام غير مخالف لهذا القول ، وذلك أن الأقسام الواردة في فواتح السور إنما هي بِنِعْمٍ وأجزئتها تنبيه عليها ، فيكون قوله : ﴿ ثُمَّ لَمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ جملة في تقدير مقسم بها . وقوله : « لا ريب فيه » : جوابها ويكون إقسامها تنبيهاً على عظم موقعها ، وعلى عجزنا عن معارضة كتابه المؤلف منها .

فإن قيل : لو كان قسمًا لكان فيه حرف القسم . قيل : إن حرف القسم يحتاج إليه إذا كان القسم به مجرورًا . فأما إذا كان مرفوعًا نحو « أَيْمَنَ اللَّهُ » أو منصوبًا نحو « عَمَّيْنِ اللَّهُ » فليس يحتاج إلى ذلك .

وما قاله زيد بن أسلم ، والحسن ويجاهد ، وابن جريج أنها أسماء للسور فليس يحتاج للأول فكل سورة سببت بلفظ مثل منها ، فله في السورة [معنى] معلوم . وعلى هذا القصاصد والخطب المسماة بلفظ منها ما يفيد معنى فيها .

وكذلك ما قاله أبو عبيدة ، وروي أيضاً عن مجاهد ، وحكاه قطرب والأخفش : إن هذه الفواتح دلائل على انتهاء السورة التي قبلها ، وافتتاح ما بعدها ، فإن ذلك يقتضي من حيث أنها لم

(١) التكاثر : ٨

« الفاء » في « فروع الدلو » والفاء من البناء في « جدث » و « جذف » و « ثوم » و « فوم » والعين من المبرزة في عجمة تيم ، نحو قوله :

أَعْرَنَ تَرَسْمَتٍ مِنْ حَرَقَاءَ مَبْرَأَةٍ^(٥) .

في « آل تريميت » .

والباء من الميم « بالميم » في « ما اسمك » والزاي من السين في قولهم : « زقر » أي : « سقر » - فعل هذا - في هذه الحروف من الثانية عشر تسعة ، وهي الستة المذكورة واللام ، والصاد ، والعين . ومالا يصح فيه الإدغام : اثنان : الهمزة والألف . وذكر أحدهما . ومالا يدغم ولا يدغم فيه : فالواو والياء - إذا انفتح ما قبلهما - وقد ذكر أحدهما .

وأما الحروف التي لا يدغم فيما قاربها ، ويدغم ما قاربها فيها : فهي الميم ، والراء ، والشين ، والفاء ، وقد ذكر من هذه الحروف اثنان .

وأما حروف اللقطة : فخمسة : القاف ، والجيم ، والطاء ، والدال ، والياء : وذكر منها اثنان : الطاء والقاف وهما أقوى الخمسة .

وأما الحروف التي للعرب دون العجم : فالضاد ، والحاء ، وقد ذكر أحدهما .

وأما الحروف الذاتية : وهي التي ذلقت وسهلت على اللسان ، فستة يجمعها « رمل فنب » . وحروف الخلق : وهي ستة : الحاء والحاء ، والعين والعين ، والهاء والمهززة .

فقد ذكر من النوعين أكثر من النصف للتنبيه على كثرة وقوعهما في الكلام ، إذ قل ما يفتك رباعي وخماسي من حرف أو حرفين أو ثلاثة من هذه الحروف فلما ذكر وقوعهما في الكلام زيد المذكور منهما على النصف تنبيهاً على ذلك .

وأما الروايات : فعمدة يجمعها : « اليوم تنساه » ، ووقع في هذه الحروف منها سبعة لخاصية فيها وهي التنبيه على أن البناء من الكلمة قد يبلغ سبعة أحرف بالزيادة فهذه هي التي زاد المذكور منها على النصف لفائدة تخصصه وحكمة تقتضيه .

(٥) البيت الذي الرزة وهو في ديوانه : ٥٦٧ وشطره الثاني : ماء الصبابة من عينك مسجوع ؟

سنة لتفسير اللمة فهل غيره ؟ فقال : الر . والر . والر . [فقالوا] : خلطت علينا فإنا لا ندري بأيها تأخذ .

فلاوة النبي — عليه السلام — ذلك عليهم ، وتقريرهم على استبطاهم دلالة انه لا يتبع أن يكون في كل واحدة دلالة على مدة لأمر (١١) .

وأما ما حكى عن الزبيري أن هذه الحروف ذكرت علماً منه تعال أنه يكون في هذه اللمة من يزعم أن القرآن ليس بكلام الله ، وإنما هو حكاية كلامه ، فأراد أن يبين أن القرآن عما يكتب ويغير عن أبعاضه وأجزائه بالحروف التي هي معلومة أنها معدنة ، فإن هذا القول من الوهي بحيث يستغنى عن إظهار بطلانه ، إذ لا يقول أحد إن الكتاب بما هو كتاب ليس يؤلف من هذه الحروف وإن كانوا قد اختلفوا في القرآن . هل هو مقصور على الكتاب ؟ أو المراد به هو وغيره ؟ قوله تعال : ﴿ ذلك الكتاب ﴾ :

قال أبو عبيدة : عنى به : هذا الكتاب . وقال غيره : عنى : هو الكتاب فقطن بعض من لم يتفق في الحقائق أن قورم : « ذلك » قد يجيء بمعنى « هذا » و « هو » . وليس الأمر على ما ظنوه . وإنما قصد هذا المفسر أن يبين أن الاسم فيه الألف واللام هو الخبر ، لأنه وصف والخبر

(١) وهذا الكلام مقبول فيما رو صح الحديث ، إلا ان الحديث ضعيف لا يخرج به كما ذهب إلى ذلك ابن كثير في تفسيره : ٦٩/١ — ٧٠ . حيث قال : « وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد ، وأنه يستخرج من ذلك أوقات العبادت واللاحم ، فقد ادعى ما ليس له وطار في غير مطاره ، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف ، وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته . فهذا الحديث مداره على محمد بن السائب الكلبي ، وهو ممن لا يخرج بما انفرد به . ثم كان مقتضى هذا المسلك إن كان صحيحاً أن يتسبب ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التي ذكرناها وذلك يبلغ منه جملة كثيرة ، وإن حسبت مع التكرار فاقم وأظم » .

وكذلك نقل السيوطي في الاتقان ٢٦١/٣ رة ابن حجر على السهيلي الذي قال « لعل عدد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكر للإشارة إلى مدة بقاء هذه اللمة » ويقول ابن حجر في رة ذلك : وهذا باطل لا يعتمد عليه ، فقد ثبت عن ابن عباس — رضي الله عنه — أنجز عن عد أي جاد ، والإشارة إلى ذلك من جملة السحر » . وليس ذلك بعيد فإنه لا أصل له في الشريعة » .

تقع في أوائل السور يقتضي ما قاله ولا يوجب ذلك أن لا معنى سواه .

وما ذكر أن هذه الحروف قصد بها الرد على من قال : إن النبي — ﷺ — كان يتلقى ما يودعه القرآن من بعض الأعجمين ، وذلك في قوله : ﴿ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ (١) . فذلك شبهه أن هذه الصورة انحصرت بها القرآن ، هي من النظم الذي أصوله عندكم ، وذلك أن النعم لم يتدعوا ، أن لفظ هذا القرآن أعجمي ، وإنما ادعوا أن مناه مأخوذ عنهم ، ولهذا قال تعال : ﴿ فأتوا بعشر سور مثله مفريات ﴾ (٢) فإذا : المنى يرجع إلى ما تقدم بأنه تنبيه على إحصائه .

وما قاله فطرب إن قصد بها صرف أسماع المشركين إلى الاستماع إليه لا تراصوا بأن لا تسموا له حتى قال تعال : ﴿ وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه ﴾ (٣) فإنا يشير به أيضاً إلى المنى المتقدم ، لأنه تعال قصد بصرف أسماعهم تبيتهم على عجزهم عن مراضته ، وأن من حككم إذا عجزتم عن مثله أن تتدبروا آياته ، وأن تعرفوا أنه حق فلا تلغوا فيه .

وما روي عن ابن عباس أنه قال : الألف من « ألم » : دلالة على « الله » ، واللام على « جبريل » ، واليم على « محمد » فدل بذلك أن القرآن [من الله] — عز وجل — مبدؤه ، وأن الواسطة : جبريل . وبتناؤه إلى محمد . فهذا صحيح ودال على ما تقدم . وقد تبه بمخرج « الألف » الذي هو مبدأ مخرج الحروف على المبدأ ، وهو الله تعال . ومخرج اللام الذي هو أوسط المخرج على جبريل ، ومخرج اليم الذي هو منى المخرج على النبي عليه السلام — فكأنه قال : من هذه الحروف الدالة على الأسباب الثلاثة حصول الكتاب الذي عجزتم عن الإتيان بمثله .

وما قاله الربيع بن أنس أن هذه الحروف الجمل وأن ذلك من علوم خاصتهم ، وقد تبه بها على مدد فذلك غير متبع أن يكون مع المعنى الأول مراداً ، بلالة أن النبي — عليه السلام — لا أتاه الجود فسألوه عما أنزل عليه ، تلا عليهم « ألم » فحسبوه وقالوا : إن ملكاً يقى إحدى وسبعين

(١) النحل : ١٠٣ .
(٢) هود : ١٣ .
(٣) فصلت : ٢٦ .

فإن قيل : الشك لا يقصده الإنسان ، فكيف ينهى عنه ؟

قيل : اللفظ لذلك ، والمعنى : حث على التدبر والتفكير الناقد للشك .

والثاني : أنه يقال : زاني كذا ، إذا تحققت منه الزينة . وأزاني : أوهني الزينة . قال الشاعر :

أخوك الذي وإن ريتُه قال إنما أُرئتُ وإن عابته لان جانبه^(١)
فالقرآن لا زيب فيه ، وإن كان ارتاب من بعض الكفار .

والثالث : أنه يقال : هذا لا زيب فيه ، والقصد إلى أنه حق ، تنبيهاً أن الرب يرتفع عنه عند التدبر والتأمل .

والرابع : أنه لا زيب في كونه مؤثراً من حروف التهجى ، وقد عجزت عن معارضته .

والخامس : لا زيب فيه للمتقين . ويكون خبر « لا زيب فيه » قوله تعالى : ﴿ للمتقين ﴾ و ﴿ هدى ﴾ : نصب على الحال . أو خبر ابتداء مضمرة في موضع الحال . قوله — عز وجل — ﴿ هدى للمتقين ﴾ :

قد تقدم الكلام في الهداية . وأما اختصاص المتقين ، فالآن الهداية : نصب العلم ليهدي به الناس . فله موضوع هو المبدأ : وذلك نصب العلم للكافة . وهداية : وهو الاعتدال . فيقال : هدى للمتقين . لئلا يهد به غيرهم . ومثاله : من بنى مسجداً مباحاً للكافة . يصح أن يقول : ببيت هذا المسجد للناس كافة ، اعتباراً بالمبدأ . ويصح أن يقول : ببيته للمصلين فيه ، اعتباراً بالغاية .

وطريقة أخرى : وهي أن « اللام » في قول النفاذ : « خرجت لأظفر » يقال على وجهين :

(١) البيت لبيطار وهو في ديوانه : ٣٢٦/١ ، وفي الحماسة البصرية : ٣٤/٢ ونصه في الحماسة : أخوك الذي إن تدعه للمسة يُجبتك وإن عابته لان جانبه وفي « دلائل الأحجاز » ١٢٤/١ : ومعنى « إن ريتُه » : أي : آيت بما يرتاب فيه ، قال لك : أُرئتُ : أي : انفتحت عنك الزينة .

منظر ، كقوله تعالى : ﴿ إن كان هذا هو الحق ﴾^(١) . والفصل كما يقع بالضمير ، فإنه يقع بالبهيات .

فإن قيل : إذا كان المعنى ما قدمت في ﴿ لم ذلك الكتاب ﴾ فهلاً قيل : « ذلك الكتاب الم » ، فإنه قد علم أن حروف التهجى — كما يكون الكتاب المشار إليه — قد يكون شمرًا وخطبة ورسالة . وقد تقرر أن العلم إذا أخبر عنه بالخاص كان كذباً ، نحو قولهم : الحيوان إنسان . وإذا أخبر عن الخاص بالعام كان صدقاً ، نحو قولهم : الإنسان حيوان ، فيحصل من ذلك أنه إذا قيل : « الم ذلك الكتاب » — كان كذباً على هذا — وإذا قيل : « ذلك الكتاب الم » كان صدقاً ؟

قيل : في ذلك جوابان : أحدهما : أن يجعل « ذلك الكتاب » مبتدأ . و « الم » : خبراً له مقدماً . وقدمه على كون المعاني به أصدق كما تقدم . والثاني : أنه قد يقال : الإنسان زيد . بمعنى غير معنى « زيد إنسان » ، وهو أن يراد أن كمال الانسانية موجود في زيد . فكأنه قيل : قال حروف التهجى موجود في هذا الكتاب والمكتوب في التعارف اسم للمكتوب ، أي : المنظوم كتابة ، وقد يعبر عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب .

« لا زيب فيه » : قال المفسرون : معناه : لا شك فيه .

فإن قيل : كيف نفى الرب عنه ، وقد علم تشكك كثير من الناس فيه ؟

قيل : في ذلك أجوبة :
الأول : أن ذلك نفى على معنى النبي ، نحو قوله : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾^(٢) بدلالة قوله ﴿ فلا تكونن من المشرين ﴾^(٣) وقوله : ﴿ فلا يكن في صدرك حرج منه ﴾^(٤) .

(١) الأفعال : ٣٢٢ .
(٢) البقرة : ١٩٧ .
(٣) البقرة : ١٤٧ .
(٤) الأعراف : ٢ .

وفي التعارف : حفظ النفس عن كل ما يُؤثرُ . وطها متارل :

الأول : ترك المحظور . وذلك لا يتم إلا بترك بعض المباح مما يليه . وبذلك قال عليه السلام : « من يرتع حول اطعمي يوشك أن يقع فيه »^(١) . وقيل : من لم يجعل بينه وبين حرام الله سترًا من حلال فمحقق به أن يقع فيها . قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) . أي : المتاركين للمحظورات . وقال : ﴿ لَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وقال : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا اللَّهُ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾^(٣) فحمل « المتقي » في الآيتين — غير المصلح والخمس .

والثاني : من منارل التقوى — ان يتعاطى الخير مع تجنب الشر ، وزياره عني الله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾^(٤) .

والثالث منها : التبرؤ من كل شيء سوى الله — عز وجل — فلا سكنون إلى النفس إلا إلى شيء من القبيات والجاه والأعراض . وهو المعنى بقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٥) وما وعظناه بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾^(٦) ورحبناه بقوله : ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشِرُوا إِلَى رَبِّهِمْ ﴾^(٧) إلى قوله : ﴿ لَهُمْ لَهْمٌ بِقَوْلِهِ ﴾^(٨) .

فهذه المنارل مرتب بعضها على بعض . وقد فسر قوله تعالى : ﴿ هُدًى الْمُتَّقِينَ ﴾ على

- (١) الحديث أخرجه البيهقي في الأيمان/١١٧/١ ، ومسلم في المساقاة برقم /١٥٩٩/ وأبو داود في البيوع برقم/٣٣٢٩/و ٣٣٣٠ والترمذي في البيوع برقم /١٢٠٥/ والنسائي في البيوع/٢٤١٧/ .
- (٢) المائدة : ٢٧ .
- (٣) الأعراف : ٣٥ .
- (٤) النحل : ١٢٨ .
- (٥) الزمر : ٧٣ .
- (٦) آل عمران : ١٠٢ .
- (٧) عمده : ١٧ .
- (٨) الأنعام : ٥١ .
- (٩) الأنعام : ٥١ وقيلها : « ليس لهم من دونه وليٌ ولا شفيع » .

أحدها : ان المقصود بالخروج : الظفر . والثاني : ان الحاصل منه الظفر ، لا أنه قصد به ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَقَطَّه آلُ فَرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(١) . قوله : هدى للمتقين : تنبيه على حصول الهدى لهم ، وإن كان القصد لهم ولغيرهم .

وطريقة ثالثة — إذا تُؤمِّلُك تصوِّرُ عنها جواب مسائل كثيرة في القرآن — وهو أن الله تعالى جعل لنا طبيين : طبيًا بدنيًا ، وطبيًا دينيًا . وكل واحد منهما ضريران : أحدهما : إعادة الصحة . والآخر : حفظ الصحة .

وقد أجرى العادة أن الذي يحفظ به الصحة غير الذي يعاد به الصحة . أما في الطب البدني : فالذي يعاد به الصحة العقاقير والأدوية . والذي يحفظ به الصحة فالغذاء والأطعمة .

وأما في الطب الديني : فالذي يعاد به الصحة : صقل العقل واستعماله في تدبر اللآلآت ، وتعرّف المعجزات ، ومعرفة النبوات . والذي به [حفظ] الصحة : تدبر الكتاب المنزل ، وتتبّع سنن النبي المرسل . فكما أن من لم يستفد الصحة في الطب البدني ، إذا تغلّى كان ذلك ضررا عليه ، ومتى أعاد صحته كان تنازل الغناء عائداً ينفع إليه ، كما من لم يستفد صحة عقله بتدبر اللآلآت كان القرآن ضرراً عليه ، ومتى استعمل ذلك وتربّأ فيه ، جلب بالاستماع إلى القرآن نفعاً إليه . وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَنزِيلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَرْبُدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾^(٢) وقوله : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةَ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَاظِمُونَ ﴾^(٤) .

وأما « التقوى » : فهو : جعل النفس في وقاية مما يخاف . هنا حقيقته . ثم يستى تارة « الحرف » تقوى . والتقوى : خوفاً ، على تسمية المفتضي باسم المفتضي ، والمفتضي باسم المفتضي .

- (١) القصص : ٨ .
- (٢) الأبراء : ٨٢ .
- (٣) التوبة : ١٢٤ .
- (٤) التوبة : ١٢٥ .

ويقال « مؤمن » ويعني به : أنه يسكن قلبه إلى الله من غير تَلَفَّت إلى شيء من عوارض الدنيا . رواه عنى الله تعالى بقوله : ﴿ إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ ﴾ (١) — الآية — ويقوله : ﴿ أُرَاكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ (٢) .
و « الغيب » : مما يقع تحت الحواس ، ولا تقتضيه بدهاه العقول ، وإنما يعلم : إما بواسطة علم ما والاستشهاد به عليه . وإما بخبر الصادق ، وهو الذي دفعه قوم ، فلوهمهم اسم الإيجاد ، لأن الإيجاد : دفع الخبر الغيب .

وقول [« زَرَّ »] : « زَرَّ » : هو الغيب (٣) . هو القرآن . وقول عطاء : انه القدر : تتبيل لبعض ما هو غيب . وليس ذلك بخلاف بينهم ، بل كل أشار إلى الغيب بمثال .
وكذا ما روى أبو جهممة « إنا كنا مع رسول الله — ﷺ — فقلنا يا رسول الله : هل قوم أعظم أجراً منا ، أما بك وأتبعناك . قال : ما يجمعكم من ذلك ورسول الله بين أظهركم بأنكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم بأنهم كتاب لرحمن فؤومون به ، ويعملون بما فيه ، وأولئك أعظم أجراً منكم » (٤) فتبين منه — عليه السلام — أن من بعده يحتاج إلى نظر أكثر من نظر الذين شاهدهوه ، فقد كفوا كثيراً من أخبار الغيب .
وقوله : « بالغيب » : في موضع المفعول . كقوله : ﴿ وَإِلَّا آخِرَةٌ هُمْ يوقنون ﴾ .
وقال بعضهم معناه : يؤمنون إذا غابوا عنك . ثم يكونوا كالمناقضين للدين ﴿ إِذَا خَلُوا إِلَى شِيطَانِهِمْ قَالَوا أِنَّا بِمَا مَعَكُمْ اِنَّمَا نحن مستهزؤون ﴾ (٥) . وقوله ما قاله بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخشون ربهم بالغيب ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ ﴾ (٧) . وقول الشاعر :

وهم يغيب وفي عيباً من شعور (٨) .

- (١) الأفعال : ٢ .
(٢) الجادله : ٢٢ .
(٣) في الأصل : شريك . وهو تصحيف لـ « زَرَّ بَانَ » وانظر جبير زر وعطاء في الطبري : ٢٣٦/١ وابن كثير : ٦٣/١ .
(٤) انظر فلنا الحديث عدة روايات أوردها ابن كثير في تفسيره : ٦٤/١ .
(٥) البقرة : ١٤ .
(٦) الأنبياء : ٤٩ .
(٧) يس : ١١ .
(٨) لم أجده .

الروحوه الثلاثة : فقتل : عني به التاركين لحرام الله .
وقال ابن عباس : عني به الخائفين عقوبته الراحين رحمة .
وقال بعض المتقدمين : معنى « هدى للمتقين » : أي : وصلة للمتقين إليه عن الأفعال الذين تزع عن قلوبهم حب الشهوات . فهذا نظر منهم إلى العافية .

قوله — عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ :
الإيمان : التصديق بالشيء . ولا يكون التصديق إلا عن علم . ولذلك قال تعالى : ﴿ إِلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ (١) . فالإيمان : اسم لتلاثة أشياء : عدم بالشيء ، وإقرار به وعمل بمقتضاه ، إن كان لذلك المعلوم عمل ، كالصلاة والزكاة . وهذا هو الأصل .
ثم قد يستعمل في كل واحد من هذه الثلاثة ، فيقال : « فلان مؤمن » ويعني به أنه مقرر بما يحسن دمه وماله . رواه عنى النبي — ﷺ — بقوله : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قارروها عصبوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (٢) ، وبذلك حكم — عليه السلام — على الجارية التي عرضت عليه ، فسأها ما سأها . ثم قال : « اعقبها فإنها مؤمنة » (٣) .

ويقال « مؤمن » ويراد به : أنه يعرف الأداة الإغناعية التي يحصل منها سكن النفس . رواه عنى النبي — ﷺ — بقوله : « من قال لا إله إلا الله محلاً دخل الجنة » (٤) .

- (١) الزخرف : ٨٦ .
(٢) أخرجه البخاري في أول الزكاة : ٢١١/٣ . ومسلم في الإيمان تحت رقم ٢١ والترمذي في الإيمان تحت رقم ٣٦٤٠ .
(٣) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في المساجد تحت رقم ٥٣٧ وأبو داود في الصلاة تحت رقم ٩٣ و ٩٣١ والنسائي في السور : ١٤/٣ — ١٨ .
(٤) أخرج الترمذي في الدعوات بروقم ٣٥٨٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما قال عبد لا إله إلا الله محلاً من قلبه إلا ففتح له أبواب السماء حتى يقضي إلى المرش ما اجتنب الكبائر » .

كثير ، والمسلمين لها قليل كما قال عمر رضي الله عنه : ﴿الحاج قليل ، والركب كثير﴾ .
ولهذا قال — عليه السلام — ﴿من صلى ركعتين مقبلاً بقلبه على الله خرج من ذنوبه كيوم
ولدته أمه﴾^(١٠) . فذاكر مع قوله « صلى » الإقبال بقلبه على الله ، تيسيراً على معنى
« الإقامة » ، وبذلك عظم ثوابه .

وكثير من الأعمال التي حثّ تعالى على توفيقه حقه ذكره بلفظ « الإقامة » نحو : ﴿ولو أنهم
أقاموا التوراة والإنجيل﴾^(١١) ونحو : ﴿أقيموا الوزن بالقسط﴾^(١٢) تيسيراً على المحافظة على
تعمدله .

وقال أبو علي الجبائي : الصلاة : لا جاءها القيام صح أن يعبر عن المصلي بالقيام وهذا
بعيد ، لأن الجوارز للصلاة : القيام لا الإقامة ، ثم مع القول المتقدم لا يعرج على هذا .

وقوله : ﴿وما رزقاهم ينفقون﴾ :

الرزق : لفظ مشترك ، يقال للمعطاء الجاري تارة ، وللتمسب تارة ، ولا يعمل إلى الجوف
ويتغنّى به تارة . فقوله تعالى : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾^(١٣) : يعني : نسيكم من
النعمة . وقوله : ﴿وربي السماء رزقكم﴾^(١٤) : تيسية أن الحظوظ بالمقادير . وقوله : ﴿وأنفقوا
ما رزقناكم﴾^(١٥) ﴿وما رزقاهم ينفقون﴾^(١٦) : عمول على المباح دون الحظر الأمرين :

- (*) الحديث في مسلم في كتاب الطهارة بلفظ « ما من مسلم يتوضأ فحسب وضوؤه ثم يقوم فيصلي
ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة » كما أورد مسلم في معناه الرواية التالية : قال رسول الله
ﷺ — « من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من
ذنبه » — انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٠٨/٣ — وانظر الرواية الأولى في صحيح مسلم بشرح
النووي : ١١٨/٣ .
- (١) المائدة : ٦٦ .
(٢) الرحمن : ٩ .
(٣) الواقعة : ٨٢ .
(٤) الناريات : ٢٢ .
(٥) المنافقون : ١٠ .
(٦) الأنفال : ٣ ، الحج : ٣٥ ، القصص : ٥٤ ، السجدة : ١٦ ، الشورى : ٢٨ .

ويكون « بالغيب » — على هذا — في موضع الحال . ومفعول « يؤمنون » : محذوف .
وقال بعض المتأخرين من المتكلمين : يحمل قوله « بالغيب » على المعتبرين . ونحفي عليه أن
ذلك لا يصح ، فإن « بالغيب » في القول الأول : مفعول وفي القول الثاني : حال . ولا يصح أن يقال :
ضربت ركباً . و « ركب » يكون مفعولاً « ضربت » و « حالاً » للفاعل . والرجح : هو القول
الأول ، لأنه مستوعب معنى الثاني ورائد عليه ، إذ كل من آمن — على الوجه الأول — فلاشك أنه بخلاف
من يقول : « إنما نحن مستهزئون » .

وقيل : معنى قوله ﴿يؤمنون بالغيب﴾ : يعني بالقلب ، والنور الذي آتاهم الله وهو العقل ،
ومعناه : آمنوا بقلوبهم ، بخلاف من أخبر الله تعالى عنهم بقوله : ﴿ومن الناس من يقول آمنا
بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾^(١٧) . وهذا أيضاً يرجع إلى الأول — عند التحقيق .
وقيل : « يؤمنون » من آمن فلان — أي : صار ذا أمن نحو أحال^(١٨) وأحرب . ومعناه :
صاروا ذوي أمن يظهر الغيب بأن ما أخبروا به حتى قطعتم قلوبهم بذكر الله .

قوله عز وجل : ﴿ورقيمون الصلاة﴾ :

إقامة الصلاة : ترقية حدودها وإدامتها ، وتخصيص « الإقامة » تيسية أنه لم يرد ايقاعها فقط .
وفلما لم يأمر بالصلاة ولم يمدح بها إلا بلفظ « الإقامة » نحو : ﴿أقم الصلاة﴾^(١٩) وقوله :
﴿المقيمون الصلاة﴾^(٢٠) و ﴿الذين يقيمون الصلاة﴾^(٢١) ، ولم يقل « المصلي » إلا في
المنافقين : ﴿فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾^(٢٢) وذلك تيسية أن المصلين

- (١) البقرة : ٨ .
(٢) لام « أحال » في الأصل غير واضحة ، والتصحيح من كتاب سيبويه : ٥٩/٤ حيث جاء فيه :
« وتقول : أحرب الرجل ، وأحز ، وأحال ، أي : صار صاحب حرب وحال ونحاز في ماله ، وتقول لا أصابه :
هو تحز وتحرب وحال للناقاة .
(٣) الاسراء : ٧٨ .
(٤) النساء : ١٦٢ .
(٥) المائدة : ٥٥ ، الأنفال : ٢ ، النمل : ٣ ، لقمان : ٤ .
(٦) الماعون : ٤ ، ٥ .

« إن علماً لا يقال به ككبر لا يفتق منه »^(١).

وبهذا النظر عدّ الشجاعة وبذل الجاه وبذل العلم من الجود حتى قال الشاعر :

والجود بالنفس أفضى غاية الجود^(٢).

وقال آخر :

بحر جود بحاله وبجاهه والجود كل الجود بذل الجاه^(٣)

وقال حكيم : الجود التام : بذل العلم .

فمتاع الدنيا عرض زائل يُتقبضه الإنفاق . وإذا تراحم عليه قوم تلم بعضهم حال بعض .
والعلم — بالضد — فهو باق دائم . ويتركز على النفقة ، ولا يتلم تتوارب البعض حال الباقين .

وربّ هذا ذهب بعض المحققين فقال : ﴿ وما رزقناهم يفتقرون ﴾ : أي : بما خصصناهم من
أرزاق العروة يفيتقرون . فعلى هذا عام في كل ذلك .

قوله — عز وجل : ﴿ والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم
يوقنون ﴾ :

الإيزال ، والوحي متقاربان . لكن استعمال « الإيزال » على اعتبار حال المنزل ، والمثل إليه
بالشرف والمثلية ، لا بالمكان .

والوحي : هو الإشارة والإلقاء . وذلك على ثلاثة أضرب بينها الله تعالى في قوله : ﴿ وما كان
لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسلاً فيوحي بأذنه ما

(١) أخرجه أحمد عن أبي هريرة بلفظ « قال قال رسول الله — ﷺ : « إن من علم لا يتبع كمن لم

كبر لا يفتق في سبيل الله — عز وجل » وقال صاحب الفتح الرباني : أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط —
انظر الفتح الرباني : ١٦١/١ — والحديث أيضاً عند الدارمي في المقدمة : باب البلاغ عن رسول الله — ﷺ .

— وتعلم السنين انظر سنين الدارمي : ١١٣/١ .

(٢) البيت لمسلم بن الوليد وهو في جويانه ، انظر شرح ديوانه : ١٦٤ — طيبة دار المعارف — وشطره
الأول : تجود بالنفس إذ أنت الضنين بها .

(٣) لم أجده .

أحدهما : حث على الإنفاق ومدح لفاعله ، ولا يخش ولا يمدح بإنفاق المحظورات .

والثاني : بإضافته إليه ، وتكنيه منه ، حيث قال : ﴿ وما رزقناهم ﴾ . ومن شرط ما يضاف
إليه من الأفعال أن يتخضع الأفضل للأفضل ، وإن كان قد يضاف إليه الأفعال كلها على سبيل
العموم ، بمعنى : أنه هو السبب الذي لولا — تعالى — لم يحصل ولم يكن بوجه .

والظاهر — من إنفاق ما رزقه الله — المال ، وذلك عام فيما يخرج من الزكاة المفروضة ، ومن
العلماء النافذة ، بدلالة أن ذلك مدح منه . والمدح قد يستحق بالفرض والنفل .

وما روي عن ابن عباس أنه عني « الصلوات المفروضة » و « الزكوات » فإنه ذكر أؤكد ما
يستحق به المدح ، إذ لا يعد بالنفل ما لم يؤت بالفرض ، لقوله عليه السلام :

« إن الله لا يقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة »^(١) .

وروي عن ابن مسعود أن المؤمن ليؤخر في كل شيء حتى اللقمة يضعها في [في] امرأته .
فالإنفاق من الرزق بالنظر العامي من المال كما تقدم . وأما بالنظر الخاصي : فقد يكون
الإنفاق من جميع المعاون التي آتانا الله — عز وجل — من النعم الباطنة والظاهرة ، كالعلم والقوة
والجاه والمال . ألا ترى إلى قوله عليه السلام :

(١) المشهور في هذا اللفظ أنه من قول أبي بكر رضي الله عنه ، وأما معناه فقد أشار إليه ابن حجر في فتح
الباري في شرحه لحديث : « من عادي لي ورأى فقد آذنته بالهرب . وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما
الفريضة عليه . وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه » حيث قال ابن حجر : قال ابن هبيرة : يؤخذ
من قوله : « ما تقرب الخ » أن النافلة لا تقدم على الفريضة ، لأن النافلة إنما سُميت نافلة لأنها تأتي رائدة على
الفريضة ، فما لم تؤد الفريضة لا تحصل النافلة ، ومن أدى الفرض ثم زاد عليه النفل وأدام ذلك تحققت منه
إرادة التقرب « انتهى . ثم يقول ابن حجر : « وأيضاً فإن من جملة ما شرعت له النوافل جهر الفرائض كما صح
في الحديث الذي أخرجه مسلم : « انظروا هل لعبدي من تطوع فأكمل به فريضته — الحديث بمعناه —
فبين أن المراد من التقرب بالنوافل أن تقع عن أدى الفرائض لا من أحل بها كما قال بعض الأكابر : من شغله
الفرض عن النفل فهو معذور ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور » — فتح الباري : ١١/٢٤٣ كتاب
الرفائق .

فالنبي يكون في المنام بالإلقاء في الروح ، قد يكون لعنر الأنبياء . والذي يكون بالسماح من غير رؤية قد يكون لعنر أولي العزم من الرسل . والذي يكون بالسفير الرئي لا يكون إلا أولي العزم .

وعلى هذا حال الإنزال . فقد ذكر تعالى : ﴿ هو الله الذي أنزل الكتاب بالقرآن والبيان ﴾^(١) . وقال : ﴿ هو وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج ﴾^(٢) وقوله : ﴿ هو وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ﴾^(٣) .

ومعلوم أن ذلك بالتمكين . والإلقاء في الروح : بالهداية إليه . واليقين أقوى إدراكات العقل ولهذا قيل : هو مشاهدة الغيب بين القلوب تنبئه أنه أقوى إدراكات العقل ، كما أن رؤية البصر أقوى إدراكات الحواس .

ولصعوبة إدراكه ، قال — عليه السلام — « أعرف ما أخاف على أمي ضعف

= خمس وأربعين جزءاً من النبوة .. » وقد ورد الحديث في أكثر الروايات بلفظ « .. جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » وفي بعضها : « جزء من أربعين جزءاً » وفي بعضها الآخر : « جزء من سبعين جزءاً » .

وقد علق على ذلك صاحب الأصول فقال : « كان عمر رسول الله — ﷺ — في أكثر الروايات الصحيحة ثلاثاً وستين سنة ، وكانت مدة نبوته منها ثلاثاً وعشرين سنة ، لأنه بعث عند استيغائه أربعين سنة ، وكان — ﷺ — في أول أمره يرى الوحي في المنام ، ودام كذلك نصف سنة ، ثم رأى الملك في اليقظة وإذا نسيت المدة التي أرحي إليه فيها في النوم — وهي نصف سنة — إلى مدة نبوته ، وهي ثلاث وعشرون سنة — كانت نصف جزء من ثلاثة وعشرين جزءاً ، وذلك جزء من ستة وأربعين جزءاً ، وقد تعاضدت الروايات في أحاديث الرؤيا أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً فإما من رواه خمسة وأربعين جزءاً فهو قليل على أن اللخسة والأربعين وجه مناسبة من أن يكون عمره لم يكمل ثلاثاً وستين سنة ، ومات ﷺ في أثناء السنة الثالثة والستين ونسبة نصف السنة إلى الثلثين وعشرين سنة وبعض الأخرى نسبة جزء من خمسة وأربعين جزءاً .

واظفر روايات الحديث في البخاري : ٣٥٩/١٢ — ٣٥٩ في كتاب التعمير ومسلم رقم (٢٢٢٣) في الرؤيا والترمذي رقم (٢٢٢١) وابن داود رقم (٥٠١٩) .

- (١) الثوري : ١٧ .
- (٢) الزمر : ٦ .
- (٣) الحديد : ٢٥ .

يشاء^(١) :

فالأول — من ذلك الرحي : والإنزال الذي يتبئه تعالى وبين أولي العزم من الرسل بسفير يرويه . والثاني : بسماح من غير رؤية ، كحال موسى — عليه السلام — في ابتداء بعثته .

والثالث : بالإلهام والإلقاء في الروح . وذلك ضربان :

— إما إلقاء في الروح في حال اليقظة ، وهو المبرهن بـ « الخدث » و « الرؤخ » ، وعليه تبئه عليه السلام [بقوله] : « إن في أمي لموعين »^(٢) وقوله : « إن بك في هذه الأمة عذت فمعر بن الخطاب »^(٣) وقوله : « إن روح القدس نفث في روعي »^(٤) .

— وإما إلقاء إليه في المنام ، وذلك ضربان :

إما ظاهر من المنام لا يحتاج إلى تعبير ..

وإما تلوح ورمز يحتاج إلى تعبير . ولهذا قال عليه السلام .

« الرؤيا الصادقة جزء من خمس وأربعين جزءاً من النبوة »^(٥)

(١) الثوري : ٥١ .
(٢) و (٣) أخرج البخاري في فضائل الصحابة ٤٠/٧ و ٤١ وسلم تحت رقم ٢٢٩٨/ في فضائل الصحابة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله — ﷺ — : « لقد كان فيمن كان قبلكم من الأمم ناس عذبون من غير أن يكونوا أنبياء فإن يكن في أمي أحد فإنه عمر » ومعنى : « عذبون » : ملهون . وفي الحديث رواية أخرى عن عائشة أخرجها مسلم تحت رقم ٢٢٩٨/ والترمذي تحت رقم ٣٦٩٤ .

(٤) نص الحديث : « إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها » وقد رواه أبو نعيم في المطية : ٢٧/١٠ من حديث أبي أمامة ، وابن حبان والحاكم وابن ماجه من حديث جابر والحاكم من حديث ابن مسعود ، والبخاري : ٢٧/١٠ من حديث أبي أمامة ، وابن حبان والبرز والطرطري عن أبي الدرداء وابو يعلى عن أبي هريرة وابن ماجه عن أبي حميد الساعدي مطلاً ومختصراً وهو حديث صحيح .
(٥) هنا الحديث جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الرؤيا بلفظ : « .. ورؤيا المسلم جزء من

قوله — عز وجل : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ :

قد تقدم القول في ذكر الهداية بما أعني عن الإعادة . فأتانا « الفلح » : فأصله : الشق .
ومنه قيل : المديد بالمديد يُفْلِح . وسمي « الأَكْرَبُ »^(١) : فلاحاً ، اعتباراً بما فعله ، وهو شق الأرض ومن قال : يسمى والمكاري «^(٢) : فلاحاً لقول الشاعر^(٣) :

وفلاح يسوق لها حاراً

فهذا سوء نظر منه ، فإنه أراد أكاراً يسوق حاراً . فكما أنه لو قال : أكاراً يسوق حاراً ، لم يكن يجب أن يقال : الأكر : هو المكاري ، كذلك هذا .

وسمي « الظفر » فلاحاً اعتباراً بكشف الكربة .

ثم « الفلاح » تارة يعتبر بأعراض الدنيا فيقال : أفلح فلان : إذا ظفر بما يريد .
وقول من قال : الفلاح : البقاء ، لقول الشاعر :

وزجر الفلاح بعد عداؤٍ وحيرا^(٤)

فإنما عني الفرج . والبقاء : بعض الفرج . فإذا ذلك عام موضوع موضع خاص .
وقد استعمل « الفلاح » في الآية لا هو في الحقيقة ظفر وفرج ، كما قال عليه السلام :

(١) الأكر الحرات

- (٢) المكاري : مكري التورات . ويطلب على « الأكر » و « الأقال » .
(٣) هو عمرو بن احمد الباهلي كما في اللسان والبيت تمامه :
ها طول تكمل البيت فيه
وفلاح يسوق لها حاراً .
(٤) البيت للبيد وأوله : نخل بلاداً كلها حل قبلنا .

اليقين^(١) . ولذلك قالوا : اليقين : هو اطمان القلب اعتباراً بشهرته . وقال تعالى :
﴿ وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض ، وليكون من الموقنين ﴾^(٢) . واستعمل فيه
« الرؤية » تنبيهاً على ما تقدم .

والكلام في ترتيب الآيتين ونظمهما صعب . وذلك أنه إن كانتا تفصيلاً للمؤمنين ، فالوجه أن
يفصل ذلك بفصل لا يُدخل أحد القسمين في الآخر ، نحو أن يقال : العرب بدوي وحضوري
وشاعر وغير شاعر . أو تسمى وغير تسمى . فأما أن يقال : شاعر وتسمى فلا يصح . ومعلوم أن
بعض ما ينطوي عليه إحدى الآيتين داخل في جملة الأخرى .

وإن كان ذلك ليس بتفصيل ، وإنما هي صفات للمؤمنين ، ويكون ذكر بعض ذلك مخصصاً
عن الجملة كذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة على سبيل التخصيص ، فالوجه : أن لا يعاد
« الذين » ثانياً ، ثم قوله : ﴿ أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ .

فيقال — وبالله التوفيق :

انه قد قيل الآيات — وإن كانتا عامتين — فمنهاها خاص . فالأول أشير بها إلى الذين
آمنوا عن الشرك . والثانية إلى الذين آمنوا من أهل الكتاب — وهو قول ابن عباس — واستدل على
تفوية ذلك بأنه كما صنف الكفار — بعد ذلك — فجمعهم « مجاهداً » و « منافقاً » كذلك
صنف المؤمنين ، فجمعهم مؤمناً عن شرك ، ومؤمناً عن غير مخالف في النبوة .

فعل هذا قوله : ﴿ الذين يؤمنون بما أنزل إليك ﴾ كأنه قيل : هذا الكتاب هدى للمسلمين
الذين هنا وصفهم . ولأهل الكتاب الذين جمعوا بين الإيمان بك وعن تقدمك .

وقد قيل فيه قول ثان : وهو أن الإيمان ضريان :

ضرب يمكن أن يدرك جملة بالمقل ، وإن لم يكن إدراك تفصيله إلا بالشرح . وذلك ثلاثة

- (١) أوردته صاحب كبر الصالح تحت رقم ٧٢٣٢٢/ج ٣/ص ٤٣٧ بلفظ « ما أخاف على أمي إلا ضمف
اليقين » وعزاه للطبراني في الأوسط والسيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة كما أوردته تحت رقم
٧٢٤١١/ج ٣/ص ٤٣٩ بلفظ « إنما أعرف على أمي ضمف اليقين » وعزاه لابن المبارك عن أبي هريرة .
(٢) الأمام : ٧٥ .

« لا عيش إلا عيش الآخرة »^(١) وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ فِي الْحَيَاتِ كَثِيرَةٌ ۗ ﴾

أشياء ذكرها في الآية المتقدمة : وهي أفضل ما يؤدي بالأعمال وهو الصلاة . وأفضل ما يؤدي من الأعمال ، وهو الزكاة . وذلك صفات التقيين .

ثم ذكر بعد ذلك ثلاثة أعمال من أسرار الإيمان بما لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع ، وهو الإيمان بالقرآن ، والإيمان بالكتب المنزلة على الرسل المتقدمة ، والإيمان بيوم القيامة .

قال : إنها أعداد « الذين » تسمى أن هذه الثلاثة سبيلها غير سبيل الأول .

وقد قيل فيه قول ثالث : وهو أن الإيمان ضروري :

ضرب : هو معرفة سبيل الحق ، وطلب الوسيلة إليه ، وهو المنار إليه بقوله : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾^(١) ، ويقوله : ﴿ واتقوا إليه الوسيلة ﴾^(٢) .

وضرب : هو مزاولة السلوك إليه ، المنار بقوله تعالى : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾^(٣) ، ويقوله : ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده ﴾^(٤) .

فالعلميون — بالآية الأولى — هم الموطئون السبيل إليه بالإيمان به والمعابدات البدنية والمالية .

والمالية : الجاهلون في التوصل إليه . وهم الذين يعرفون حقائق مراد الله بما أنزله على أنبيائه وعامم الله بقوله : ﴿ وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه ﴾^(٦) ، ويقوله : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ﴾^(٧) ، وهم الذين لم يقوله : ﴿ ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسناً ﴾^(٨) . فعلى هذا يرجع قوله تعالى : ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ إلى الصنف الأول و ﴿ أولئك هم المفلحون ﴾ إلى الصنف الثاني .

(١) أخرج البخاري ومسلم والترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق ، فإذا المهاجرون والأنصار يخفرون في غداة باردة ولم يكن لهم عيب يعملون ذلك لهم ، فلما رأى ما هم من النصب والجوع قال :

اللهم إن العيش عيش الآخرة فانظروا لأنصار المهاجرة .

وفي رواية : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأكرم الأنصار والمهاجرة .

اللهم لا تخور إلا تخور الآخرة فشارك في الأضرار والمهاجرة وقال الحافظ في الفتح : قال ابن بطال : هو قول ابن رواحة يعني : تكمل به النبي ﷺ . (٢) المنكوت : ٦٤ .

أشياء ذكرها في الآية المتقدمة : وهي أفضل ما يؤدي بالأعمال وهو الصلاة . وأفضل ما يؤدي من الأعمال ، وهو الزكاة . وذلك صفات التقيين .

ثم ذكر بعد ذلك ثلاثة أعمال من أسرار الإيمان بما لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع ، وهو الإيمان بالقرآن ، والإيمان بالكتب المنزلة على الرسل المتقدمة ، والإيمان بيوم القيامة .

قال : إنها أعداد « الذين » تسمى أن هذه الثلاثة سبيلها غير سبيل الأول .

وقد قيل فيه قول ثالث : وهو أن الإيمان ضروري :

ضرب : هو معرفة سبيل الحق ، وطلب الوسيلة إليه ، وهو المنار إليه بقوله : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾^(١) ، ويقوله : ﴿ واتقوا إليه الوسيلة ﴾^(٢) .

وضرب : هو مزاولة السلوك إليه ، المنار بقوله تعالى : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾^(٣) ، ويقوله : ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده ﴾^(٤) .

فالعلميون — بالآية الأولى — هم الموطئون السبيل إليه بالإيمان به والمعابدات البدنية والمالية .

والمالية : الجاهلون في التوصل إليه . وهم الذين يعرفون حقائق مراد الله بما أنزله على أنبيائه وعامم الله بقوله : ﴿ وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه ﴾^(٦) ، ويقوله : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ﴾^(٧) ، وهم الذين لم يقوله : ﴿ ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسناً ﴾^(٨) . فعلى هذا يرجع قوله تعالى : ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ إلى الصنف الأول و ﴿ أولئك هم المفلحون ﴾ إلى الصنف الثاني .

(١) النحل : ١٢٥ .

(٢) المائدة : ٣٥ .

(٣) يوسف : ١٠٨ .

(٤) الحج : ٧٨ .

(٥) الحج : ٢٤ .

(٦) الزمر : ٢٢ .

(٧) الجادة : ٢٢ .

(٨) الشورى : ٢٨ .

ص

فصل في الحقيقة والجاز

- ص ٥٥
٦٥
٦٣
٦٨
٧٢
٧٥
٧٧
٨٢
٨٦
٨٩
٩١
٩٣
٩٨
١٠٢
١١٠
١١٨
١١٨
١٢٣
١٢٦
١٢٩
١٣٥
١٣٧
- فصل في المصوم والمخصوص من جهة المعنى
 - فصل في تبيين الوجوه التي يعمل لأجلها الاسم فاعلاً في اللفظ وهو فصل: تكرر الشيء لأجله ويتملق به الفرقان المنسوبان إلى الجبر والقدر
 - فصل في بيان الألفاظ التي تحيي متناهية في الظاهر
 - فصل في بيان انطواء كلام الله تعالى على الحكم كلها علمياً وعلمياً
 - فصل في انطواء القرآن على الراهين والأدلة
 - فصل في الأحكام التي عليها مدار الأديان وما يجوز فيه النسخ وما لا يجوز فيه من الأحكام

- فصل فيما يحتاج إليه في التفسير من الفرق بين النسخ والتخصيص
- فصل في أنه هل في القرآن ما لا تعلم الأمة تأويله
- فصل في بيان حكمة الله تعالى في جمعه بعض الآيات متشابهاً
- فصل في شرف علم التفسير
- فصل في بيان الآلات التي يحتاج إليها المفسر
- فصل في جواز إرادة المفسرين المختلفين بعبارة واحدة
- فصل في إصجاز القرآن
- القول في « بسم الله الرحمن الرحيم »
- سورة الفاتحة :
- « الحمد لله »
- « رب العالمين »
- « مالك يوم الدين »
- « إياك نعبد وإياك نستعين »
- « إهدنا الصراط المستقيم »
- « صراط الذين أنعمت عليهم »
- « غير المغضوب عليهم ولا الضالين »

الفهرس

- مقدمة المحقق :
- الراغب الأصفهاني :
- اسمه ونسبه .
- ولادته ونشأته .
- شهرته وألقابه العلمية .
- عقيدة الراغب الأصفهاني .
- كتبه ومؤلفاته
- صورة الورقة الأولى من النسخة الخطية « ت »
- صورة الورقة الأخيرة من النسخة الخطية « ت »
- صورة صفحة العنوان من النسخة المطبوعة « ع »
- صورة الورقة الأخيرة من النسخة المطبوعة « ع »
- مقدمة المؤلف :
- فصول لابد من بيانها في مبدأ الكتاب :
- فصل في بيان ما وقع فيه الاشتباه من الكلام المفرد والركب .
- فصل في أوصاف اللفظ المشترك .
- فصل : الاشتراك في اللفظ يقع لأحد وجوه
- فصل في الآفات المانعة من فهم الخطاب مراد الخطاب
- فصل في عامة ما يقع الاختلاف ويكثر الشيء .
- فصل في أقسام ما يطوي عليه القرآن من أنواع الكلام .
- فصل في كيفية بيان القرآن
- فصل في الفرق بين التفسير والتأويل
- فصل في الوجوه التي بها يعبر عن المعنى وما بين

١٤٢	« سورة البقرة »
١٤٢	« الم »
١٤٩	« ذلك الكتاب »
١٥٠	« لا ريب فيه »
١٥١	« هدى للمتقين »
١٥٣	« الذين يؤمنون بالغيب »
١٥٦	« ويقيمون الصلاة »
١٥٧	« وما رزقناهم ينفقون »
١٦٣	« أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون »